البنك العربي سورية
ARAB BANK SYRIA

التقرير السنوي
2025

www.arabbank-syria.sy

General Management:
Abu Rummanah - Al-Mahdi Bin Barakeh Street
P.O. Box: 38 Damascus, Syria
Tel.: +963 11 9421
Fax: +963 11 3349844

الإدارة العامة:
أبو رمانة - شارع المهدي بن بركة
ص.ب: ٣٨ دمشق، سوريا
هاتف: ٩٤٢١ ١١ ٩٦٣+
فاكس: ٣٣٤٩٨٤٤ ١١ ٩٦٣+

البنك العربي سورية

ARAB BANK SYRIA

www.arabbank-syria.sy

فهرس المحتويات

كلمة رئيس مجلس الإدارة	03
تقرير مجلس الإدارة	04
وصف لأنشطة الشركة الرئيسية	05
أسماء أعضاء مجلس الإدارة ونبذة تعريفية عن كل منهم	07
أسماء ورتب أشخاص الإدارة التنفيذية العليا ونبذة تعريفية عن كل منهم	17
أسماء كبار مالكي الأسهم وعدد الأسهم المملوكة لكل منهم — وصف مختصر لأي قرارات صادرة عن الحكومة لها أثر مادي على الشركة — درجة الاعتماد على موردين — بيان بالتبرعات	21
البنك العربي - سورية - أسماء الفروع وتوزعها الجغرافي وعناوينها	23
مسؤوليات مجلس الإدارة ومهام و مسؤوليات أعضاء المجلس	25
الحماية الحكومية أو الامتيازات	26
مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه	27
الأعضاء وحضور الاجتماعات خلال العام ٢٠٢٥	31
الهيكل التنظيمي — أعداد موظفي البنك	32
البرامج التدريبية	33
ملاحظات مدقق الحسابات/العقوبات المفروضة — نتائج تقييم إجراءات الرقابة الداخلية	34
وصف للشركات التابعة وطبيعة عملها — تطبيق الشركة لمعايير الجودة	36
مدى التزام البنك بالإفصاح	37
خطط البنك للعام ٢٠٢٦ — الأثر المالي لعمليات ذات طبيعة غير متكررة	38
بيان بعدد الأوراق المالية المصدرة من قبل الشركة والمملوكة من قبل الأطراف ذوي العلاقة — الأوراق المالية المملوكة من قبل أشخاص الإدارة التنفيذية العليا	39
إدارة المخاطر	40
مزايا ومكافآت رئيس وأعضاء مجلس الإدارة	45
الإفصاح عن مدى إلتزام إدارة المصرف ببنود دليل الحوكمة — أتعاب مدقق الحسابات المستقل	46
أهم المؤشرات المالية والتحليل المالي للعام ٢٠٢٥	48
البيانات المالية وتقرير مدقق الحسابات للسنة المنتهية في ٢٠٢٥/١٢/٣١	57
إقرار بصحة واكتمال المعلومات والبيانات الواردة في التقرير السنوي	68

كلمة رئيس مجلس الإدارة

شهد عام 2025 تحولات اقتصادية وسياسية عميقة على المستويين الدولي والإقليمي، في ظل استمرار حالة عدم اليقين التي طبعت الاقتصاد العالمي خلال الأعوام الماضية. ووفقاً للتقارير الدولية الصادرة عن الجهات الأممية المختصة بمتابعة آفاق الاقتصاد العالمي، فإن الاقتصاد الدولي اتجه خلال العام المنصرم نحو مسار نمو متدرّج، مدفوعاً بتراجع الضغوط التضخمية، وتحسن نسبي في شروط التمويل، وتكيّف الأسواق مع المتغيرات الجيوسياسية. ورغم استمرار التحديات، ولعل أخرها ما تشهده المنطقة من حروب ونزاعات مسلحة، فإن مؤشرات الاستقرار يمكن أن تتعزز بصورة ملموسة، بما يفتح المجال أمام اقتصادات المنطقة لإعادة التموضع والانطلاق نحو مرحلة أكثر توازناً واستدامة.

وفي الإطار الإقليمي، تمر منطقتنا بمرحلة إعادة تشكل اقتصادي وهيكلي، تفرض مقاربة أكثر واقعية في إدارة المخاطر، وأكثر جرأة محسوبة في اقتناص الفرص. وقد انعكست هذه التحولات على البيئة التشغيلية في سورية، حيث بدأت ملامح مرحلة جديدة تتشكل، قائمة على إعادة بناء الثقة، وتحفيز النشاط الإنتاجي، واستعادة التوازن التدريجي للأسواق.

انطلاقاً من ذلك، كانت خطة البنك لعام 2025 – التي وُضعت في فترة سابقة اتسمت بقدر عالٍ من التحفظ والاحتراز – ترتكز على إدارة المخاطر بحكمة، والمحافظة على مستويات سيولة قوية، وتعزيز البيئة الرقابية، مع الإبقاء على جاهزية مؤسسية تسمح بالتحرك السريع متى ما توافرت الظروف المناسبة. وقد التزم البنك بهذه الخطة في مراحل العام الأولى، محافظاً على انضباطه المالي وتماسكه التشغيلي، ومؤكداً أن الاستقرار المؤسسي هو شرط أساسي لأي توسع مستدام.

ومع تحسن المؤشرات الاقتصادية خلال العام، انتقل البنك العربي – سورية إلى مرحلة أكثر ديناميكية، حيث شهد نشاط الإقراض عودة مدروسة ومتدرجة، قائمة على انتقاء عملاء يتمتعون بملاءة مالية واضحة وسجل ائتماني موثوق. وقد حرص البنك على أن يكون التوسع الائتماني منضبطاً بمعايير مخاطر رصينة، تعكس فلسفته التاريخية في تحقيق التوازن بين النمو والحصافة، وبين المبادرة والمسؤولية. وقد انعكس ذلك في نمو ملحوظ في محفظة التسهيلات، مع المحافظة على جودة الأصول وسلامة المؤشرات الرقابية.

وفي سياق موازٍ، شكّل عام 2025 محطة نوعية في تفعيل شبكة المراسلين الخارجيين، حيث تمكن البنك من إعادة توسيع قنواته المصرفية بالدولار الأمريكي والعملات الوطنية لعدد من الدول، بما عزز قدرته على خدمة عملائه في مجالات التحويلات والتجارة الخارجية. ويأتي هذا الإنجاز تتويجاً للتكامل المؤسسي مع مجموعتنا الأم – البنك العربي – التي قدّمت دعماً محورياً على مستويات متعددة، شملت التدريب المتخصص، والدعم الفني والتقني، والاستشارات المؤسسية، إضافة إلى توظيف شبكة علاقاتها الدولية بما يخدم مكانة البنك في السوق المحلي. إن هذا التكامل الاستراتيجي لا يمثل دعماً ظرفياً، بل ركيزة مستدامة تعزز قدرتنا التنافسية وترسخ حضورنا الإقليمي.

كما شهدت صورة البنك وحضوره في السوق تطوراً ملحوظاً خلال العام، سواء من حيث استعادة الثقة، أو تعزيز العلاقة مع العملاء، أو ترسيخ موقعه كمؤسسة مصرفية رائدة تتسم بالانضباط والشفافية والالتزام. لقد عملت الإدارة التنفيذية، بتوجيه من مجلس الإدارة، على تعزيز ثقافة الأداء والمسؤولية، وتطوير آليات العمل الداخلية، بما يعكس انتقال البنك من مرحلة الدفاع إلى مرحلة المبادرة المدروسة.

وعلى الصعيد المالي، حقق البنك خلال عام 2025 تقدماً واضحاً في مؤشرات الأداء الرئيسية، مع تسجيل نسب نمو جيدة في بنود الدخل التشغيلي، وتطور ملحوظ في حجم الأعمال، مع الحفاظ على مستويات سيولة وكفاية رأس مال مريحة، تتجاوز المتطلبات التنظيمية، بما يعكس صلابة المركز المالي للبنك واستعداده لمواكبة المرحلة المقبلة بثقة.

إننا ننظر إلى المرحلة القادمة بكثير من التفاؤل الحذر، مدركين أن التحديات لا تزال قائمة، وأن التحولات الاقتصادية تحتاج إلى إدارة واعية ورؤية بعيدة المدى. غير أن ما تحقق خلال عام 2025 يؤكد أن البنك العربي – سورية يمتلك من الكفاءة المؤسسية، والدعم الاستراتيجي، والقدرة التنفيذية، ما يمكّنه من مواصلة دوره في دعم النشاط الاقتصادي والمساهمة الفاعلة في مرحلة التعافي وإعادة البناء.

وفي الختام، يمكن القول أن مسيرة العشرين من عمر البنك بدأت تتبلور بعد انقشاع التحديات الكبرى بما يعود بالنبك العربي – سورية إلى ممارسة العمل المصرفي المميز، الذي يتوجه دعم الشريك الاستراتيجي الذي تلامس خبراته المصرفية اليوم القرن الكامل، وتمتد شبكته العاملة على جميع القارات، ليعود البنك العربي سورية بفعالية كأحد أسرة مجموعة البنك العربي النوعية والممتدة. وفي هذا المقال اسمحو لي، باسمي وباسم إخواني أعضاء مجلس الإدارة، بأن نتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى مصرف سورية المركزي على دوره التوجيهي والإشرافي الداعم لاستقرار القطاع المصرفي، وإلى الشريك الاستراتيجي على الدعم والمساندة الدائمين، كما نعبر عن امتناننا لمساهمينا الكرام وعملائنا الأعزاء على ثقتهم المتجددة، ونخص بالشكر الإدارة التنفيذية وجميع العاملين في البنك على جهودهم المخلصة التي شكلت حجر الأساس لما تحقق من إنجازات.

إن ثقتنا بمستقبل اقتصادنا الوطني راسخة، والتزامنا بالعمل المصرفي الرصين ثابت، وسيمضى البنك قدماً في أداء دوره كمؤسسة مصرفية مسؤولة، تسعى لتحقيق قيمة مستدامة لجميع شركائها.

الدكتور خالد واصف الوزني

رئيس مجلس الإدارة

تقرير مجلس الإدارة

تمكّن البنك العربي – سورية خلال عام 2025 من تحقيق معظم الأهداف الاستراتيجية الواردة في خطة العمل المعتمدة، والمنبثقة عن الاستراتيجية التي أقرّها مجلس الإدارة، حيث واصل البنك التركيز على تعزيز متانة مركزه المالي وتطوير خدماته المصرفية بما يواكب التحولات في القطاع المصرفي ويلبي تطلعات العملاء.

وفي هذا الإطار، ارتكزت استراتيجية البنك خلال العام على مجموعة من المحاور الرئيسية، تمثلت في:

تطوير وتحديث منظومة الخدمات المصرفية

الخدمات الإلكترونية وخدمات الدفع الرقمي لإطلاقها خلال عام 2026، بما يسهم في تحسين تجربة العملاء وتعزيز كفاءة وسرعة تقديم الخدمات. كما عمل البنك على الحفاظ على مستويات سيولة مريحة بمختلف العملات بما يعزز قدرته على الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين ويدعم استقرار مركزه المالي، وذلك بما يتماشى مع المتطلبات الرقابية والمعايير المصرفية المعتمدة.

وعلى صعيد الأداء المالي

واصل البنك جهوده لتحسين هامش الفائدة من خلال التركيز على تنويع مصادر التمويل منخفضة التكلفة، بالتوازي مع التوسع المدروس في منح التسهيلات الائتمانية ضمن مستويات مخاطر مدروسة، بما يسهم في تعزيز الربحية المستدامة والحفاظ على جودة الأصول، كما تم تكثيف الجهود لتسوية المديونيات المتعثرة.

وصف أعمال البنك ونشاطاته

تابعت إدارة البنك العربي – سورية اتخاذها الإجراءات الكفيلة بمواجهة الصعوبات المختلفة التي تعرضت لها بيئة العمل المصرفي السوري سواءً من حيث الظروف الخاصة بهذه البيئة أو تلك التي فرضتها التغيرات السياسية والاقتصادية التي تمر بها البلاد. حيث انتقل البنك من إجراءات متمثلة بإدارة الصعوبات لإجراءات إطلاق العملية التشغيلية بمختلف قطاعات الأعمال لتكون ترجمة فعلية لاستراتيجية البنك المتمثلة بما يلي:

المحور الأول:

اتبع البنك سياسة تتصف بالتكيف والمرونة مع الظروف المختلفة التي تعترض الاقتصاد الوطني وتؤثر على الإطار التشغيلي الذي يقدم البنك ضمنه خدماته، بحيث تمكن البنك من مباشرة عملية البدء بإعادة التشغيل وتنفيذ المهام المطلوبة وتحقيق أهدافه ضمن مستويات مقبولة من المخاطر، وبما يتوافق مع توجيهات السلطات الإشرافية.

شبكة الفروع العاملة:

استمر البنك بمحاولة التكيف وإعادة التشغيل وتعويض خدمات الفروع التي أغلقت خلال سنوات سابقة عن طريق الفروع العاملة حالياً، فضلاً عن المباشرة بتطوير عديد من الخدمات، عن طريق تطوير الخدمات الالكترونية والتي كانت هدفاً لتلبية التوجهات الحديثة من السلطات الإشرافية وتلبيةً لمتطلبات العملاء، عدا عن بناء سياسة واضحة للمضي بعملية تبديل العملة وفق الإجراءات المنصوص عنها من الجهات المعنية، إضافةً لإعادة تأهيل الفروع العاملة من خلال إجراء الصيانات الدورية اللازمة وتزويدها بمتطلبات العمل الحديثة والمواكبة للتكنولوجيا الحديثة، إضافةً للعمل على توحيد الهوية البصرية لفروع وأبنية البنك بكافة المحافظات.
كما قام البنك بعديد الإجراءات الكفيلة بإعادة إطلاق عملية التحويلات المالية الخارجية عن طريق إعادة الربط المباشر مع عدد من فروع مجموعة البنك العربي في عدد من الدول العربية والعالمية، على أن تكون هذه الخطوة هي البداية لاستكمال عملية التوسع والربط مع باقي البنوك العربية والعالمية.

المحور الثاني:

تابعت إدارة البنك العربي – سورية ما حققته خلال العام الماضي من قفزة نوعية والتي استمرت خلال العام 2025 سواءً من حيث اتباعها لكافة الإجراءات الكفيلة بتحصيل حقوق البنك، أو من خلال التوسع في منح التسهيلات الائتمانية على كافة أصعدة قطاعات الأعمال من شركات وتجزئة، بالإضافة للمشاريع المتوسطة، الصغيرة والمتناهية الصغر بالتوافق مع تعليمات رئاسة مجلس الوزراء ومصرف سورية المركزي في منح التسهيلات، وتوجيه التسهيلات لدعم القطاعات الإنتاجية بالتوافق مع توجُّهات السلطات الإشرافية والرقابية.
وعلى التوازي استمرت إدارة المصرف في اتباع سياسة التحفظ في الموازنة بين المخاطرة والعائد، من حيث إدارة مخاطر الائتمان والسيولة بما يحفظ مصالح البنك ويؤمن استقراره على كافة الصعد.

تابع البنك ما كان بدأه سابقاً في عملية منح التسهيلات، حيث استهدف البنك قطاعات تنموية متعددة من: صناعة، زراعة، تشييد المشاريع الإعمارية أو الداعمة للبنية التحتية عن طريق تمويل المستوردات / المستلزمات اللازمة لنهضة المشاريع التنموية والإنتاجية الحيوية المهمة للاقتصاد الوطني، ومع مراعاة التقيد قدر الإمكان بضوابط الائتمان المفروضة من قبل الجهات الرقابية.
ومن جانب آخر استمر البنك بالتحوط للمخاطر الائتمانية المحتملة عن طريق رصد مخصصات مقابل التسهيلات الائتمانية ومقابل تركزاته واستثماراته في المؤسسات المصرفية الأخرى وبما يتماشى مع تعليمات المعايير المحاسبية ذات الصلة.
بالإضافةً إلى السعي المتواصل لإدارة البنك والأطراف المعنية لإيجاد تسويات مالية مع عدد من العملاء المتعثرين.
وفي هذا الإطار حقق البنك نتائج هامة تمثلت بتحصيله جزء مهم من حقوقه والتي انعكست بدورها على نتائج أعمال العام 2025.

المحور الثالث:

اهتمت إدارة المصرف بالسعي لتحقيق التوازن المطلوب بين كُلف التمويل وهوامش الإقراض ونسب السيولة مع تجنب الكلف غير الضرورية، حيث يكتسب هذا الهدف أهمية كبيرة في الظروف الحالية، خصوصاً لجهة ضبط السيولة النقدية في ظل تحديد سقوف السحب سواء للمودعين أو المقترضين على حدٍ سواء، وأثر ذلك غير المباشر على ودائع العملاء والمصارف النقدية، حيث عملت إدارة المصرف على الحفاظ على حقوق المودعين والمساهمين من جهة والتكيف مع الأوضاع الراهنة من جهة أخرى، وذلك من خلال المواءمة بين الأهداف المختلفة المتمثلة في الإستمرارية، خدمة العملاء، حجم التعرض للمخاطر والتمسك بأداء الدور الإيجابي والمشاركة في التعامل مع التحديات والصعوبات التي تواجه الإقتصاد الوطني، حيث لا بد هنا من الإشارة إلى النقاط التالية:

محفظة التسهيلات:

واصل البنك جهوده في مجال منح التسهيلات الائتمانية حيث ارتفع رصيد محفظة التسهيلات العاملة بنسبة إجمالية وصلت لحدود 85 % خلال العام 2025 من خلال منح قروض وتسهيلات جديدة بحدود 155 مليار ليرة سورية قديمة بنسبة زيادة إجمالية وصلت لحدود 185 % عن العام السابق.

وعلى التوازي واصلت إدارة البنك جهودها الحثيثة في مجال التحصيل والمتابعة لتسديد الأقساط المستحقة وتنفيذ المعالجات المناسبة، حيث تم العمل بشكل دؤوب ومستمر على متابعة الديون المتعثرة تخفيضاً لنسبتها من إجمالي المحفظة المستثمرة، وذلك من خلال المتابعات الحثيثة عن طريق تقسيم مراحل المتابعة بين عدة دوائر وأقسام تبعاً لعمر مستحقات الدين وقبل تصنيف الدين كمتعثر ووصولاً إلى إتخاذ الإجراءات القانونية كحل أخير للعملاء الذين لم تنجح معهم طرق التسوية الودية.

جودة محفظة التسهيلات:

استمر المصرف باتباع سياسته المتمثلة في العمل على تخفيض المخاطر المرتبطة بمحفظة التسهيلات الائتمانية عن طريق توظيف الأموال مع العملاء ذوي المخاطر المنخفضة، الملاءة الكبيرة ومقابل الضمانات المناسبة، بالإضافة إلى محاولة استرداد المخصصات الفائضة نتيجة المعالجات المختلفة للديون من تسديد كلي أو جزئي أو إعادة جدولة.

والجدير بالذكر أن إدارة البنك بكافة مستوياتها قد عقدت العديد من الاجتماعات المتتالية بغرض بحث الاقتراحات والمبادرات واستراتيجيات التعامل مع مخاطر المحفظة الائتمانية والمضي قدماً في العملية الائتمانية، كما انتظمت الإدارة التنفيذية بتزويد مجلس الإدارة واللجنة التنفيذية واللجان الأخرى بالتقارير الدورية والطارئة لكافة تفاصيل محفظة التسهيلات وإطلاع أعضاء مجلس الإدارة على وضع أهم العملاء إفرادياً، إضافة إلى وضعهم دورياً في صورة آخر المستجدات والتطورات بخصوص إجراءات المتابعة والتحصيل.

وعلى جانبٍ آخر، فقد تم الاستمرار في نهج التسويات الودية مع العملاء تخفيفاً من آثار المتغيرات الاقتصادية والسياسية على القطاع المصرفي بشكل خاص وذلك عن طريق إعادة التفاوض مع العملاء للوصول إلى تسويات مرضية، وبالتالي تنفيذ العديد من عمليات المعالجة المتضمنة إعادة هيكلة أو جدولة الديون المستحقة، حيث نجح البنك باسترداد مخصصات بقيمة 373 مليون ليرة سورية قديمة تقريباً عن كافة محافظ التوظيفات، إضافةً لاسترداد فوائد معلقة بحدود 381 مليون ليرة سورية قديمة.

وفي ذات الإطار، ذهب البنك مضطراً في حالات إلى اللجوء لإتخاذ الإجراءات القانونية لحفظ حقوقه تجاه العملاء والشركات التي لم تبد تعاوناً كافياً لتسديد ما عليها من إلتزامات، مع بقاء المتابعة للتحول إلى الحلول الودية والتفاهمات كلما كان ذلك ممكناً بالتوازي والذي أدى لتحصيل مبالغ بحدود 1.15 مليار ليرة سورية قديمة تقريباً، ومع كل ذلك فقد عَمِد البنك إلى رصد المخصصات الخاصة والعامة اللازمة والكافية لتغطية المخاطر الإئتمانية ووفقاً للمعايير الرقابية المعتمدة، حيث استقرت نسبة تغطية المخصصات مع الضمانات المقبولة لتشكل 100% من صافي الديون المتعثرة لدى البنك.

الودائع:

استمر البنك في تطبيق العديد من الإستراتيجيات الهادفة إلى تحقيق نسب سيولة مريحة تتيح للبنك مواجهة متطلبات العملاء ومتطلبات تمويل العمليات المختلفة ومنح التسهيلات المستهدفة مع سعي البنك لتخفيض وضبط كلفة مصادر التمويل بما فيها كلف الودائع إلى الحد الأدنى الممكن، متكيفاً وآخذاً بالاعتبار كافة الظروف والمتغيرات الاقتصادية والسياسية التي طرأت على البلاد.

وقام البنك بالحفاظ على أسلوب هيكلية الودائع وتوجيهها نحو الشرائح ذات الكلف الأقل، حيث استمر في سياسته المرنة تجاه التحكم بنسبة الودائع لأجل لإجمالي الودائع بالليرة السورية والدولار الأمريكي صعوداً ونزولاً وبما يتناسب مع حاجة المؤسسة في التمويل والاستثمار إضافةً إلى متطلبات السوق.

أسماء أعضاء الإدارة ونبذة تعريفية عن كل منهم ٢٠٢٥/١٢/٣١

الدكتور خالد واصف الوزني

رئيس مجلس الإدارة / ممثل عن الشريك االاستراتيجي

تاريخ العضوية

٢٠٠٥

تاريخ الميلاد

١٩٦٣/١٢/٢٢

المنصب الحالي

أستاذ مشارك للسياسات العامة

كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية

الخبرات العملية :

- بروفيسور الاقتصاد والسياسات العامة
  كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية
- خبير ومستشار
  العديد من الهيئات الإقليمية و الدولية في قضايا الاقتصاد و الاستراتيجيات
- رئيس هيئة الاستثمار
  الأردن
- مستشار الاستراتيجية والمعرفة
  مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة
- كبير الاقتصاديين/خبير ومحلل مالي واقتصادي واستراتيجيات وشريك مؤسس
  شركة اسناد للاستشارات
- مدير عام ورئيساً تنفيذياً
  سرايا العقبة وتعمير الأردنية القابضة ودارات الأردنية القابضة
- مدير عام لدائرة الجمارك
  الجمارك الأردنية
- مستشار
  الديوان الملكي الأردني الهاشمي
- رئيس الفريق الاقتصادي
  لجلالة الملك ومديراً لإدارة الاقتصاد و التنمية فيه
- عضو سابق في المجلس
  المجلس الاستشاري لمجلة هارفرد بزنس ريفيو
- نائب رئيس الجمعية
  الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية
- عضو مجلس إدارة
  جمعية الشرق الأوسط للاقتصاد MEEA
- عضو جمعية
  الجمعية الأمريكية للاقتصاد AEA
- عضو جمعية
  الجمعية الملكية للاقتصاد REA-UK
- مدير عام
  مؤسسة الضمان الاجتماعي في الأردن
- رئيس مجلس و عضو سابق
  العديد من المؤسسات و الشركات في مجالات الطيران، والتعدين، والاتصالات، والصحافة، والسياحة، والصناعات التحويلية

المؤهلات العلمية :

- منحة الفلبرايت لما بعد الدكتوراه
  الولايات المتحدة الأمريكية
- دكتوراه في الاقتصاد - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
  جامعة القاهرة
- ماجستير في الاقتصاد
  الجامعة الأمريكية في القاهرة
- بكالوريوس في المحاسبة
  جامعة القاهرة

حازم صلاح دانيال

نائب رئيس مجلس الإدارة

تاريخ العضوية

٢٠١٧/١٢/١٨

تاريخ الميلاد

١٩٦٦/٠١/٠٧

المنصب الحالي

مالك ومدير شركة

الخبرات العملية :

- وكيل وممثل لشركات أوروبية

  سوريا
- شريك ومؤسس

  شركة أستير المحدودة المسؤولية لإنشاء وإدارة الإستثمارات السياحية والعقارية
- شريك ومؤسس

  شركة ليفنت للتطوير العقاري المساهمة لمغفلة باليونان
- شريك ومؤسس

  شركة بحار و شركة راميتا للأعمال والوكالات البحرية في اللاذقية
- عضو مجلس إدارة

  شركة التأمين العربية دمشق منذ ٢٠١٤
- نائب رئيس مجلس إدارة

  غرفة تجارة وصناعة طرطوس
- قنصل فخري لليونان

  طرطوس منذ عام ٢٠٠٥

المؤهلات العلمية :

- بكالوريوس في الحقوق

  جامعة دمشق

محمد عبد الفتاح حمد الغنمة

عضو مجلس الإدارة / ممثل عن الشريك االاستراتيجي

تاريخ العضوية

٢٠١٤/٠١/٢٦

تاريخ الميلاد

١٩٥٣/٠١/٠٦

المنصب الحالي

نائب رئيس تنفيذي / رئيس إدارة الإئتمان

الخبرات العملية : (٤٩ عاماً من الخبرة المصرفية) :

- نائب رئيس تنفيذي / مدير ادارة الائتمان (منذ ٢٠١٠/٤)
- إدارة الائتمان / البنك العربي - الإدارة العامة / الأردن
- نائب رئيس تنفيذي (٢٠٠٧ / ٢٠١٠)
- إدارة الأعمال المصرفية والاستثمارية للشركات / البنك العربي - الإدارة العامة / الأردن
- رئيس مجموعة تمويل الشركات (١٩٩٩ / ٢٠٠٧)
- البنك السعودي الفرنسي - الرياض / المملكة العربية السعودية
- رئيس مجموعة تمويل الشركات (١٩٩٥ / ١٩٩٩)
- البنك السعودي التجاري المتحد (البنك السعودي المتحد) - الرياض / المملكة العربية السعودية
- مساعد مدير عام التسهيلات (١٩٩٠ / ١٩٩٥)
- بنك القاهرة - عمان / الأردن
- مدير تسهيلات الشركات (١٩٨٩ / ١٩٩٠)
- بنك الخليج الدولي / البحرين
- مدير تسهيلات الفروع الأجنبية (١٩٨٧ / ١٩٨٩)
- البنك العربي - الإدارة العامة / الأردن
- مدير تسهيلات الشركات للمنطقة الوسطى (١٩٧٦ / ١٩٨٧)
- سيتي بنك الرياض / البنك السعودي الأمريكي - الرياض / المملكة العربية السعودية

عضويات مجالس الادارة :

- عضو مجلس إدارة – البنك العربي الوطني / الرياض – المملكة العربية السعودية
- نائب رئيس مجلس إدارة– T-Bank – أسطنبول – تركيا
- عضو مجلس إدارة – البنك العربي سوريا - سوريا
- عضو مجلس إدارة – بنك عُمان العربي - عُمان

المؤهلات العلمية :

- بكالوريوس علوم / تخصص رياضيات (١٩٧٥)
- جامعة الرياض (الملك سعود) – المملكة العربية السعودية

طارق زياد الزعيم

عضو مجلس الإدارة

تاريخ العضوية

٢٠١٨/٠٥/٢٠

تاريخ الميلاد

١٩٧٦/٠١/٠١

المنصب الحالي

- المدير العام لشركة الكابلات الحديثة
- عضو مجلس إدارة

اسمنت البادية
الشركة السورية للتأمين
الزعيم القابضة
الشركة المتحدة للحبوب
الشركة المتحدة
شركة اصايل
مجموعة عقار الشرق الأوسط

الخبرات العملية :

- عضو مجلس إدارة
  الشركة الحديثة لصناعة الكابلات و البلاستيك (١٩٩٨ - ٢٠٠٢)
- إدارة أعمال وتخطيط و بناء
  مشروع البحيرة الزرقاء في مدينة حلب (٢٠٠٢ - ٢٠٠٤)
- إدارة المحفظة العقارية
  شركتي غرناطة وانماء العقارية (٢٠٠٤-٢٠٠٧)
- إنشاء الشركة السورية السعودية لمنتجات الزيتون
  إدلب و جنديرس / سورية (٢٠٠٦-٢٠٠٧)
- الإشراف على إنشاء و تشغيل صوامع الشركة المتحدة للحبوب
  مدينة طرطوس (٢٠٠٦-٢٠٠٧)
- الإشراف على ملف الإنشاء والتجهيز و الإدارة
  مشروع اسمنت البادية في دمشق / سورية (٢٠٠٧-٢٠٠٨)

المؤهلات العلمية :

- بكالوريوس إدارة أعمال
  جامعة الملك سعود

علاء الدين محمد صالح الخطيب التميمي

عضو مجلس الإدارة / ممثل عن الشريك الاستراتيجي

تاريخ العضوية

٢٠١٥/١٠/١٣

تاريخ الميلاد

١٩٧١/١٠/١٩

المنصب الحالي

- نائب رئيس أول
- مدير ائتمان الشركات

الأردن

الخبرات العملية :

- ٣٠ عاما من الخبرة المصرفية في الائتمان المصرفي
  البنك العربي
- مدير ائتمان الشركات
  الأردن
- عضو مجلس إدارة
  البنك العربي الإسلامي الدولي
- عضو مجلس إدارة البنك العربي
  سوريا
- عضو مجلس إدارة شركة النسر العربي للتامين
  الأردن
- عضو الهيئة الاستشارية لكلية الملك طلال لتكنولوجيا الأعمال
  جامعة الاميرة سمية للتكنولوجيا
- عضو لجنة العقارات
  البنك العربي بكافة فروعه
- عضو لجنة إدارة
  منطقة الأردن
- عضو لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات
  الأردن
- عضو لجنة متابعة الديون المتعثرة
- عضو لجنة شؤون الخزينة والاستثمار والائتمان والدراسات
- عضو اللجنة التوجيهية لتطوير وحدة الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم
- عضو اللجنة الاستشارية لمراجعة وتطوير الانشطة التدريبية
  معهد الدراسات المصرفية
- محاضر ومدرب في الائتمان المصرفي
  البنك العربي والعديد من دور الخبرة

المؤهلات العلمية :

- ماجستير في الادارة المالية
  الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ٢٠٠٥
- بكالوريوس في المحاسبة
  جامعة القاهرة ١٩٩٣

الشهادات المهنية :

- مقرض مصرفي معتمد ٢٠٠٤
  Certified Lending Business Banker – CLBB
- خبير مخاطر ائتمان معتمد ٢٠١٢
  Certified Credit Risk Professional - CCRP

نديم فؤاد غنطوس

عضو مجلس الإدارة / ممثل عن الشريك الاستراتيجي

تاريخ العضوية

٢٠١١/١٠/٢٥

تاريخ الميلاد

١٩٦٢/١٠/١٢

المنصب الحالي

- المدير العام

منطقة لبنان / البنك العربي ش.م.ع / بيروت - لبنان

- المدير العام

شركة العربي للتمويل (شركة قابضة) ش.م.ل

الخبرات العملية :

- المدير العام

البنك العربي ش.م.ع - بيروت - لبنان

من أيلول ٢٠٠٩ وحتى تاريخه

- المدير العام

البنك العربي للأعمال ش.م.ل - بيروت - لبنان

من أيلول ٢٠٠٩ لغاية شباط ٢٠١٥

- المدير العام

شركة العربي للتمويل (شركة قابضة) ش.م.ل

من أيلول ٢٠٠٩ لغاية تاريخه

- المدير التنفيذي والمدير العام

بنك بيبلوس سورية - دمشق

من آب ٢٠٠٨ لغاية آب ٢٠٠٩

- المدير العام

بنك بيبلوس أفريقيا - الخرطوم - السودان

من شباط ٢٠٠٤ لغاية تموز ٢٠٠٨

- رئيس دائرة قطاع تمويل الشركات التجارية

بنك الخليج - الكويت

من تشرين الثاني ٢٠٠١ لغاية كانون الثاني ٢٠٠٤

- رئيس قسم تمويل الشركات

المنطقة الوسطى - البنك السعودي الأمريكي (سيتي بنك)

الرياض، من تموز ١٩٩٩ لغاية تشرين الأول ٢٠٠١

- مدير حسابات قطاع تمويل الشركات

البنك السعودي الأمريكي (سيتي بنك) - الرياض

من تشرين الأول ١٩٩٨ لغاية تموز ١٩٩٩

- مدير التسويق الدولي

دلبتاكو - بيروت - لبنان

من أيار ١٩٩٦ لغاية أيلول ١٩٩٨

- مدير حسابات قطاع تمويل الشركات

البنك السعودي التجاري المتحد - الرياض - المملكة العربية السعودية، من نيسان ١٩٩٢ لغاية نيسان ١٩٩٦

- مسؤول في دائرة الائتمان

بنك عودة - نيويورك - الولايات المتحدة الأمريكية، من تشرين الأول ١٩٨٥ لغاية شباط ١٩٩٢

- عضو مجلس إدارة

شركة التأمين Prime Health Co في السودان، من العام ٢٠٠٥ لغاية ٢٠٠٨

- عضو مجلس إدارة مؤسس ومدير الخزينة

مستشفى السلام لأمراض القلب في الخرطوم - السودان، من العام ٢٠٠٧ لغاية ٢٠٠٨

- عضو مجلس إدارة مؤسس ومدير الخزينة

المدرسة الفرنسية في الخرطوم - السودان، من العام ٢٠٠٤ لغاية ٢٠٠٧

- عضو مجلس إدارة مؤسس ومدير الخزينة

المدرسة الفرنسية الدولية في الرياض - المملكة العربية السعودية، من العام ٢٠٠٠ لغاية ٢٠٠١

- عضو مجلس إدارة

شركة أدير للتأمين في سورية، من العام ٢٠٠٨ لغاية ٢٠٠٩

- رئيس مجلس إدارة ومؤسس

مؤسسة نهاد غنطوس لسرطان الثدي في لبنان، من العام ٢٠١٠ لتاريخه

- عضو مجلس إدارة

شركة لبنان المالية، من أيلول ٢٠٠٩ لغاية ٢٠٢٣

- عضو مجلس إدارة

مصرف الإسكان، من أيلول ٢٠٠٩ لتاريخه

- عضو في لجنة المخاطر

مصرف الإسكان من ٢٠٠٩ لتاريخه

- عضو مجلس إدارة

شركة الأبنية التجارية ش.م.ل، من أيلول ٢٠٠٩ لتاريخه

- عضو مجلس إدارة

البنك العربي - سورية، من تشرين الأول ٢٠١١ لتاريخه

- عضو في لجنة التدقيق

مصرف الإسكان من ٢٠١٦ لتاريخه

- عضو مجلس إدارة

شركة التأمين العربية ش.م.ل، من حزيران ٢٠١٢ لغاية حزيران ٢٠١٨

- عضو في لجنة الاستثمار

شركة التأمين العربية من ٢٠١٣/٠٦/٢٥ لغاية ٢٠١٨/٠٦/٠٦

- عضو في لجنة المخاطر

شركة التأمين العربية من تموز ٢٠١٢ لغاية حزيران ٢٠١٩

- عضو مجلس إدارة

شركة التأمين العربية - سورية ش.م.م في شباط ٢٠١٤ لغاية ٢٠٢٠/٠٦/١٦

- عضو مجلس إدارة

شركة التامين العربية من أيار ٢٠٢٤ لتاريخه

- عضو في لجنة المخاطر

شركة التامين العربية من أيار ٢٠٢٤ لتاريخه

- عضو في لجنة التدقيق

شركة التأمين العربي من أيار ٢٠٢٤ لتاريخه

- رئيس رابطة الخريجين

مدرسة لويس فيغان AACLW من تاريخ ٢٠١٤/٠٣/٢٦ لغاية شباط ٢٠٢٥

- عضو مجلس إدارة

مدرسة لويز فاكمن من شباط ٢٠٢٣ لتاريخه

المؤهلات العلمية :

- بكالوريوس في إدارة الأعمال (علوم مالية وتسويق)

جامعة LAVAL في كيبيك، كندا

محمد عبد السلام هيكل

عضو مجلس الإدارة

تاريخ العضوية

٢٠١٤/٠٨/٢٠

تاريخ الميلاد

١٩٥٤/٠٢/١٨

المنصب الحالي

رئيس مجموعة هيكل

الخبرات العملية : (٤٩ عاماً من الخبرة المصرفية) :

- مؤسس – رئيس مجلس إدارة
  شركة الشام للنقل البحري - دمشق من ١٩٩٤ لغاية ٢٠١٤
- عضو مجلس إدارة
  شركة كونتشيب القابضة - هولندا لغاية عام ١٩٩٩
- رئيس المجموعة
  مجموعة هيكل
- الرئيس التنفيذي
  شركة ترانستك القابضة الإمارات العربية المتحدة
- عضو مجلس إدارة سابق
  إتحاد غرفة التجارة السورية
- عضو مجلس إدارة سابق
  غرفة التجارة العربية الألمانية
- نائب رئيس مجلس الإدارة
  سوق دمشق للأوراق المالية سابقاً
- عضو مجلس إدارة
  الإتحاد العربي للاتصالات والأنترنت
- عضو مؤسس
  البنك العربي - سورية
- نائب رئيس مجلس إدارة
  البنك العربي - سورية حتى عام ٢٠١١
- عضو مجلس إدارة ونائب رئيس اللجنة التنفيذية
  البنك العربي - سورية
- عضو مؤسس مجلس المستشارين
  شركة RiverSimple البريطانية لإنتاج السيارات الهيدروجينية
- نائب رئيس المنتدى
  المنتدى الاستراتيجي السوري

المؤهلات العلمية :

- بكالوريوس هندسة مدنية
  جامعة دمشق ١٩٧٨

غير تنفيذي ● غير مستقل ● مستقل

محمد عماد محمد عدنان معتوق

عضو مجلس الإدارة

تاريخ العضوية

٢٠١٨/٠٥/٢٠

تاريخ الميلاد

١٩٦٥/٠٦/٠٤

المنصب الحالي

- نائب رئيس مجلس الإدارة

مجموعة معتوق ويونيفارما للصناعة الدوائية

الخبرات العملية :

- مدير المعمل

معمل يونيفارما ومعمل معتوق فارما والمسؤول عن التصنيع في كافة الفعاليات

منذ عام ١٩٩٢ - لغاية تاريخه

- عضو مجلس إدارة

شركة الألوان المتحدة للطباعة

- شريك مؤسس

شركة مستودعات معتوق للأدوية

- نائب رئيس المجلس

المجلس العلمي السوري للصناعات الدوائية

- نائب رئيس مجلس إدارة

إتحاد المصدرين السوريين سابقاً

- مؤسس وعضو مجلس إدارة

مجلس رجال الأعمال السوري الألماني والكندي سابقاً

- رئيس مجلس إدارة

شركة بلاتينيوم القابضة

- عضو مجلس إدارة

الشركة المتحدة للحبوب

المؤهلات العلمية :

- دبلوم صيدلة

جامعة كارول دافيلا – رومانيا

محمد فراس الكردي

عضو مجلس الإدارة

تاريخ العضوية

٢٠٢٢/٠٦/١٢

تاريخ الميلاد

١٩٧٥/١٢/٠٩

المنصب الحالي

- مالك ومدير مبيعات مستودع
الهيثم للأدوية
- الوكيل الحصري
شركة أبن الهيثم للصناعات الدوائية
(التوزيع لمنطقة دمشق وضواحيها) من أيار ٢٠٠٥ .
- شريك في المصنع
مصنع بيور فارما للصناعات الدوائية
من أغسطس / آب ٢٠١٧

الخبرات العملية :

- مالك ومدير
صيدلية - تشرين الأول - ٢٠٠٠ نيسان ٢٠٠٥
- عضو في النقابة
نقابة صيادلة دمشق - عام ٢٠١٤ حتى ٢٠١٨
- أمين سر النقابة
نقابة صيادلة دمشق - عام ٢٠١٨ حتى ٢٠٢٢

المؤهلات العلمية :

- شهادة البكالوريوس في علوم الصيدلة
جامعة بيروت العربية سنة ٢٠٠٠

غير تنفيذي ● غير مستقل ● مستقل

البنك العربي سورية
ARAB BANK SYRIA

أسماء ورتب أشخاص الإدارة التنفيذية العليا ونبذة تعريفية عن كل منهم

أحمد زيدان
المدير العام

المهام الأساسية:
- تطوير التوجه الاستراتيجي للبنك.
- تنفيذ استراتيجيات وسياسات البنك.
- تنفيذ قرارات مجلس الإدارة.
- توفير الإرشادات لتنفيذ خطط العمل قصيرة وطويلة الآجل.
- توصيل رؤية ورسالة واستراتيجية البنك إلى الموظفين.
- تمثيل البنك في مختلف النشاطات التي تعتبر ملائمة لتعزيز صورة البنك.
- التحقق من الالتزام والأنظمة والمعايير الرقابية.

المؤهلات العلمية :
- شهادة المقرض المصرفي المعتمد
الجمعية المصرفية الأمريكية (CLBB) – (ABB – CLBB)
- محلل مالي معتمد (CFA)
- ماجستير في إدارة الأعمال
الجامعة الأردنية
- بكالوريوس محاسبة
الجامعة الأردنية
- المحاسبة سنة أولى و ثانية
جامعة الكويت

الخبرات العملية:
- لديه خبرة مصرفية تتجاوز ٢٥ عام، تولى عدد من المناصب القيادية في البنك العربي في الاردن و سورية و مصرف الراجحي وبنك الجزيرة – السعودية

فتح الله شريف صدقه
النائب الأول للمدير العام

المهام الأساسية:
- الإدارة والإشراف على أعمال الدوائر التي تقع تحت إشرافه
- تحديد الأهداف وتقييم إداء الدوائر التابعة له
- المشاركة في عضوية اللجان التنفيذية الرئيسية في البنك

المؤهلات العلمية :
- دبلوم دراسات مصرفية
معهد الدراسات المصرفية - عمان الأردن
- بكالوريوس دراسات مصرفية
جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

الخبرات العملية:
- محاضر أكاديمي
الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية
- مدير الدائرة التجارية
كابيتال بنك - عمان-الأردن
- رئيس قسم الإعتمادات
بنك الإسكان للتجارة و التمويل - عمان - الأردن
- قسم الإعتمادات
البنك التجاري الكويتي - الكويت

محمد يمان مسلم عرنوس
النائب الثاني للمدير العام

المهام الأساسية:
- الإشراف على الإدارات والقطاعات المصرفية المختلفة.
- متابعة تنفيذ الخطط والسياسات المعتمدة.
- مراقبة الأداء المالي والتشغيلي وتحقيق الأهداف.
- المشاركة في اتخاذ القرارات الائتمانية والاستثمارية.
- تطوير الأعمال وتعزيز العلاقات مع العملاء والمؤسسات.
- قيادة فرق العمل ورفع كفاءة الأداء المؤسسي.

المؤهلات العلمية :
- حاصل على شهادة الماجستير في الإدارة المالية
الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية
- بكالوريوس محاسبة
جامعة دمشق

الخبرات العملية:
- خبرة مصرفية واسعة تزيد عن ٢٠ سنة.
- خبرة قيادية في إدارة الإدارات و القطاعات المصرفية.
- معرفة قوية بالائتمان، المخاطر، العمليات المصرفية، والأنظمة الرقابية.
- خبرة في التخطيط الاستراتيجي وإدارة الأداء.
- القدرة على اتخاذ القرار وإدارة فرق العمل والتفاوض.

البنك العربي - سورية
ARAB BANK - SYRIA

مساعدي المدير العام

هادي طه الحاج
مساعد المدير العام لقطاع الشركات

حاصل على درجة ماجستير في العلوم المالية من المعهد العالي لإدارة الأعمال وعلى شهادة محلل مالي معتمد مستوى ثالث (CFA) ، تعين لدى البنك العربي – سورية منذ عام ٢٠١٣

فراس زكريا صايمة
مساعد المدير العام للعمليات المركزية

حاصل على درجة الدبلوم من الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية في الإدارة المالية, تعين لدى البنك العربي - سورية منذ عام ٢٠٠٦

أحمد فتحي عيسى
مساعد المدير العام لشؤون الرقابة

حاصل على درجة البكالوروس في الاقتصاد من جامعة دمشق ، تعين لدى البنك العربي - سورية منذ عام ٢٠١٧

أسماء كبار مالكي الأسهم وعدد الأسهم المملوكة لكل منهم

الاسم	عدد الأسهم كما هي في ٢٠٢٤/١٢/٣١	النسبة	عدد الأسهم كما هي في ٢٠٢٥/١٢/٣١	النسبة
البنك العربي ش.م.ع	٢٥,٨٩٩,٣٨٥	٥١,٢٨٦٪	٢٥,٨٩٩,٣٨٥	٥١,٢٨٦٪
عالية طلال زين	٢,٥٢٥,٠٠٠	٥٪	٢,٥٢٥,٠٠٠	٥٪
محمد كامل صباغ شرباتي	٢,٥٢٥,٠٠٠	٥٪	٢,٥٢٥,٠٠٠	٥٪

وصف مختصر لأي قرارات صادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية أو غيرها لها أثر مادي على عمل الشركة أو منتجاتها أو قدرتها التنافسية

لا يوجد

درجة الاعتماد على الموردين

قام البنك باعتماد مجموعة من الموردين خال العام 2025 وفق الأسس و التعليمات المعتمدة لدى البنك و فيما يلي أسماء الموردين الذين تجاوزت نسبتهم 10 % من مجموع المشتريات:

الاسم	المبلغ (ليرة سورية قديمة)	نسبته من الإجمالي
ستورم غروب	٢,٤٦٠,٢٢٢,٥٣٥	١٧٪
شركة التأمين العربية / سورية	١,٣٣٤,٩٧٥,٧٩٩	٩٪
المهندس يامن زكريا	١,٣٢٦,٠٥٥,٠٠٠	٩٪

بيان بالتبرعات والمنح التي دفعتها الشركة خلال السنة

في إطار التزام البنك العربي - سورية الراسخ بمسؤوليته الاجتماعية وضمن سعيه المستمر للإسهام في دعم المبادرات الإنسانية والتنموية قام البنك خلال العام بتقديم مجموعة من التبرعات والمنح وذلك على النحو التالي:

- التبرع لصالح إصلاح مدرسة أنوار ركن الدين الابتدائية بمبلغ أجمالي ١٣٦,٩١٦,١٧٥ ليرة سورية قديمة.
- التبرع لترميم المسرح التابع لمديرية الشؤون الاجتماعية والعمل في محافظة طرطوس بمبلغ أجمالي ٧١,٧٤٦,٩٥٠ ليرة سورية قديمة.
- المساهمة في شراء وتجهيز مقر مركز التدريب والتأهيل المصرفي بمبلغ أجمالي ٢,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ليرة سورية قديمة.

التبرع لصالح إصلاح مدرسة أنوار ركن الدين الابتدائية

التبرع لترميم المسرح التابع لمديرية الشؤون الاجتماعية والعمل في محافظة طرطوس

أسماء الفروع وتوزعها الجغرافي وعناوينها

دمشق

- الإدارة العامة - أبو رمانة - المهدي بن بركة - مقابل ثانوية دمشق العربية
  هاتف: ٠١١٣٣٤٨١٢٤ - ٠١١٩٤٢١ فاكس: ٠١١٣٣٤٩٨٤٤

- الفرع الرئيسي - أبو رمانة - المهدي بن بركة - مقابل ثانوية دمشق العربية
  هاتف: ٠١١٣٣٤٨١٢٤ - ٠١١٣٣٤٨١٢٥ فاكس: ٠١١٣٣٤٨١٣٦

- أوتستراد المزة
  هاتف: ٠١١٦١٢٧٢٤٥ - ٠١١٦١٢٧٢٤٦ - ٠١١٦١٢٧٢٤٧ فاكس: ٠١١٦١٢٧٢٤٨

- القصاع - ساحة برج الروس
  هاتف: ٠١١٥٤٢٩٥٨٣ - ٠١١٥٤٢٩٥٨٤ - ٠١١٥٤٢٩٥٨٥ فاكس: ٠١١٥٤٢٩٥٨٦

ريف دمشق

- جرمانا - حي البلدية - شارع القصور - دخلة مشفى البراعم
  هاتف: ٠١١٥٦٣٥٦٩٠ - ٠١١٥٦٣٥٦٩١ - ٠١١٥٦٣٥٦٩٢ فاكس: ٠١١٥٦٣٥٦٩٤

- مدينة عدرا - الصناعية
  هاتف: ٠١١٥٨٥١٦٩٠ فاكس: ٠١١٥٨٥١٦٩٦

حلب

- شارع الملك فيصل
  هاتف: ٠٢١٢٢١٨٣٥٣ فاكس: ٠٢١٢٢١٨٠٦٤

حماة

- شارع العلمين - بناء بزنز - سنرت - جانب معرض الوتار
  هاتف: ٠١٣٢٢١٩٨٣٠ - ٠١٣٢٢١٩٨٣١ فاكس: ٠١٣٢٢١٩٨٣٤

طرطوس

- شارع الثورة - المشبكة
  هاتف: ٠١٨٢٣٢١٥٠٧ فاكس: ٠١٨٢٣٢١٥٠٨

اللاذقية

شارع بغداد - بناء نقابة المهندسين

هاتف: ٠١٧٩٤٢١ - ٠١٧٢٥٧٤٣٩٨ - ٠١٧٢٥٧٤٣٨٩ فاكس: ٠١٧٢٥٧٤٥٦٢

جبلة - الجبيبات - بعد المجمع الحكومي - مقابل المصرف العقاري

هاتف: ٠١٧٨٨٢٠٩٤٣ - ٠١٧٨٨٢٠٩٤٤ فاكس: ٠١٧٨٨٢٠٩٤٧

حمص

شارع أبي العلاء المعري - مقابل سينما حمص

هاتف: ٠١٢٢٢٧٨٩٠ - ٠١٢٢٢٧٨٩١ - ٠١٢٢٢٧٨٩٢ فاكس: ٠١٢٢٢٧٨٩٣

السويداء

السويداء الشرقية - الشيخ عثمان - شارع 16 تشرين - جانب سيرياتيل

هاتف: ٠١٦٩٤٢١ - ٠١٦٢٢٧٨٩٠ - ٠١٦٢٢٧٨٩١ فاكس: ٠١٦٢٢٧٨٩٣

مسؤوليات مجلس الإدارة ومهام و مسؤوليات أعضاء المجلس:

تقع مسؤولية إدارة المصرف بشكل رئيسي على أعضاء مجلس الإدارة كل على حدة وعلى أعضاء مجلس الإدارة متضامنين ، حيث يتحمل المجلس كافة المسؤوليات المتعلقة بعمليات المصرف وسلامته المالية والتأكد من تلبية متطلبات مجلس النقد والتسليف ومصالح المساهمين والمودعين والدائنين والموظفين والجهات الأخرى ذات العلاقة ، والتأكد من أن إدارة المصرف تتم بشكل حصيف وضمن إطار القوانين والتعليمات النافذة والسياسات الداخلية للمصرف.

إن تشكيل اللجان أو تفويض الإدارة التنفيذية أو أي جهة أخرى (outsourcing) للقيام ببعض أعمال المجلس لا يعفيه من هذه المسؤولية، وتحدد هذه المسؤولية ويتم التعامل معها وفق أحكام قانون الشركات وتعديلاته والتشريعات النافذة الأخرى .

يقوم المجلس بترسيخ مبدأ التزام كل عضو من أعضاء المجلس تجاه المصرف وتمثيله جميع المساهمين، وعليه أن يلتزم القيام بما يحقق مصلحة المصرف ومصلحة المودعين ومصلحة أصحاب المصالح الآخرين وليس مصلحة مجموعة محددة فقط .

تقع على مجلس الإدارة مسؤولية حماية المصرف من الأعمال غير القانونية أو غير الملائمة، للمساهمين المسيطرين و / أو المساهمين الرئيسين وذات التأثيرات السلبية على مصلحة المصرف و / أو المساهمين الآخرين .

فهم دورهم الإشرافي والتزام واجب الحرص والإخلاص تجاه المصرف وتجاه مساهميه وأصحاب المصالح الآخرين وتجاه المجتمع بشكل عام.

تكريس الإهتمام والوقت الكافي للقيام بواجباتهم وتحمل مسؤولياتهم بصورة فعالة.

المساهمة بصورة فعالة في القيام بوظائف المجلس وأن تكون لديهم القدرة على تقديم خبرات خاصة للمجلس.

يتمتع مجلس الإدارة بأوسع الصلاحيات لإدارة المصرف وتنفيذ مقررات الهيئة العامة و القيام بجميع الأعمال التي يستوجبها سر العمل وتحقيق غاية الشركة وله على سبيل التعداد لا الحصر أن:

يعين المدير العام ومساعديه و نائب أو نوابه و مساعديه وفق المادة /١٩/ أدناه وأميناً للسر وفق المادة /١٩/ أدناه.

ينشئ فروعاً للمصرف حيثما يرى ذلك لازماً في الداخل والخارج بترخيص من مصرف سورية المركزي.

يحدد سياسة المصرف في جميع حقول استثماراتها ويتابع ويراقب تنفيذ هذه السياسة وفق الأسس التي يحددها.

يعد المقترحات التي تعرض على الهيئة العامة ويحدد جدول أعمالها وينفذ قراراتها.

يدعو الهيئات العامة العادية وغير العادية عند الحاجة.

يضع نظام العاملين وفق أحكام قانون العمل النافذة رقم ١٧ للعام، ٢٠١٠ من تعديلات و جميع الشؤون المتعلقة بهم.

يضع سائر الأنظمة المتعلقة بعمل المصرف وفروعه وتعرض على مجلس النقد والتسليف للمصادقة عليها.

يقدم لمصرف سورية المركزي (مفوضية الحكومة لدى المصارف) تقريرين موجزين نصف سنويين عن نشاط المصرف ونتائج أعماله الأول قبل الخامس عشر من شهر تموز من العام نفسه والتقرير الثاني قبل الخامس عشر من كانون الثاني من العام التالي عن النصف الثاني وذلك إضافة إلى البيانات والكشوف المشار إليها في المادتين (١٠٥) و (١٠٦) من القانون (٢٣) لسنة ٢٠٠٢ .

يعد وينشر خلال الثلاثة أشهر الأولى من كل سنة مالية الميزانية العامة وقوائم الجرد وحساب الأرباح والخسائر وسائر التقارير التي توضح وضع المصرف وتطوره وذلك بعد المصادقة عليها من قبل المدقق الخارجي لمراقبة الحسابات المعين من قبل الهيئة العامة للبنك.

يشكل الإحتياطي الإجباري والإختياري وفق الشروط المنصوص عليها في قانون الشركات الصادر بالمرسوم الترشيعي رقم ٢٩ لعام ٢٠١١ والإحتياطي الخاص المنصوص عليه في المادة (٩٧) من القانون رقم (٢٣) لعام ٢٠٠٢ وتعديلاته ويقترح على الهيئة العامة مبالغ الأرباح التي توزع على المساهمين كل بنسبة عدد أسهمه و ما يمكن حسمه منها لنقله للسنة التالية أو لاستهلاكات إضافية أو لاحتياطات الإضافية.

يأذن بتملك الشركة الحقوق والأموال غير المنقولة استيفاء لديونها الموقوفة أو المشكوك في تحصيلها،على أن تتخلى عنها في غضون سنتين، ما لم تكن لازمة لممارسة نشاط الشركة فتحتفظ بها بعد موافقة مصرف سورية المركزي على ذلك.

لمجلس الإدارة أن يفوض بعض صلاحياته لرئيسه أو لنائب الرئيس أو للمدير العام أو للرئيس التنفيذي و ذلك وفق الشروط التي يحددها هذا التفويض، دون الإخلال بالفصل الصحيح الواضح و المحدد للمهام و الصلاحيات و المسؤوليات بين الوظائف الإشرافية و الوظائف التنفيذية حسب أحكام دليل الحوكمة، بحيث يكون هذا التفويض مؤقتاً و موثقاً و مشهراً حسب الأصول.

يمارس مجلس الإدارة مسؤولياته بالنسبة لجميع أعمال البنك ونشاطاته وفقاً لقواعد الحوكمة.

يعتمد مجلس الإدارة قواعد الحوكمة بعد الموافقة عليها من مجلس النقد و التسليف.

تعيين مدير عام يتمتع بالنزاهة والكفاءة المهنية والخبرة المصرفية، للمجلس الحق بعزل واستبدال المدير العام عندما تقتضي الحاجة.

الحصول على موافقة المجلس بناءً على توصية المدير العام، عند تعيين بعض/ أو أياً من وظائف الإدارة التنفيذية والتأكد من توفر الخبرات المطلوبة لديهم.

على المجلس بناء على توصية من لجنة التدقيق:

تعيين مدير تدقيق داخلي بعد التأكد من توفر الخبرات المطلوبة .

ترشيح مدقق خارجي مستقل من ذوي الإختصاصات والكفاءة العالية والتعاقد معه وتحديد أتعابه بعد موافقة الجمعية العمومية للمساهمين، على أن يتم ذلك وفق قرار مجلس النقد والتسليف رقم /٢٣٢ م.ن/ ب ٤ تاريخ ٢٠٠٦/١٠/١٨ وتعديلاته، ووفق القرار رقم / ٣٩٤٤ / تاريخ ٢٠٠٦/٠٨/٢٨ الخاص نظام اعتماد مفتشي الحسابات والصادر عن هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية.

المصادقة على سياسة الإحلال للمديرين التنفيذيين تتضمن المؤهلات والمتطلبات الواجب توفرها لشاغلي هذه الوظائف.

تزويد الهيئة بكتاب خطي يبين ما يملكه هو وأقربائه حتى الدرجة الرابعة في أسهم المصرف.

الحماية الحكومية أو الامتيازات

لا توجد أية حماية حكومية أو امتيازات تتمتع بها الشركة أو أي من منتجاتها بموجب القوانين والأنظمة أو غيرها، كما لا توجد أية براءات اختراعات أو حقوق امتياز حصلت الشركة عليها.

التغيير في الأنظمة والقوانين المؤثرة في العمل المصرفي

تتضمن الأنظمة والقوانين المؤثرة في العمل المصرفي ما يلي:

- أنظمة الرقابة المصرفية.
- الحوكمة.
- المعايير المحاسبية.
- الأنظمة والقوانين الضريبية.
- جودة الموجودات.

أنظمة الرقابة الداخلية

استمر البنك في تعزيز أنظمة الرقابة الداخلية من خلال تفعيل إطار عمل الدوائر الرقابية في البنك.

الحوكمة

يقوم مجلس الإدارة سنوياً بمراجعة دليل الحوكمة.

المعايير المحاسبية

قام البنك بتطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم ٩ للمرة الأولى اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠١٩ وبأثر رجعي.

الأنظمة والقوانين الضريبية

لم يطرأ أي تغير في هذا المجال.

جودة الموجودات

قام البنك بالإلتزام بالتعليمات والقوانين الصادرة بهذا الخصوص وخاصة القرار رقم /٤م.ن عام ٢٠١٩ والتعاميم والقرارات اللاحقة ذات الصلة والخاصة بإحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.

مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه

مجلس الإدارة:

يراعى في تشكيل المجلس التنوع في الخبرة العملية والمهنية والمهارات المتخصصة وأن يكون الأعضاء على معرفة بالقوانين والأنظمة ذات العلاقة وبحقوق و واجبات مجلس الإدارة ويتم انتخاب مجلس الإدارة بناء على المعايير و الشروط الواجب توفرها في أعضاء المجلس المصادق عليها من قبل مجلس الإدارة.

استقالات الأعضاء خلال العام ٢٠٢٥:

لا يوجد استقالات خلال العام ٢٠٢٥.

اللجان المنبثقة عن المجلس

٢,٢,١ أحكام عامة :

١. يقوم مجلس الإدارة بتشكيل لجان منبثقة عنه وتفويضها بالصلاحيات لمدة محددة للقيام بالمهام الموكلة إليها ورفع تقارير دورية إلى مجلس الإدارة.
٢. تتحمل اللجان المسؤولية عن أعمالها أمام مجلس الإدارة، وذلك لا يعفي مجلس الإدارة من مسؤوليته عن أعمال هذه اللجان.
٣. يشكل مجلس الإدارة لجنة الحوكمة ولجنة الترشيحات والمكافآت ولجنة التدقيق ولجنة إدارة المخاطر على الأقل وأي لجنة أخرى يراها ضرورية لعمل المصرف.
٤. يتم تدوين وتصنيف محاضر اجتماعات اللجان.

٢,٢,٢ لجنة التدقيق:

١. يقوم مجلس الإدارة بتشكيل لجان منبثقة عنه وتفويضها بالصلاحيات لمدة محددة للقيام بالمهام الموكلة إليها ورفع تقارير دورية إلى مجلس الإدارة.
٢. تتحمل اللجان المسؤولية عن أعمالها أمام مجلس الإدارة، وذلك لا يعفي مجلس الإدارة من مسؤوليته عن أعمال هذه اللجان.
٣. يشكل مجلس الإدارة لجنة الحوكمة ولجنة الترشيحات والمكافآت ولجنة التدقيق ولجنة إدارة المخاطر على الأقل وأي لجنة أخرى يراها ضرورية لعمل المصرف.
٤. يتم تدوين وتصنيف محاضر اجتماعات اللجان.

أ) أهداف اللجنة:

مراجعة التقارير المالية ونظم الضبط والرقابة، ونطاق ونتائج ومدى كفاية التدقيق الداخلي والخارجي، ومراجعة القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهري على البيانات المالية.

ب) تشكيل اللجنة ودورية اجتماعاتها:

١. يجب أن تتكون لجنة التدقيق من أعضاء غير تنفيذين، على ألا يقل عدد الأعضاء عن ثلاثة أعضاء، وعلى أن لا تضم رئيس مجلس الإدارة.
٢. يكون غالبية أعضاء اللجنة من الأعضاء المستقلين.
٣. يكون رئيس اللجنة من الأعضاء المستقلين.
٤. يجب أن تحوي اللجنة عضواً على الأقل من ذوي المؤهلات العلمية و/ أو الخبرة العملية في المجالات المحاسبية والمالية، وللجنة الحق بالإستعانة بخبرات خارجية بعد موافقة مجلس الإدارة عى ذلك.
٥. تعقد اللجنة أربع اجتماعات (مرة كل ثلاثة أشهر) على الأقل في السنة، وتدون محاضر هذه الإجتماعات بشكل أصولي.

ت) صلاحيات ومهام اللجنة:

١. سلطة الحصول على أي معلومات في سبيل ممارسة عملها، وللجنة أيضاً دعوة أي من الأشخاص ذوي الخبرة أو الإختصاص لحضور الإجتماعات للإستئناس برأيه، ودعوة أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية لحضور اجتماعاتها ويدعى مدير التدقيق الداخلي لحضور اجتماعات اللجنة.
٢. مراجعة البيانات المالية الدورية قبل عرضها على مجلس الإدارة، والتوصية بشأنها لمجلس الإدارة، ومتابعة القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهري على البيانات المالية، وذلك بهدف ضمان عدالة وشفافية التقارير المالية.
٣. تقييم فعالية وكفاية نظم الضبط والرقابة الداخلية، وتشتمل مسؤولية اللجنة، من بين أمور أخرى، على مايلي:
أ - تقييم فعالية وكفاية وظيفة التدقيق الداخلي والتأكد من الإلتزام بالتعليمات النافذة الصادرة عن الجهات ذات العلاقة.
ب- تقييم فعالية وكفاية نطاق وبرامج التدقيق الداخلي.
ت- مراجعة نتائج تقارير التدقيق الداخلي والتأكد من أنه قد تم إتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.
ث- مراجعة وإقرار خطط التدقيق المقترحة من المدقق الداخلي.

ج- التوصية بتعيين مدير التدقيق الداخلي ونقله وعزله وتحديد تعويضاته وتقييم أدائه.
ح- يكون للجنة سلطة الإتصال المباشر مع المدقق الخارجي، والإجتماع معه بدون حضور الإدارة مرة على الأقل سنوياً، وتشمل مسؤولية اللجنة في هذا المجال، من بين أمور أخرى على:

* التوصية إلى مجلس الإدارة بخصوص تعيين وعزل المدقق الخارجي وتحديد تعويضاته وتقييم أدائه.
** تقييم موضوعية واستقلالية المدقق الخارجي.
*** مراجعة خطاب التعيين وقبوله.

٤. إقرار إمكانية تقديم المدقق الخارجي لخدمات أخرى غير التدقيق الدوري، وضمان عدم تأثر ذلك على الرأي المستقل للمدقق الخارجي.
٥. مراجعة نتائج تقارير التدقيق الخارجي وتقارير السلطات الرقابية والتأكد من أنه قد تم اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.
٦. مراجعة العمليات مع الأطراف ذوي العلاقة وإحاطة مجلس الإدارة بها.
٧. مراجعة مدى الإلتزام بالقوانين والأنظمة ومدى التقيد بسياسات المصرف ونظامه الداخلي.
٨. تعقد اللجنة اجتماعات دورية مع المدقق الخارجي مرة على الأقل خلال العام ومرتين عى الأقل مع المدقق الداخي ، كما يحق للمدقق الداخلي والخارجي طلب الإجتماع مع اللجنة حين تقتضي ضرورة العمل ذلك.

ث) مدة اللجنة:

تنتهي فترة عمل اللجنة مع إنتهاء مدة مجلس الإدارة.

ج) قرارات اللجنة:

في حال تعذر الوصول إلى قرار بإجماع الأعضاء، تؤخذ القرارات بأغلبية الأعضاء على أن يكون رئيس اللجنة أو من ينوب عنه من ضمنها .

٢,٢,٣ لجنة إدارة المخاطر:

أ) أهداف اللجنة:

وضع سياسة المخاطر بما ينسجم مع قدرة المصرف ومدى قبوله لتحمل المخاطر، ومراجعة أداء الإدارة العليا في إدارة مخاطر الإئتمان والسوق والسيولة والتشغيل وعدم الإلتزام والسمعة وغيرها.

ب) تشكيل اللجنة ودورية اجتماعاتها:

١. تتكون اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل، على أن لا يزيد عدد الأعضاء التنفيذين عن عضو واحد.
٢. يكون رئيس اللجنة من الأعضاء المستقلين.
٣. تعقد اللجنة أربع اجتماعات (مرة كل ثلاثة أشهر) على الأقل في السنة،بحضور اثنين من أعضائها على الأقل على ان يكون منهما رئيس اللجنة (أو من يكلفه رئيس اللجنة بالنيابة عنه)، ويتم توثيق اجتماعاتها بموجب محاضر أصولية، وترفع تقاريرها إلى مجلس الإدارة.

ت) صلاحيات ومهام اللجنة:

١. مراجعة اسراتيجيات وسياسات إدارة المخاطر قبل اعتمادها من قبل مجلس الإدارة والتأكد من تنفيذ هذه الإسراتيجيات والسياسات.
٢. ضمان توافر الموارد والنظم الكافية لإدارة المخاطر، وضمان استقلالية موظفي إدارة المخاطر عن الأنشطة التي ينجم عنها تحمل المصرف للمخاطر.
٣. مراجعة الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر و وضع توصيات بشأنه قبل اعتماده من قبل مجلس الإدارة.
٤. مراجعة التقارير الدورية حول طبيعة المخاطر التي يتعرض لها المصرف وحجمها، وأنشطة إدارة المخاطر.
٥. رفع تقارير دورية إلى مجلس الإدارة وتقديم إحصائيات بخصوص المخاطر التي يتعرض لها المصرف والتغيرات والتطورات التي تطرأ على إدارة المخاطر.
٦. مراجعة وإبداء الرأي أمام مجلس الإدارة حول سقوف المخاطر والحالات الإستثنائية التي تطرأ عليها.
٧. مراقبة مدى التزام إدارة المخاطر بالمعايير الموضوعة من قبل لجنة بازل، والمتعلقة بمخاطر الإئتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية وغيرها.
٨. تعقد اللجنة اجتماعات دورية مع إدارة المخاطر لمناقشة وتقييم المخاطر التي يتعرض لها المصرف وكفاية طرق معالجتها وتقديم التوصيات بشأنها.

ث) مدة اللجنة:

تنتهي فترة عمل اللجنة مع إنتهاء مدة مجلس الإدارة.

ج) قرارات اللجنة:

في حال تعذر الوصول إلى قرار بإجماع الأعضاء، تؤخذ القرارات بأغلبية الأعضاء على أن يكون رئيس اللجنة أو من ينوب عنه من ضمنها .

٢,٢,٤ لجنة الحوكمة:

أ) أهداف اللجنة:

وضع إطار ودليل الحوكمة ومراقبة تنفيذه وتعديله عند الضرورة.

ب) تشكيل اللجنة ودورية اجتماعاتها:

١. تتكون اللجنة من أربعة أعضاء غير تنفيذين على الأقل برئاسة رئيس المجلس وعضوية ثلاثة من الأعضاء، ويشترط أن تضم اللجنة أحد أعضاء لجنة التدقيق المستقلين.
٢. تنعقد اللجنة بحضور ثلاثة من أعضائها على الأقل على أن يكون رئيس اللجنة أو من يفوضه حاضراً.
٣. يتولى أمين سر مجلس الإدارة مهام مقرر أعمال اللجنة.
٤. تعقد اللجنة اجتماعاً نصف سنوي على الأقل إلا إذا ارتأى رئيس المجلس الحاجة للدعوة لإجتماعات أخرى.
٥. يدعو رئيس اللجنة أعضاء اللجنة للإجتماع ويحدد مكان وزمان إنعقاد اللجنة كما يحق للجنة دعوة أي من أعضاء المجلس الآخرين لحضور الإجتماع أو أي من كبار موظفي البنك للإستماع إلى وجهة نظرهم في موضوع محدد.
٦. يرسل جدول أعمال إجتماع اللجنة إلى الأعضاء قبل أسبوع من الوقت المحدد للإجتماع.

ت) صلاحيات ومهام اللجنة:

١. المراجعة الدورية للقرارات والتعليمات التي تصدر من وقت لآخر عن الجهات الرقابية بخصوص قواعد وممارسات الحوكمة ورفع التوصيات إلى مجلس الإدارة في شأن التغيرات التي تراها ضرورية من أجل تطوير وتطبيق معايير وممارسات جديدة.
٢. الإشراف الكامل على عملية إعداد وإعتماد دليل الحوكمة الخاص بالبنك وتحديثه عند الضرورة.
٣. مراقبة تنفيذ ممارسات وقواعد ومبادئ الحوكمة في البنك ومدى التقيد بالقرارات والأنظمة والتعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية.
٤. الفحص والقياس الدوري لأدوات الحوكمة في البنك وتطويرها.
٥. التنسيق مع لجنة التدقيق للتأكد من الإلتزام بالدليل.
٦. تزويد مجلس الإدارة، سنوياً على الأقل، بالتقارير والتوصيات بناء على النتائج التي تم التوصل إليها من خلال عمل اللجنة.
٧. رفع درجة الوعي لدى أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وكافة العاملين في البنك حول قواعد ومبادئ الحوكمة وأهمية تطبيقها.

ث) مدة اللجنة:

تنتهي فترة عمل اللجنة مع إنتهاء مدة مجلس الإدارة.

ج) قرارات اللجنة:

في حال تعذر الوصول إلى قرار بإجماع الأعضاء، تؤخذ القرارات بأغلبية الأعضاء على أن يكون رئيس اللجنة أو من ينوب عنه من ضمنها .

٢,٢,٥ لجنة الترشيحات والمكافآت:

أ) أهداف اللجنة:

مراقبة وضمان شفافية تعيين وتجديد وإستبدال أعضاء مجلس الإدارة والمدير العام وتقييم فعالية مجلس الإدارة ككل وفعالية كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة بشكل مستقل وتقييم أداء المديرين التنفيذين, وكذلك ضمان شفافية سياسات و رواتب ومكافآت وتعويضات أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذين وضمان إنسجام هذه السياسات مع أهداف المصرف.

ب) تشكيل اللجنة ودورية اجتماعاتها:

١. يجب أن تتكون لجنة الترشيحات من أعضاء غير تنفيذين، على أن لا يقل عدد الأعضاء عن ثلاثة.
٢. تكون غالبية أعضاء اللجنة من الأعضاء المستقلين.
٣. يكون رئيس اللجنة من الأعضاء المستقلين.
٤. لتجنب تعارض المصالح، يجب أن لا يشارك عضو اللجنة في القرارت المتعلقة به.
٥. تعقد اللجنة أربعة اجتماعات سنوية وتدون محاضر هذا الإجتماع بشكل أصولي ، إلا إذا ارتأى رئيس اللجنة الحاجة للدعوة لإجتماعات أخرى.

ت) صلاحيات ومهام اللجنة:

١. وضع معاير و شروط (الحد الأدنى) للخبرات والمؤهلات والمهارات المطلوبة لعضوية مجلس الإدارة ولشغل منصب الرئيس التنفيذي، بما في ذلك تحديد الوقت اللازم تخصيصه من العضو لأعمال المجلس، ويصادق على المعايير والشروط الموضوعة.
٢. التوصية بالترشيح وإعادة الترشيح – لعضوية مجلس الإدارة ولجان المجلس ولشغل منصب الرئيس التنفيذي – وإلغاء العضوية، مع مراعاة القوانين والقرارات النافذة، آخذة بعين الاعتبار عدد مرات الحضور ونوعية وفعالية ومشاركة الأعضاء في المجلس، على اللجنة القيام بهذه المهمة قبل تقديم طلب للحصول على موافقة مصرف سورية المركزي أو مجلس النقد والتسليف (حسب الحالة).
٣. التوصية للمجلس بعدد وتشكيل وصلاحيات اللجان المنبثقة عن المجلس وكيفية الرقابة عليها.
٤. وضع تعريف للأعضاء التنفيذين والأعضاء غير التنفيذين و الأعضاء المستقلين والتأكد من استقلالية الأعضاء المستقلين، والتأكد من تناسب تشكيلة المجلس مع حجم المصرف وتعقيد عملياته.
٥. تبني معايير موضوعية لتقييم فعالية مجلس الإدارة ككل ومساهمة كل عضو من أعضاء المجلس وكل لجنة من لجانه وتقييم أداء المديرين التنفيذين ويؤخذ بعين الاعتبار عند تقييم أداء المجلس ككل والإدارة التنفيذية أداء المؤسسات المشابهة ومراعاة الإلتزام بالمتطلبات الرقابية ومصادقة مجلس الإدارة على معايير التقييم.
٦. التأكد من حصول أعضاء مجلس الإدارة على التدريب والتأهيل المستمر، من خلال برامج تصمم لهذا الغرض، لمواكبة التطورات الحديثة في صناعة الخدمات المالية، وتتولى اللجنة توفير معلومات حول بعض القضايا الهامة في المصرف لأعضاء مجلس الإدارة عند الطلب.
٧. وضع شروط ومعايير تعيين المديرين التنفيذين وتقييم أدائهم وخطة الإحلال.
٨. التوصية لمجلس الإدارة بإلغاء تعيين (عزل) أي مدير تنفيذي إذا ثبت عدم فاعليته وتقصيره في أداء واجباته ومسؤولياته.

٩. إجراء المراجعة السنوية للشروط المطلوبة لعضوية مجلس الإدارة والمدير العام لضمان الإلتزام بأحكام القوانين والأنظمة والتعليمات النافذة.
١٠. ضمان وجود سياسات واضحة للمكافآت والتعويضات والرواتب وأي منافع أخرى لأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين تتناسب مع خبراتهم ومؤهلاتهم يصادق عليها من قبل مجلس الإدارة وأن يكون هناك توازن عند وضع المكافآت والتعويضات والرواتب بحيث تكون محفزة لاستقطاب لأشخاص مؤهلين وغير مبالغ فيها ويجب أن يكون سلم الرواتب والمكافآت ضمن النطاق الذي تحدده سياسة المصرف وغير مرتبط بالأداء في الأجل القصير بهدف تجنب تشجيع المخاطرة فوق الحدود المقبولة وتراجع سنوياً من قبل اللجنة.
١١. الإجتماع مع مدير الموارد البشرية مرة على الأقل خلال العام للتأكد من وجود وكفاية وعدالة ووضوح آلية التعين والتقييم للعاملين وسياسة التدريب والتأهيل المستمر بما يضمن استقطاب أشخاص مؤهلين للعمل في المصرف والإحتفاظ بهم.
١٢. تزويد مجلس الإدارة سنوياً على الأقل، بالتقارير والتوصيات بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها من خلال عمل اللجنة.

ث) مدة اللجنة:

تنتهي فترة عمل اللجنة مع إنتهاء مدة مجلس الإدارة.

ج) قرارات اللجنة:

في حال تعذر الوصول إلى قرار بإجماع الأعضاء، تؤخذ القرارات بأغلبية الأعضاء على أن يكون رئيس اللجنة أو من ينوب عنه من ضمنها .

٢,٢,٦ اللجنة التنفيذية العليا:

أ) أهداف اللجنة:

النظر في طلبات التسهيلات (الشركات / البنوك والمؤسسات المالية) الإستثمار التي تزيد عن صلاحيات لجان الإدارة التنفيذية.

ب) تشكيل اللجنة ودورية اجتماعاتها:

١. تتألف اللجنة من ٣ أعضاء على الأقل غير تنفيذين يتم اختيارهم من قبل مجلس الإدارة بحيث يكون عامل الخبرة المصرفية المتميزة معياراً لعضوية اللجنة.
٢. لا يجوز لأعضاء اللجنة الإنضمام إلى عضوية لجنة التدقيق.
٣. تجتمع اللجنة كلما دعت الحاجة إلى ذلك على أن لا يقل عدد الإجتماعات عن ستة اجتماعات سنوياً, يتم اعتماد أسلوب الإجتماع ما بين رئيس اللجنة والأعضاء للمداولة.

ت) صلاحيات ومهام اللجنة:

١. ضمان جودة عملية منح الإئتمان والتأكد من وجود نظام سليم وفعال للضبط الداخي بالإضافة إلى التأكد من توفر كافة عناصر الملف الإئتماني وتوافق العملية ككل مع القوانين والأنظمة النافذة.
٢. تخضع الموافقات إلى بذل الجهد المطلوب في تقييم المخاطر الإئتمانية والتأكد من تغطية هذه المخاطر من خلال هيكل التسهيلات المناسبة واستيفاء الضمانات والشروط المناسبة.
٣. تكون التسهيلات ذات درجة المخاطر الأدنى هي تلك التسهيلات التي تمنح للمقترض والمضمونة بالكامل بتأمينات نقدية محجوزة أصولياً لصالح البنك ويليها في درجة المخاطرة تلك التي تمنح للمقترض والمضمونة بالكامل بكفالات مصرفية من بنوك مقبولة.
٤. عند المنح يؤخذ بالاعتبار إجمالي التسهيلات الممنوحة لعميل أو مجموعة من العملاء ذات الصلة (حسب تعليمات التركزات الإئتمانية الصادرة عن مصرف سورية المركزي) حيث يكون ذو العلاقة على صلة مالية بعضهم ببعض بحيث أن الملاءة المالية لأي منهم قد تؤثر على الملاءة المالية للآخرين.
٥. تخضع الصلاحيات لتوفر سقوف للقطاعات الإقتصادية.
٦. كقاعدة عامة، يجب أن يتم إعداد التوصيات الإئتمانية وفقاً لمتطلبات ومحددات سياسات التسهيلات الإئتمانية للبنك.
٧. يمنع إصدار أي كفالات لضمان تسهيلات مصرفية ممنوحة من بنوك أخرى.
٨. تنطبق الصلاحيات على التسهيلات التي تمنح لعملاء يتمتعون بمراكز مالية قوية والقدرة عى توليد تدفقات نقدية كافية وبحيث يمنع منح تسهيلات للأفراد لغايات غير واضحة وبدون توفر نشاط تجاري ومصادر سداد غير واضحة من النشاط الممول تبرر منح التسهيلات وبالإعتماد فقط عى ملاءتهم المالية.
٩. يخضع استخدام حدود الصلاحيات إلى الإلتزام بالتشريعات المحلية (حد الإقراض القانوني، معيار كفاية رأس المال، حدود التركزات الائتمانية.....).
١٠. يقرر مجلس الإدارة صلاحية الإعفاء من الدين لكل لجنة من لجان التسهيلات (اللجنة المنبثقة من المجلس أو لجان التسهيلات المنبثقة من الإدارة التنفيذية) على حدة مع وضع المحددات الخاصة بذلك من خلال وثيقة خاصة يصادق عليها مجلس الإدارة وتعتبر هذه الوثيقة جزأً لا يتجزأ من صلاحيات ومهام اللجنة.

ث) مدة اللجنة:

تنتهي فترة عمل اللجنة مع إنتهاء مدة مجلس الإدارة.

ج) قرارات اللجنة:

في حال تعذر الوصول إلى قرار بإجماع الأعضاء، تؤخذ القرارات بأغلبية الأعضاء على أن يكون رئيس اللجنة أو من ينوب عنه من ضمنها .

تقييم أداء المجلس / الأعضاء وحضور الإجتماعات خلال العام ٢٠٢٥

يتم تقييم أداء المجلس واللجان سنوياً من قبل لجنة الترشيحات والمكافآت بموجب نموذج تقييم معتمد.

حضور اجتماعات مجلس الإدارة عن العام ٢٠٢٥ :

الأعضاء	المنصب	صفة العضو	عدد الإجتماعات التي حضرها كل عضو خلال ٢٠٢٥
الدكتور خالد واصف الوزني	رئيس مجلس الإدارة	غير مستقل	٦ اجتماعات
السيد حازم صلاح دانيال	نائب رئيس مجلس الإدارة	غير مستقل	٦ اجتماعات
السيد علاء الدين الخطيب التميمي	عضو مجلس الإدارة	غير مستقل	٦ اجتماعات
السيد طارق زياد الزعيم	عضو مجلس الإدارة	مستقل	٦ اجتماعات
الدكتور محمد عماد معتوق	عضو مجلس الإدارة	مستقل	٦ اجتماعات
السيد نديم فؤاد غنطوس	عضو مجلس الإدارة	غير مستقل	٦ اجتماعات
السيد محمد عبد الفتاح الغنمة	عضو مجلس الإدارة	غير مستقل	٥ اجتماعات
السيد محمد عبد السلام هيكل	عضو مجلس الإدارة	غير مستقل	٦ اجتماعات
السيد محمد فراس الكردي	عضو مجلس الإدارة	مستقل	٥ اجتماعات

تشكيلة لجان مجلس إدارة البنك العربي – سورية

اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

الأعضاء	عضوية اللجان	حضور اجتماعات اللجان
الدكتور خالد واصف الوزني	اللجنة التنفيذية - لجنة الحوكمة لجنة إدارة المخاطر - لجنة الترشيحات و المكافآت	كافة الاجتماعات
السيد حازم صلاح دانيال	اللجنة التنفيذية - لجنة الحوكمة	كافة الاجتماعات
السيد علاء الدين الخطيب التميمي	اللجنة التنفيذية - لجنة إدارة المخاطر	كافة الاجتماعات
السيد طارق زياد الزعيم	لجنة الحوكمة لجنة الترشيحات و المكافآت - لجنة التدقيق	كافة الاجتماعات
الدكتور محمد عماد معتوق	لجنة إدارة المخاطر - لجنة التدقيق	كافة الاجتماعات
السيد نديم فؤاد غنطوس	اللجنة التنفيذية - لجنة الحوكمة	كافة الاجتماعات
السيد محمد عبد الفتاح الغنمة	لجنة التدقيق	كافة الاجتماعات
السيد محمد عبد السلام هيكل	اللجنة التنفيذية لجنة الحوكمة - لجنة إدارة المخاطر	كافة الاجتماعات
السيد محمد فراس الكردي	لجنة الترشيحات و المكافآت	ثلاثة من أصل أربعة اجتماعات

الهيكل التنظيمي للبنك العربي - الإدارة العامة

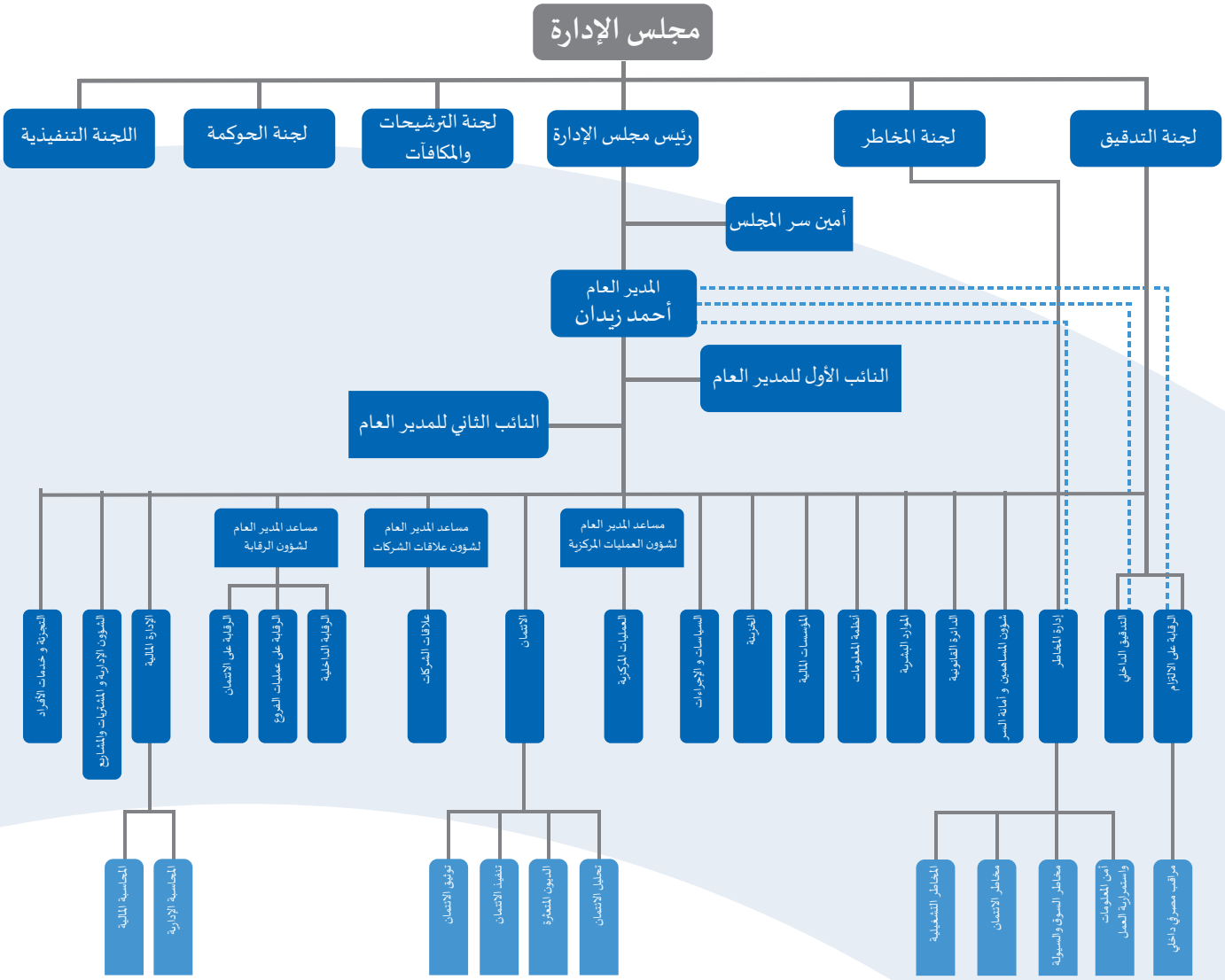

ركزت إدارة الموارد البشرية خلال العام الماضي على استقطاب الكفاءات المؤهلة بما ينسجم مع الاحتياجات التشغيلية والخطط الاستراتيجية للبنك، من خلال تطبيق ممارسات اختيار قائمة على الجدارة والكفاءة. وقد تم اعتماد قنوات استقطاب متنوعة وآليات تقييم موضوعية لضمان تحسين جودة التعيين وتعزيز الاستقرار الوظيفي، بما يتوافق مع أفضل الممارسات المهنية .

والجدول أدناه يبين أعداد الموظفين حسب الجنس والمؤهل العلمي خلال عامي 2024 - 2025:

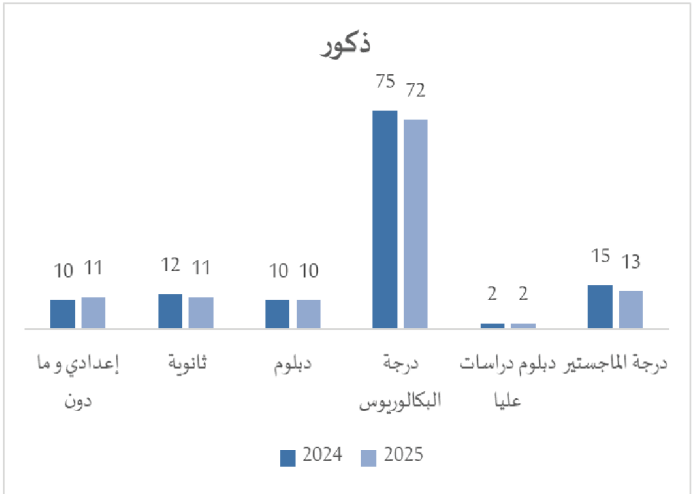

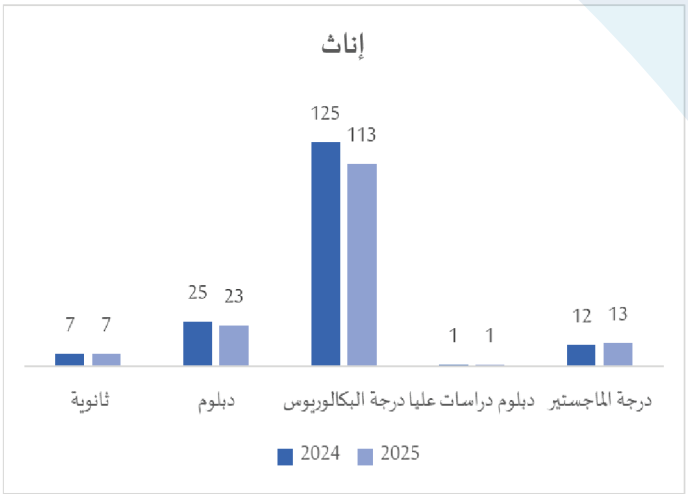

أهم الدورات التدريبية التي تم تنفيذها خلال العام ٢٠٢٥

حرصت إدارة الموارد البشرية خلال العام الماضي على تنمية رأس المال البشري عبر تنفيذ برامج تدريب وتطوير موجهة لسد فجوات المهارات ورفع كفاءة الأداء المؤسسي. وشملت هذه البرامج مجالات فنية وسلوكية وقيادية، مع التركيز على التعلم المستمر وربط التدريب بالأداء الوظيفي، استناداً إلى نماذج التطوير المعتمدة عالمياً.

فيمايلي عدد الفرص التدريبية التي تم تنفيذها خلال العام 2025 موزعة وفق أنواع البرامج التدريبة :

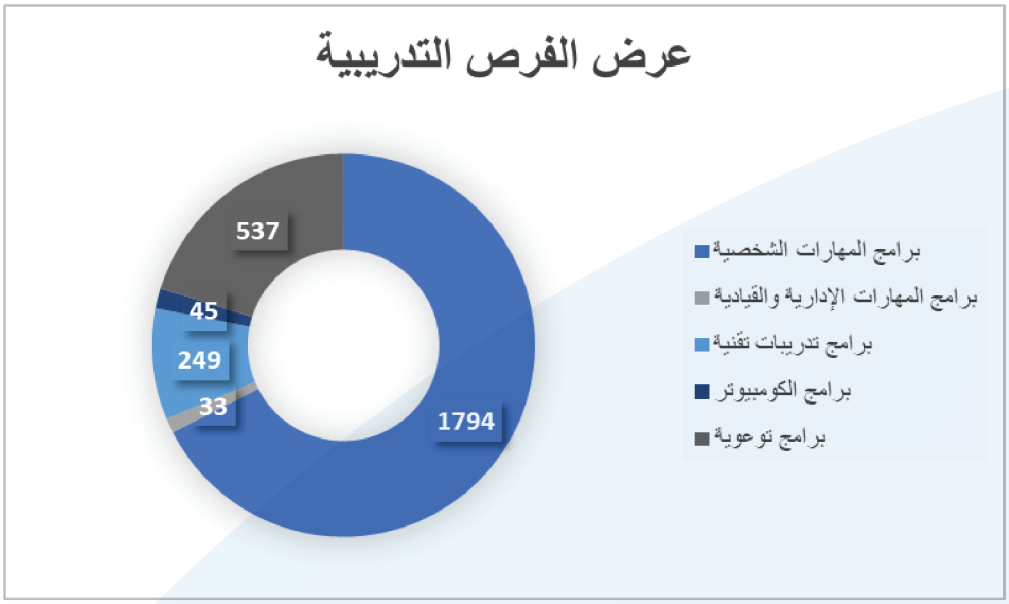

ملاحظات مدقق الحسابات

لا يوجد ضمن تقرير مدقق الحسابات أية تحفظات على البيانات المالية السنوية.

العقوبات المفروضة على المؤسسة

لا توجد مخالفات جوهرية مرتكبة خلال عام ٢٠٢٥ لكن تم تسديد غرامة بقيمة ٥٠ ألف ليرة سورية قديمة تم تسديدها خلال الشهر الأول من العام ٢٠٢٥ وهي بدل تسوية مترتب عن التأخر لمدة ٢٥ يوم في تقديم الكشف الشهري المطلوب عن شهر كانون الثاني لعام ٢٠٢٣ حسب قرار لجنة إدارة مصرف سورية المركزي رقم ١٤٥٨ / ل أ تاريخ ٢٠٢١/١١/١٥ الناظم لعمل الجامعات الخاصة العاملة في سورية ، تم دفع الغرامة خلال عام ٢٠٢٥

أنظمة الضبط و الرقابة الداخلية

يعمل البنك العربي-سورية بشكل مستمر على ترسيخ وتطوير بيئته الرقابية من خلال استخدام الأدوات التي تعمل على مواجهة المخاطر الرئيسية التي من الممكن أن يتعرض لها البنك. حيث تم خلال العام ٢٠٢٥ القيام بالعديد من الإجراءات التي تدعم هذا التوجه إضافةً إلى ما هو معمول به خلال السنوات السابقة مع مراعاة الالتزام بتحسين الإجراءات الرقابية بشكل دائم.

من أهم الإجراءات التي قامت بها إدارة البنك لتطوير بيئة الضبط والرقابة الداخلية خلال العام ٢٠٢٥ والتي تعتبر داعمة ومساندة لعمل كافة الوظائف في البنك بما يتلاءم مع كافة التطورات في مجال العمل المصرفي:

- تشكيل اللجان المختلفة للإشراف على تطوير آليات العمل وكافة المشاريع التي يتم العمل عليها بما يتوافق مع الضوابط الرقابية المُثلى التي تضمن التوسع بالأعمال دون الإخلال بمبادئ الضبط والرقابة الداخلية.
- التركيز على تطوير الأمن السيبراني الذي يعتبر ضرورة استراتيجية لحماية البيانات الحساسة والأصول المالية من التهديدات المتزايدة. وهذا بدوره سيعمل على تعزيز ثقة العملاء، الحد من الاحتيال المالي، الامتثال للمعايير الدولية، وضمان استمرارية الأعمال عبر الكشف المبكر عن أي اختراقات.
- توثيق وتحديث سياسات وإجراءات العمل بكافة قطاعات العمل خاصةً ما يتعلق منها بأنظمة المعلومات نظراً للتطور المتسارع بهذا المجال عن طريق تشكيل اللجان المختصة لمتابعة التقدم الحاصل بهذا المجال.
- العمل على تطوير بيئة الامتثال للمتطلبات الرقابية وآليات العمل المتعلقة بها بما ينسجم مع المتطلبات العالمية بهذا الخصوص بما يدعم أقصى درجات الحرص و الرقابة المتعلقة بالعمليات والمعاملات المالية.
- استخدام الأنظمة المعلوماتية أينما أمكن ذلك في الإدارات المختلفة لتحقيق الموثوقية والحد من الأخطاء البشرية.
- التأكد من أن الصلاحيات المُكلف بها الموظفين تتطابق مع مسؤولياتهم مع وجود مستوى مقبول من التفويض وفصل المهام، وتخضع صلاحيات ومسؤوليات الموظفين لمراجعة دورية وفقاً لمتطلبات الأعمال وتغيرات الهيكل التنظيمي.
- كما يتم التأكد بشكل دوري سنوي من كفاية وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية في البنك عن طريق قيام إدارة التدقيق الداخلي بإصدار تقرير تقييم لكفاية أنظمة الضبط الداخلي على مستوى البنك ككل يهدف إلى إعطاء رأي موضوعي ومحايد بكفاية تلك الأنظمة، إضافةً إلى عمليات التقييم المستمرة لكل ما يتعلق بهذا الموضوع من خلال المهام الرقابية المختلفة التي تتم من قبل كافة الجهات والدوائر الرقابية.
- وبناءً على التقييم الذي تم إعداده من قبل إدارة التدقيق الداخلي عن العام ٢٠٢٥ يتضح لنا كفاية إجراءات الضبط الداخلي المطبقة من قبل إدارة البنك حيث لم يتم رصد نقاط ضعف جوهرية تؤثر بشكل كبير على الإجراءات الرقابية، علماً أن إدارة البنك تبقى مسؤولة عن بناء وتأسيس نظام الرقابة الداخلية ومتابعة تطبيقه ، ودور التدقيق الداخلي هو التأكيد على فعالية وكفاءة هذا النظام وتقديم التوصيات والمقترحات التي تساهم في تقويته وتعزيزه.

مع ضرورة التنويه إلى أن إدارة البنك تسعى بشكل دائم ومستمر بالتعاون مع مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه وكافة المعنيين إلى الالتزام التام بكافة القرارات والتعاميم المتعلقة بأنظمة الضبط الداخلي و العمل على تجاوز أي مؤشرات سلبية بهذا الخصوص .

إضافةً إلى ذلك فإن الهيكل الرقابي القائم في البنك منذ تأسيسه والذي يتم تطويره بشكل دائم لتعزيز عمليات الحوكمة، إدارة المخاطر والرقابة الداخلية يعمل على حماية أصول البنك وتعزيز الشفافية بما يتماشى مع أهداف البنك ويضمن الكشف المبكر عن نقاط الضعف وبالتالي تحسين اتخاذ القرارات، حيث يتمثل الهيكل الرقابي في البنك العربي- سورية بخطوط الدفاع الثلاث وفق أفضل الممارسات وهي:

خط الدفاع الأول، يمتلك ويدير المخاطر في العمليات اليومية:

يعمل على التحقق من مدى التزام موظفي البنك بأعمالهم والمتابعة اليومية للعمليات المُنفذة من قبلهم للتأكد من دقتها وصحتها والذي يمثل الأقسام والدوائر التالية على سبيل المثال: دائرة الرقابة على عمليات الفروع، دائرة الرقابة على الائتمان، قسم الرقابة الداخلية على أعمال دائرة العمليات المركزية وغيرها من الوظائف الرقابية التنفيذية.

خط الدفاع الثاني، يوفر الإشراف والتوجيه لضمان بقاء المخاطر ضمن الحدود المقبولة ويتضمن كل من :

- **إدارة المخاطر:** التي تعمل بشكل دائم ومستمر على تحليل وتجميع وقياس جميع أنواع المخاطر التي يواجهها البنك وتطوير منهجيات القياس لكل نوع من أنواع المخاطر. وتقوم بتزويد الإدارة التنفيذية بمعلومات عن تلك المخاطر وترفع التوصيات التي تعمل على تخفيف المخاطر إلى الحد الأدنى المقبول إلى لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة.

- **دائرة الالتزام بالمتطلبات الرقابية:** التي تقوم بإعداد منهجية فعالة لضمان امتثال البنك بجميع القوانين والتشريعات النافذة وأي إرشادات ذات علاقة، ويتم تطوير تلك المنهجية والتأكد من حسن تطبيقها من قبل دائرة الالتزام التي ترفع تقاريرها المتعلقة بذلك إلى مجلس الإدارة ولجنة التدقيق.

خط الدفاع الثالث، الذي يقدم ضمانًا وتأكيداً مستقلاً من خلال إدارة التدقيق الداخلي

التي تمارس عملها وفقاً للمعايير العالمية للتدقيق الداخلي وتقدم الخدمات الاستشارية والتأكيدية لكل من الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة من خلال اتباع أسلوب منهجي منظم لتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر والرقابة وتعزيز إطار الحوكمة وترفع تقاريرها المتعلقة بذلك إلى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة.حيث يدرك البنك أن وجود إدارة تدقيق داخلي فعالة يسهم في تعزيز أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.

يتضح من خلال ما سبق أن العلاقة بين خطوط الدفاع الثلاث عن البنك هي علاقة تكاملية تهدف إلى حماية أصول البنك وحقوق المساهمين عن طريق توزيع الأدوار بوضوح فيما بينها.

وصف للشركات التابعة وطبيعة عملها

بيان بالعقود والمشاريع التي عقدتها الشركة المصدرة مع الشركات التابعة أو الشقيقة أو الحليفة أو رئيس مجلس إدارتها أو أعضاء مجلس إدارتها أو مديرها العام أو أي موظف في الشركة المصدرة وأقرباء جميع المذكورين حتى الدرجة الرابعة وفق أحكام قانون الشركات / وصف للشركات التابعة وطبيعة عملها ومجالات نشاطها ونتائج أعمالها

لا يوجد

تطبيق الشركة لمعايير الجودة

لايوجد لدى البنك العربي – سورية معايير جودة عالمية معتمدة من جهات خارجية، و لكن لدى البنك معاير وسياسات و إجراءات تعني بتقديم خدمة ذات نوعية عالية، حيث يتم التحقق و التدقيق من عدة جهات على مايقوم به البنك من أعمال و مدى تطابقها مع الإجراءات و السياسات المعتمدة.

مدى التزام البنك بالإفصاح

الإفصاح الخاص برأس المال

الإفصاح عن صافي الأموال الخاصة وفقا لمكوناتها
الإفصاح عن نسبة كفاية رأس المال
الإفصاح عن نسبة رأس المال (TIER 1) إلى إجمالي رأس المال
الإفصاح الكمي عن متطلبات رأس المال الخاص بتغطية المخاطر الائتمانية المتعلقة بمحافظ التسهيلات وأوزان تثقيلها وفقا للأسلوب المعياري المبسط
الإفصاح الكمي عن متطلبات رأس المال الخاص بتغطية المخاطر السوقية وفق المنهج النمطي
الإفصاح الكمي عن متطلبات رأس المال الخاص بتغطية المخاطر التشغيلية وفق أسلوب المؤشر الأساسي

الإفصاح النوعي العام عن إدارة المخاطر

الاستراتيجيات العامة لإدارة المخاطر
الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر
سياسات إدارة المخاطر وفقا لكل نوع على حدة
الفرضيات الأساسية لإجراء اختبارات الجهد فيما يتعلق بالمخاطر الائتمانية والمخاطر السوقية والمخاطر التشغيلية

الإفصاح عن مخاطر الإئتمان

السياسة المتعلقة بآليات تخفيف المخاطر (الأنواع المقبولة للضمانات - سياسة التقييم الدوري للضمانات)
أسس تصنيف التسهيلات الائتمانية
الإفصاح الكمي عن إجمالي تعرضات للمخاطر الائتمانية
الإفصاح الكمي عن التعرضات للمخاطر الائتمانية وفق الأنواع الرئيسية داخل وخارج الميزانية
الإفصاح الكمي عن التعرضات للمخاطر الائتمانية وفق التوزيع الجغرافي
الإفصاح الكمي عن التعرضات للمخاطر الائتمانية وفق فترات الإستحقاق
الإفصاح الكمي عن الديون غير المنتجة
آلية تخفيف مخاطر الائتمان

الإفصاح عن مخاطر السوق

الطريقة المعتمدة لقياس المخاطر السوقية
تحديد المخاطر السوقية التي يتعرض لها المصرف
آليات تخفيف مخاطر السوق

الإفصاح عن مخاطر التشغيل

الطريقة المعتمدة لقياس المخاطر التشغيلية
تحديد المخاطر التشغيلية التي يتعرض لها المصرف
آليات تخفيف المخاطر التشغيلية

خطة البنك للعام القادم ٢٠٢٦:

يسعى البنك العربي – سورية خلال عام ٢٠٢٦ إلى تنفيذ خطة عمل متكاملة تنسجم مع استراتيجيته المعتمدة التي تواكب التطورات في البيئة التشغيلية، وتركّز على تعزيز مكانته التنافسية وترسيخ أسس النمو المستدام في ظل المتغيرات الاقتصادية والمصرفية. وفي هذا الإطار، يولي البنك أولوية خاصة لتسريع وتيرة التحول الرقمي وتطوير الخدمات المصرفية الرقمية بما يضمن تقديم تجربة مصرفية متكاملة وسلسة للعملاء، مدعومة بتحديث البنية التحتية التكنولوجية وتبني مبادرات الأمن السيبراني وتعزيز أمن المعلومات وحماية خصوصية البيانات وفق أفضل المعايير العالمية، إلى جانب تنمية الابتكار المالي من خلال تبني الحلول الذكية وبناء شراكات استراتيجية مع شركات التكنولوجيا المالية.

كما يركز البنك على رفع الكفاءة التشغيلية من خلال أتمتة العمليات وترشيد النفقات التشغيلية وتحسين الاستخدام الأمثل للموارد، بما يساهم في دعم الأداء المالي وتعزيز الإيرادات التشغيلية، ولا سيما من خلال العمليات التجارية وعمليات الخزينة وتبادل العملات الأجنبية.

وفي الوقت ذاته، يسعى البنك إلى توسيع نشاطه الائتماني من خلال منح تسهيلات ائتمانية جديدة بالعملتين المحلية والأجنبية، واستقطاب ودائع جديدة، وتعزيز خدمات التجارة الخارجية وعمليات التحويل من وإلى العالم، مع المحافظة على مستويات سيولة مناسبة بكافة العملات بما يضمن الوفاء بالتزاماته تجاه العملاء.

كما يواصل البنك جهوده في إدارة المخاطر من خلال تعزيز دور الدوائر الرقابية وتطوير بيئة الرقابة الداخلية، ومتابعة الإجراءات القانونية لتحصيل الديون المتعثرة مع إبداء المرونة اللازمة لإتمام التسويات بما يحفظ حقوق البنك ومساهميه.

وإلى جانب ذلك،يلتزم البنك بتعزيز الشفافية والنزاهة وبناء علاقات قائمة على الثقة والموثوقية مع مختلف أصحاب المصلحة، والمحافظة على كوادره البشرية وتنمية قدراتها، بما يدعم تحقيق التميز في تجربة العملاء ويُمكّن البنك من تحسين نتائجه المالية والعمل على الانتقال إلى تحقيق نمو وربحية مستدامة.

الأثر المالي لعمليات ذات طبيعة غير متكررة

صدر المرسوم التشريعي رقم 293 بتاريخ 24 كانون الأول 2025 ، والذي قضى باستبدال الأوراق النقدية السورية المعروفة باسم "الليرة السورية القديمة" اعتباراً من 1 كانون الثاني 2026 ، وإصدار أوراق نقدية جديدة باسم "الليرة السورية الجديدة" .

ويأتي هذا الاستبدال من خلال شطب صفرين من القيمة الاسمية للعملة القديمة المسحوبة من التداول، وفق معيار التحويل الذي ينص على أن "كل 100 ليرة سورية قديمة خاضعة للسحب تُعادل 1 ليرة سورية من العملة السورية الجديدة" .

تم إعداد وعرض البيانات المالية باستخدام العملة السورية القديمة، على اعتبار أن عملية استبدال العملة تمثل حدثاً لاحقاً لا يستوجب تعديل الأرقام الواردة في تلك البيانات وفقاً لمتطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية.

الأوراق المالية المصدرة من قبل الشركة المملوكة من قبل الأشخاص ذوي العلاقة

الاسم	المنصب	عدد الأسهم كما هي في ٢٠٢٤/١٢/٣١	عدد الأسهم كما هي في ٢٠٢٥/١٢/٣١
الدكتور خالد واصف الوزني	رئيس مجلس الإدارة	ممثل عن البنك العربي ش م ع	
السيد حازم صلاح دانيال	نائب رئيس مجلس الإدارة	١,٢٦٢,٥٠٠	١,٢٦٢,٥٠٠
السيد محمد عبد الفتاح الغنمة	عضو مجلس الإدارة	ممثل عن البنك العربي ش م ع	
السيد نديم فؤاد غنطوس	عضو مجلس الإدارة	ممثل عن البنك العربي ش م ع	
السيد علاء الدين الخطيب التميمي	عضو مجلس الإدارة	ممثل عن البنك العربي ش م ع	
السيد محمد عبد السلام هيكل	عضو مجلس الإدارة	٣٩٤,١٥٥	٣٩٤,١٥٥
السيد طارق زياد الزعيم	عضو مجلس الإدارة	لا يوجد	
السيد محمد فراس الكردي	عضو مجلس الإدارة	لا يوجد	
الدكتور محمد عماد معتوق	عضو مجلس الإدارة	٣٦١,٨٨٧	٣٦١,٨٨٧

الأوراق المالية المملوكة من قبل الإدارة التنفيذية العليا

لا يوجد أية أوراق مالية مملوكة من قبل الإدارة التنفيذية العليا.

إدارة المخاطر

مقدمة

يقوم البنك العربي-سورية بالتعامل مع التحديات المتعلقة بالمخاطر المصرفية بشكل شامل ضمن إطار كلي لإدارة المخاطر وذلك استناداً لأفضل المعايير والأعراف والممارسات المصرفية مدعمة بهيكل حاكمية على مستوى مجلس الإدارة ومستوى الإدارة التنفيذية والمؤلف من اللجان التالية بالإضافة إلى ثلاث مستويات رقابية.

اللجان

- لجنة التدقيق (مجلس الإدارة).
- لجنة إدارة المخاطر (لجنة الإدارة).
- اللجنة التنفيذية (مجلس الإدارة).
- لجنة التسهيلات الرئيسية
- اللجنة العليا لإدارة الموجودات والمطاليب.
- لجنة إدارة الأزمات واستمرارية العمل.
- اللجنة التوجيهية لأنظمة وتكنولوجيا أمن المعلومات.

تتمثل عملية الضبط والرقابة في ثلاث مستويات

- **المستوى الأول:** إدارات الرقابة الداخلية.
- **المستوى الثاني:** إدارة المخاطر.
- **المستوى الثالث:** إدارة التدقيق الداخلي وإدارة مراقبة الالتزام بالمتطلبات الرقابية.

- يقوم مجلس الإدارة بوضع واعتماد اسراتيجية البنك في إدارة عوامل المخاطرة التي يواجها ويراقب تنفيذها، إضافة إلى ذلك يقوم مجلس الإدارة من خلال لجانه المتعددة بالإشراف والتأكد من وجود سياسات وإجراءات شاملة لإدارة المخاطر ضمن البنك.
- يقوم مدراء الإدارات والأقسام بإدارة عوامل المخاطرة كل في نطاق عمله سواءً كانت مخاطر ائتمانية أو تشغيلية، وإضافة إلى ذلك، فإن مدير دائرة الخزينة يعتبر المسؤول الأول عن إدارة مخاطر السيولة والسوق، ويقوم المدراء بإدارة عوامل المخاطرة ذات العلاقة ضمن الحدود المقررة وضمن نطاق مسؤولياتهم من خال تحديد وتقييم واحتواء وتوثيق هذه المخاطر في مجالات عملهم المختلفة.
- يعتبر مدير دائرة إدارة المخاطر المسؤول عن التأكد من وجود منهجية شاملة لتحديد وإدارة عوامل المخاطرة المختلفة، إضافة إلى وضع أطر عملية لإدارة هذه العوامل لتتماشى مع اسراتيجية أعمال البنك ودرجة تحمله للمخاطر.
- يعتبر مدير إدارة ومراقبة الامتثال للمتطلبات الرقابية هو المسؤول عن التأكد بأن البنك يلتزم بالتعليمات والتشريعات والقوانين ذات العلاقة بأعمال البنك.
- تتمتع إدارة التدقيق الداخي باستقلالية عن الإدارة التنفيذية حيث تتبع مباشرة إلى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة، حيث تساهم إدارة التدقيق الداخلي في تحقيق أهداف البنك من خلال اتباع أسلوب منهجي ومنظم لتقييم وتحسين فاعلية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة. كما تقوم بإعطاء تأكيد مستقل وموضوعي حول عمل الإدارات في البنك ضمن السياسات والإجراءات المعتمدة، والتزام جميع الأطراف بتحقيق بيئة رقابية داخلية ذات فعالية وكفاءة.

إدارة المخاطر

تمثل إدارة المخاطر أحد المستويات الأساسية للرقابة وذلك ضمن إطار الهيكل المؤسسي لإدارة المخاطر للبنك العربي-سورية. إن استراتيجية إدارة المخاطر لدى البنك مصممة لتوفر آلية للتعرف على المخاطر بأنواعها المالية وغير المالية، قياسها، الرقابة عليها ورفع التقارير الخاصة بها. هذا ويقوم مجلس الإدارة بالموافقة على استراتيجية إدارة المخاطر، السياسات العليا، أطر إدارة المخاطر ووثيقة المخاطر المقبولة للبنك.

تتكون مهام إدارة المخاطر مما يلي:

١. وضع أطر ومهام إدارة المخاطر للبنك؛
٢. تطبيق استراتيجية إدارة المخاطر بالإضافة إلى إعداد سياسات وإجراءات عمل لإدارة كافة أنواع المخاطر والرقابة على تطبيقها؛
٣. تطبيق متطلبات البنك المركزي ومقررات لجنة بازل "Basel" المتعلقة بكافة المخاطر؛
٤. تطوير منهجيات لتحديد وقياس ومراقبة وضبط كل نوع من أنواع المخاطر؛
٥. وضع وتطوير خطة التعافي "Recovery Plan" على مستوى البنك؛
٦. وضع خطة تمويل الطوارئ "Contingency Funding Plan" للتعامل مع حالات انخفاض السيولة الطارئة وبالتعاون مع إدارة الخزينة؛
٧. تطبيق اختبارات للأوضاع الضاغطة لقياس مدى قدرة البنك على تحمل الصدمات والمخاطر المرتفعة؛
٨. مراقبة مستوى امتثال الدوائر مع قائمة الحدود المقبولة للمخاطر الداخلية؛
٩. تطوير آليات إدارة المخاطر الداخلية تماشياً مع المتطلبات الرقابية والتطبيقات على مستوى القطاع؛
١٠. رفع تقارير لمجلس الإدارة من خلال لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عنه ونسخة للإدارة التنفيذية العليا تتضمن معلومات عن منظومة المخاطر الفعلية لكافة الأنشطة في البنك "Risk Profile" بالمقارنة مع مستويات المخاطر المقبولة "Risk Appetite" ومتابعة الانحرافات السلبية؛

١١. تقديم التوصيات للجنة إدارة المخاطر عن تعرضات البنك للمخاطر؛
١٢. تعزيز ورفع مستوى الوعي بالمخاطر بالاستناد إلى أفضل الممارسات والمعايير الرائدة والمختصة بالقطاع المصرفي.

ضمن الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر وحدات عمل لها دور ومسؤوليات محددة تهدف إلى تطوير إدارة المخاطر في البنك بالاستناد إلى أفضل الممارسات والمبادئ والتعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية والسلطات المختصة. هذا وتضم إدارة المخاطر في البنك العربي-سورية الوحدات التالية: وحدة مخاطر الائتمان، وحدة مخاطر السوق والسيولة، وحدة المخاطر التشغيلية، وحدة أمن المعلومات والأمن السيبراني واستمرارية العمل والمكتب الوسيط للخزينة.

وحدة إدارة مخاطر الائتمان

يعتمد البنك العربي – سورية استراتيجية متحفظة في إدارة هذا النوع من المخاطر كعنصر أساسي لتحقيق هدفه الاستراتيجي من خلال التحسين المتواصل والمحافظة على نوعية وتركيبة المحفظة الائتمانية وجودة كافة التوظيفات المصرفية. ويعتمد البنك كذلك على معايير ائتمانية راسخة ومحتفظة وحصيفة، وسياسات وإجراءات ومنهجيات وأطر عامة لإدارة مخاطر الائتمان آخذاً بعين الاعتبار كافة المستجدات في البيئة المصرفية والتشريعية، بالإضافة إلى هياكل تنظيمية واضحة وأنظمة معلومات متطورة. علاوة على المتابعة الحثيثة والرقابة الفعالة التي تمكن البنك من التعامل مع المخاطر المحتملة وتحديات البيئة المتغيرة بمستوى عال من الثقة والتصميم.

وتستند قرارات الإدارة الائتمانية إلى استراتيجية أعمال البنك العربي-سورية ومستويات المخاطر المقبولة، كما أنه يتم إجراء مراجعة وتحليل لنوعية وجودة المحفظة الائتمانية بشكل دوري وفقاً لمؤشرات محددة للأداء، بالإضافة إلى التركيز على التنوع الذي يعتبر حجر الأساس لتخفيف وتنويع المخاطر على المستوى الفردي للعملاء وكذلك على المستوى القطاعي والجغرافي. بالإضافة إلى استخدام وتطبيق آليات لاختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل دوري والتي تتضمن فرضيات متشددة ومتحفظة.

إن العملية الائتمانية في البنك العربي-سورية هي عملية مؤسسية ومبنية بإحكام وتقوم على المرتكزات والأسس الرئيسية التالية:

- حدود واضحة ومحددة لمستوى المخاطر الائتمانية عن طريق وضع سقوف لمقدار المخاطرة المقبولة للعلاقة مع الطرف المتعاقد معه بالإضافة إلى السقوف للقطاعات الاقتصادية والمناطق الجغرافية حيث يتم مراجعتها ومراقبتها واجراء أية تعديلات عليها بشكل دوري.
- اعتماد مبدأ اللجان الائتمانية وبصلاحيات ائتمانية متدرجة، للتأكد من أن القرارات الائتمانية ليست فردية وإنما يتم اتخاذها من قبل لجان مع صلاحيات ائتمانية متدرجة لكل لجنة.
- فصل المهام بين إدارة قطاعات الأعمال وإدارة مراجعة الائتمان لتحقيق مبدأ الاستقلالية.
- معايير واضحة للعملاء والسوق المستهدف والمستوى المقبول للأصول الائتمانية.
- تحليل مالي وائتماني متكامل ومعمق متضمناً معايير كمية ونوعية لتغطية الجوانب المختلفة للمخاطر لكل عميل أو عملية ائتمانية.
- منهجيات موضوعية ومنظمة لتقييم الجدارة الائتمانية للعملاء والتصنيف الائتماني للمؤسسات مبنية على أسس كمية ونوعية حيث تخضع هذه المنهجيات لمراجعة دورية للتحقق من صحتها وإجراء التعديلات اللازمة عليها.
- تقوم إدارة المخاطر بالتنسيق مع إدارة الائتمان على مراجعة نظام التصنيف الائتماني للبنك العربي – سورية الخاص بالعملاء، مع متابعة نتائج التصنيف وحالات التعثر للوصول إلى آلية مناسبة لتحديد احتمال الإخفاق (احتمال التعثر للعملاء Probability Of Default)
- المتابعة المستمرة لأية تركزات ائتمانية واستراتيجيات التعامل معها.
- التأكد من فاعلية وقدرة نظام الإنذار المبكر بشكل مستمر لتحديد وكشف المخاطر المحتملة.
- إدارة فعالة لعملية التوثيق القانوني وإدارة الضمانات وحفظها ومتابعتها للتأكد من تغطيتها للالتزامات المقابلة ووضع الآليات المناسبة للمتابعة المستمرة.
- المراجعة الدورية والسنوية للتسهيلات الائتمانية الممنوحة وذلك لهدف الوقوف على أية مؤشرات سلبية تخص هذه التسهيلات.
- يقوم البنك بطرح برامج لقطاع التجزئة ويتم ادارتها على مستوى محفظة كل منتج من خلال برامج منتجات يتم اعدادها لتغطي فئات متجانسة من العملاء. وتخضع هذه البرامج للمراجعة والموافقة بشكل سنوي من قبل لجان الائتمان التنفيذية.
- يقوم البنك العربي-سورية بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ بموجب التعليمات الصادرة عن مجلس النقد والتسليف رقم ٤ لعام ٢٠١٩ منذ بداية عام ٢٠١٩ ، حيث تم استخدام نموذج لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة بناءً على نظرة مستقبلية مرتبطة بشكل وثيق بالوضع الائتماني للعميل ومؤشرات تدهور الأداء الائتماني وارتفاع المخاطر الائتمانية للعملاء مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل الاقتصادية الكلية وذلك بناءً على المراحل الثلاث حسب متطلبات المعيار، ويقوم البنك باعتماد المخصصات الائتمانية الناتجة عن احتساب المخاطر الائتمانية المتوقعة حسب متطلبات المعيار.
- آلية متحفظة في حساب المخصصات وتحصيل الديون غير العاملة ضمن إطار قرارات مصرف سوري المركزي وأعلى المعايير المحاسبية والرقابية المعمول بها.
- تطبيق اختبارات ضاغطة بشكل دوري على مستوى المحفظة وعلى الحسابات الكبرى التي تمثل تركزات ائتمانية وتقييم أثر هذه الاختبارات على رأس المال والأرباح وكفاية الأموال.
- تقوم وحدة مخاطر الائتمان بإجراء مراجعة دورية ومستقلة بهدف تقييم جودة المحفظة الائتمانية وتقييم كفاءة الإجراءات المتبعة في إدارة العملية الائتمانية.
- يولي البنك العربي-سورية وبشكل مستمر أهمية كبيرة لتطوير المهارات ورفع مستوى الكفاءات والخبرات من خلال التركيز على انخراط كوادره العاملة في مجال الائتمان بدورات وبرامج تدريبية نوعية لتأهيلهم بهدف أداء المهام الموكلة اليهم بكفاءة واقتدار.

وحدة إدارة مخاطر السيولة والسوق

إدارة مخاطر السيولة

تعرف مخاطر السيولة على أنها قدرة البنك على تمويل زيادة أصوله ومواجهة الالتزامات المترتبة عليه عند استحقاقها بدون تكبد خسائر غير مقبولة. هذا ويواصل البنك تركيزه على موضوع السيولة، حيث يتمتع البنك بقاعدة متنوعة ومستقرة من مصادر التمويل. ويستمر البنك بالاحتفاظ بمجموعة من الأصول السائلة التي تعمل كمصدر محتمل للتمويل وذلك لأغراض تعزيز و زيادة السيولة. ولقد كان لهذا التركيز على السيولة أثراً كبيراً في حماية البنك من التعرض لأية اضطرابات.

يتم تحديد إستراتيجية إدارة السيولة لدى البنك العربي-سورية من قبل اللجنة العليا لإدارة الموجودات والمطلوبات (ALCO) والتي تولي أهمية قصوى في المحافظة على نسب سيولة جيدة و تفوق الحدود المفروضة من السلطات الرقابية، حيث تقوم اللجنة بتحليل مخاطر السوق والسيولة وتقوم باتخاذ الإجراءات اللازمة لتعديل كل من الأسعار ومزيج المنتجات وذلك للمحافظة على الهيكل الأمثل لميزانية البنك ومخاطر السوق والسيولة المرتبطة بها.

تقوم وحدة مخاطر السيولة بإعداد منهجية لإدارة هذه المخاطر والتي تتضمن أدوات قياس ومراقبة مخاطر السيولة، بالإضافة إلى مسؤوليتها عن وضع ومراقبة محددات المخاطر، قياس القيمة المعرضة للمخاطر "Value at Risk".

وضمن إطار مراقبة وضع السيولة تقوم وحدة مخاطر السيولة بالإضافة إلى وحدة مراقبة أعمال دائرة الخزينة (Middle Office) بإصدار تقارير إلى لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات ودائرة الخزينة والتي تساعد بتقييم وضع السيولة لاتخاذ الإجراءات الأمثل للمحافظة على مستويات سيولة ممتازة، أخذة بعين الاعتبار قرارات مصرف سورية المركزي ٥٨٨/م ن/تشرين الثاني ٢٠٠٩. كما يتم تدعيم هذه التقارير باختبارات الحساسية اللازمة والتي تطبق سيناريوهات متعددة، حيث يعتبر مدير إدارة المخاطر مسؤول عن وضع وإدارة اختبارات الحساسية.

يستخدم البنك أساليب داخلية متعددة لقياس وتحليل السيولة، والتي تساعد البنك على تخطيط وإدارة موارده المالية بالإضافة إلى تحديد عدم التطابق في فترات الاستحقاق لكل من الموجودات والمطاليب والذي من الممكن أن يعرض البنك لمخاطر السيولة ، وتتضمن هذه المقاييس نسب السيولة ليوم وشهر ونموذج السيولة التراكمي وعناصر مخاطر السيولة وتحليل الإقراض والاقتراض داخل المجموعة، تحليل تركزات كبار المودعين، ونسب السيولة السريعة واختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing)، نسب السيولة وفق مقررات وفاق بازل 3 (NSFR- LCR)، بالإضافة الى وضع عدد من مؤشرات الإنذار المبكر الخاصة بمخاطر السيولة و التي تلعب دوراً هاماً و اساسياً بالتنبؤ عن أي أزمة سيولة محتملة و بالتالي اتخاذ الاجراءات اللازمة لتجنب حدوثها.

إدارة مخاطر السوق

تعرف مخاطر السوق على أنها الخسارة المحتملة جراء التغير في قيمة محافظ البنك نتيجة لتقلبات أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم والسلع، حيث تتم إدارة مخاطر السوق في كل من محفظة المتاجرة والمحفظة البنكية بأسلوب موحد ومتحفظ. إن النشاطات الرئيسية الثلاثة التي تعرض البنك العربي سورية لمخاطر السوق تشمل المتاجرة بأدوات السوق النقدية والعملات الأجنبية وأدوات السوق الرأسمالية بالإضافة إلى نشاط الاقراض والاقتراض.

إن استراتيجية البنك لإدارة مخاطر السوق هي تعزيز العوائد الاقتصادية على المدى الطويل مع الأخذ بعين الاعتبار مستوى المخاطر المقبولة للبنك ومحددات مصرف سورية المركزي. يتم التحكم في مخاطر السوق وإدارتها بواسطة كل من مدير إدارة الخزينة ومدير إدارة المخاطر، ومن جهة أخرى تقوم اللجنة العليا لإدارة الموجودات والمطلوبات بالإشراف على مخاطر السوق وتقديم الإرشاد فيما يتعلق بالمخاطر المقبولة والسياسة المتبعة بهذا الخصوص. كما تقوم اللجنة بتحديد السقوف المقرة للبنك، حيث تتولى إدارة المخاطر وبالتعاون مع إدارة الخزينة مهمة التأكد من تحديث كافة السياسات والإجراءات بصورة دورية أو عندما تدعو الحاجة إلى ذلك، ويتم تحديد السقوف المقبولة لمخاطر السوق وفقا لإستراتيجية البنك ومستوى المخاطر المقبولة له، وتتم مراقبة هذه المخاطر أيضاً من قبل وحدة مراقبة أعمال دائرة الخزينة (Middle Office).

يتعرض البنك لثلاثة أنواع رئيسية من مخاطر السوق:

- مخاطر أسعار الفائدة: تعتبر مخاطر أسعار الفائدة لدى البنك العربي-سورية ذات مستوى محدود، وتتم إدارتها بشكل جيد وبصورة مستمرة وتتم إدارة مخاطر أسعار الفائدة وفقا للسياسات والحدود المقرة من قبل اللجنة العليا لإدارة الموجودات والمطاليب، وحسب تعليمات مصرف سورية المركزي ١٠٧/م ن/ شباط ٢٠٠٥.
- مخاطر أسواق رأس المال: إن الاستثمار في أدوات سوق رأس المال معرض لمخاطر السوق نتيجة لتقلب أسعار الفائدة وهامش الائتمان، وإن المخاطر المحتملة للبنك والمترتبة على هذا النوع من الاستثمار تعتبر محدودة نتيجة الرقابة الصارمة على أسعار الفوائد ومخاطر الائتمان للتوظيفات المالية.
- مخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية: تتمثل بالخسارة في قيمة المراكز المفتوحة من العملات بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية فيما بينها ومقابل العملة الرئيسية "الليرة السورية". إن الإيرادات المتحققة من العملات الأجنبية تنتج بشكل أساسي من العمليات التي يقوم بها العملاء، ويتم وضع حدود صارمة لتعامل البنك لحسابه في مجال المتاجرة بالعملة الأجنبية، كما يتم التحوط وبشكل مناسب لمثل هذه العمليات بالشكل الذي يقلل من مخاطر أسعار الصرف للعملات الأجنبية إلى حدودها الدنيا.

يتم اتخاذ المراكز المفتوحة في إدارة الخزينة بشكل محدود وضمن سقوف مقابل عملة الدولار الأمريكي، بالإضافة إلى وجود حدود للخسارة للمراكز المفتوحة ولمدد مختلفة، كما يتم تغطية معظم التعاملات بشكل يومي وذلك للتقليل من مخاطر تقلبات أسعار الصرف المحتملة، كما يتم قياس التعاملات المفتوحة ومراقبتها حسب الحدود الموصى بها من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات لكل العملات من قبل وحدة مخاطر السوق ومكتب مراقبة أعمال دائرة الخزينة (Middle Office).

الأدوات الأساسية في قياس وإدارة مخاطر السوق هي:

- القيمة الحالية للتغير في أسعار الفائدة: تقيس هذه الأداة التغير في القيمة الحالية الناتجة عن تغير أسعار الفائدة وذلك بضرب صافي القيمة في كل فترة زمنية من تقرير الفجوة للموجودات والمطلوبات بحساسية الأسعار للتغير في أسعار الفائدة.
- صافي الأثر على الفوائد نتيجة التغير في أسعار الفائدة (NII 100): تقيس قيمة التغير في الفوائد نتيجة تحرك سعر الفائدة ١٪ في السنة الأولى والثانية.
- صافي المركز المفتوح للعملات الأجنبية: يتم قياس صافي المركز المفتوح لكل عملة أجنبية.
- القيمة المعرضة للمخاطر (Value at Risk): تم استخدام القيمة المعرضة للمخاطر كأداة قياس داخلية لمخاطر السوق منذ عام ٢٠١٨ وذلك لتقدير الخسارة القصوى المحتملة والتي يمكن أن يتعرض لها البنك خلال يوم واحد نتيجة الاحتفاظ وبمستوى ثقة ٩٩٪ عن طريق استخدام بيانات تاريخية ل ٥٠٠ يوم. إن احتساب القيمة المعرضة للمخاطر يغطي مخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية.
- اختبارات الضغط (Stress Testing).

وحدة إدارة المخاطر التشغيلية

تمثل المخاطر التشغيلية المخاطر الخسائر الناجمة عن عدم كفاية أو إخفاق العمليات الداخلية أو الأشخاص أو الأنظمة أو التي تنجم أيضاً عن أحداث خارجية وتشمل ايضاً المخاطر القانونية .

تقوم وحدة المخاطر التشغيلية بالإشراف على آلية تطبيق إطار شامل وعلى مستوى البنك لإدارة المخاطر ضمن عملية تعزيز وتقوية الضوابط والرقابة الداخلية للبنك. حيث يتضمن هذا الإطار سياسات تهدف إلى تحديد وتقييم وتخفيض ومراقبة المخاطر التشغيلية لكافة أعمال وأنشطة البنك.

من أهم الأدوات التي يتم استخدامها في إدارة المخاطر التشغيلية هي:

- التقييم الذاتي للمخاطر والضوابط التشغيلية (RCSA) والتي يتم من خلالها تقييم المخاطر التشغيلية المحتملة وأثرها على كافة العمليات والمنتجات و الخدمات؛
- مؤشرات المخاطر الرئيسية (KRIs) والتي تزود البنك بالإنذارات المبكرة عن التغيرات المحتملة في تعرضات المخاطر التشغيلية بمختلف نواحي العمل في البنك؛
- جمع وتحليل الخسائر الناجمة عن الأحداث التشغيلية الموجودة ضمن قاعدة الأحداث التشغيلية وتحديد مستويات المخاطر حسب مصفوفة المخاطر المعتمدة واحتساب للخسائر المتوقعة للفترات المقبلة من خلال الخسائر التاريخية المسجلة؛
- سيناريوهات الأوضاع الضاغطة للمخاطر التشغيلية والتي يقوم البنك باستخدامها لتقييم الأثر المحتمل على نسبة كفاية راس المال وعلى الحدود الموضوعة لمواجهة هذه المخاطر.

كما وتقوم وحدة المخاطر التشغيلية برفع مستوى الوعي للمخاطر التشغيلية لدى الموظفين وذلك عن طريق إجراء ورش عمل وإرسال نشرات توعية لتغطية هذه المخاطر.

مخاطر أمن المعلومات والأمن السيبراني واستمرارية العمل

تقوم وحدة أمن المعلومات والأمن السيبراني في البنك على تمكين ودعم نمو خدمات البنك عن طريق التقليل من مخاطر تكنولوجيا المعلومات والمخاطر السيبرانية، وذلك من خلال الاستخدام الأمثل لأمن وتكنولوجيا المعلومات والمخاطر السيبرانية وذلك من خلال الاستخدام الامثل لأمن وتكنولوجيا المعلومات في جميع مجالات الأعمال والخدمات المصرفية الالكترونية التي يتيحها البنك للعملاء والزبائن، والهدف من ذلك هو ضمان حماية أصول المعلومات (البيانات-الأشخاص-العمليات-التقنيات) من التهديدات سواء كانت داخلية أو خارجية متعمدة أو عرضية ، وتحديد طرق الاستجابة لكل تهديد حسب مصدره و درجة حساسيته و بالطريقة التي تخفف الآثار الممكن أن تنجم عنه ، حيث تهتم إستراتيجية أمن المعلومات و الأمن السيبراني في بناء الثقة بين عملاء وشركاء وموظفي البنك، وتشمل الأنشطة التي تهدف إلى تشجيع العمل بالممارسات الأمنية الجيدة، ورفع مستوى الوعي بمخاطر أمن المعلومات والأمن السيبراني، وتقوية الضوابط، وتعزيز فعالية ومراقبة ورصد استجابة البنك للحوادث الأمنية المختلفة.

تهدف وحدة استمرارية العمل لاحتواء الخلل الذي قد يحدث نتيجة توقف أعمال البنك ولحماية مراحل عمل البنك الرئيسة من تأثيرات الإشكاليات التي قد تتعرض لها أنظمة البنك أو حدوث كوارث طبيعية أو غيرها عملاً بقرارات مصرف سورية المركزي ٣٩١/ م ن/ لعام ٢٠٠٨. هذا وتقوم الوحدة بالتأكد من القدرة على استئناف الأعمال ضمن الوقت اللازم، ويستند إطار ومنهجيات عمل الوحدة على تحديد المخاطر الرئيسية وتحليل تأثيرها على استمرارية أعمال البنك، ووضع خطط شاملة لاستمرارية أعمال البنك، ويتم تحديث هذه الخطط كل ثلاثة أشهر بالإضافة إلى إجراء الاختبارات اللازمة لهذه الخطط واختبار لموقع العمل البديل بشكل دوري بهدف ضمان استمرارية العمليات وتقديم خدمات البنك الرئيسية ضمن الوقت اللازم.

المخاطر الأخرى

يتعرض البنك العربي – سورية إلى أنواع أخرى من المخاطر المصرفية، من ضمنها مخاطر الامتثال والمخاطر الاستراتيجية.

فيما يخص مخاطر الامتثال (الالتزام بالمتطلبات الرقابية) يحافظ البنك في تنفيذ كافة أعماله على مبادئ الامتثال الراسخة والتي تستند إلى أعلى المعايير المهنية في الصناعة المصرفية، ملتزماً بنصوص وتعليمات الجهات الرقابية. ويقع ضمن نطاق مسؤولية إدارة الالتزام بالمتطلبات الرقابية المتطلبات الخاصة بتحقيق مبدأ "اعرف عميلك" ومكافحة عمليات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

أما بالنسبة للمخاطر الاستراتيجية فإن البنك يمارس أعماله ضمن أسس ومعايير تخطيط استراتيجي شامل ومحدد بشكل دقيق، حيث يقوم مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا بدراسة وتحليل تأثير عمليات البنك الرئيسية على استراتيجيته، بما في ذلك ظروف العمل الداخلية والخارجية وتأثيرات المنافسة ومتطلبات العملاء والتغيرات في القوانين والتعليمات النافذة.

المزايا والمكافآت السنوية لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة للعام ٢٠٢٥

اسم العضو	مزايا ومكافآت	المبالغ بآلاف الليرات السورية القديمة		
		نفقات السفر	نفقات إقامة	المجموع
الدكتور خالد واصف الوزني	ـــــ	٣٦٩,٥٩٥	٥٩,٤٩٠	٤٢٩,٠٨٥
السيد علاء الدين الخطيب التميمي	ـــــ	١٠٤,٩٩٦	١٠٤,٤٧٢	٢٠٩,٤٦٨
السيد محمد عبد الفتاح الغنمة	ـــــ	٣٥,٩٧١	٧٤,٩٣١	١١٠,٩٠٢
السيد نديم فؤاد غنطوس	ـــــ	١٢,٧١٣	ـــــ	١٢,٧١٣
السيد حازم صلاح دانيال	ـــــ	٢٠,٥٠٠	٣,٢٣٨	٢٣,٧٣٨
السيد محمد عبد السلام هيكل	ـــــ	١٧٦,١٧٨	٥٩,٧٨٠	٢٣٥,٩٥٨
السيد طارق زياد الزعيم	ـــــ	ـــــ	ـــــ	ـــــ
الدكتور محمد عماد معتوق	ـــــ	ـــــ	ـــــ	ـــــ
السيد محمد فراس الكردي	ـــــ	ـــــ	ـــــ	ـــــ
المجموع	ـــــ	٧١٩,٩٥٣	٣٠١,٩١١	١,٠٢١,٨٦٤

بلغت الرواتب والمكافآت السنوية للإدارة التنفيذية لعام ٢٠٢٥ ما قيمته ١٠,٦ مليار ليرة سورية مقابل ٧ مليار ليرة سورية لعام ٢٠٢٤.

الإفصاح عن مدى التزام إدارة المصرف ببنود دليل الحوكمة

تلتزم ادارة البنك العربي – سورية ش م م ع بتطبيق كافة بنود دليل الحوكمة.

أتعاب التدقيق الخارجي

تود إدارة البنك العربي - سورية إفادة مساهميها الكرام بأن مقدار أتعاب مفتش الحسابات خلال العام ٢٠٢٥ هو (١٥,٠٠٠,٠٠٠ ل.س) خمسة عشر مليون ليرة سورية قديمة.

تحليل المركز المالي للعام ٢٠٢٥

الموجودات

ارتفع إجمالي الموجودات للعام الحالي بنسبة ٢٧٪ مقارنة مع العام الماضي ليصل إلى ١,٩٥٦ مليار ليرة سورية قديمة بنهاية العام ٢٠٢٥ مقارنة بـ ١,٥٣٥ مليار ليرة سورية قديمة بنهاية العام ٢٠٢٤، بالرغم من انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الليرة السورية، وذلك نتيجة ارتفاع أرصدة النقد والأرصدة لدى المصارف وارتفاع صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة، وقد شكل رصيد النقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي وأرصدة وإيداعات لدى المصارف ما نسبته ٨٢٪ من مجموع الموجودات لعام ٢٠٢٥ مقارنة مع نسبة ٨٠٪ للعام السابق، في حين شكلت صافي محفظة التسهيلات الائتمانية ما نسبته ٨٪ من مجموع الموجودات للعام ٢٠٢٥ مقارنة بـ ٦٪ للعام الماضي، ونسبة الاستثمارات المالية ٧٪ من مجموع الموجودات للعام ٢٠٢٥ مقارنة بـ ١٠٪ للعام الماضي.

فيما يلي رسم بياني يوضح هيكلية الموجودات للعامين ٢٠٢٥ و ٢٠٢٤.

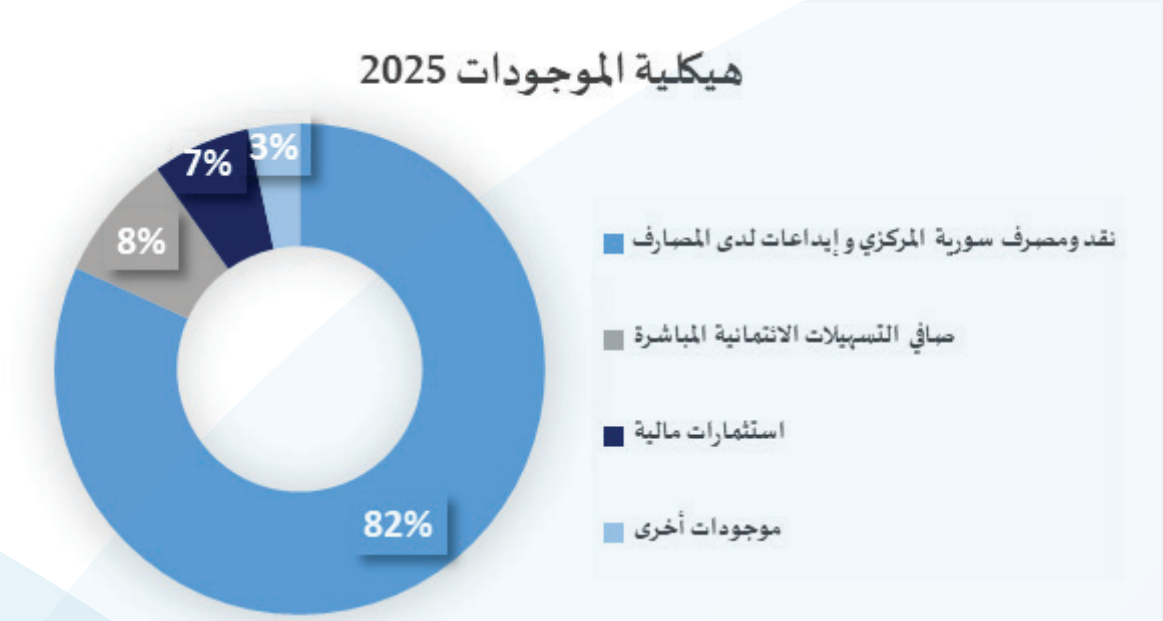

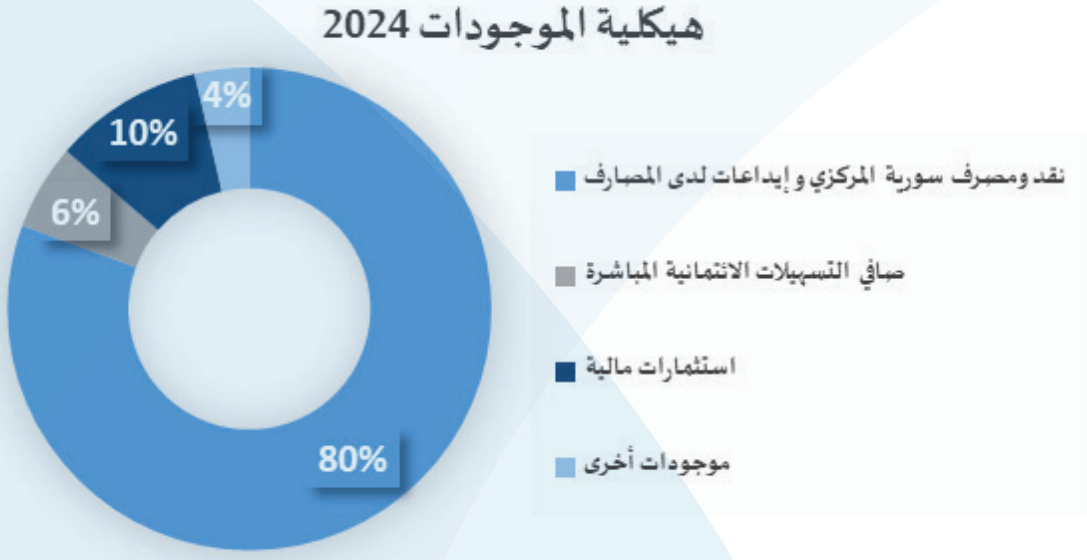

المطلوبات وحقوق الملكية

شهدت المطلوبات وحقوق الملكية للعام الحالي ارتفاعاً عن العام الماضي، ويعود ذلك إلى ارتفاع ودائع البنوك ودائع الزبائن، حيث شكلت ودائع الزبائن ما نسبته ٤٨٪ من مجموع المطلوبات وحقوق الملكية للعام الحالي مقارنة مع ٤٦٪ لعام ٢٠٢٤، في حين انخفضت حقوق الملكية بنسبة ١٩٪ نتيجة انخفاض سعر الصرف الذي أدى لانخفاض الأرباح غير المحققة خلال العام ٢٠٢٥، علماً أنه تم زيادة رأس المال المصرح به ليصل إلى عشرة مليار ليرة سورية قديمة مقارنة مع ٥,٠٥ مليار ليرة سورية قديمة من العام السابق، وقد شكلت حقوق الملكية ما نسبته ٣٠٪ من مجموع المطلوبات وحقوق الملكية بنهاية العام ٢٠٢٥ مقابل ٤٧٪ بنهاية العام ٢٠٢٤.

فيما يلي رسم بياني يوضح هيكلية المطلوبات وحقوق الملكية للعامين ٢٠٢٥ و ٢٠٢٤.

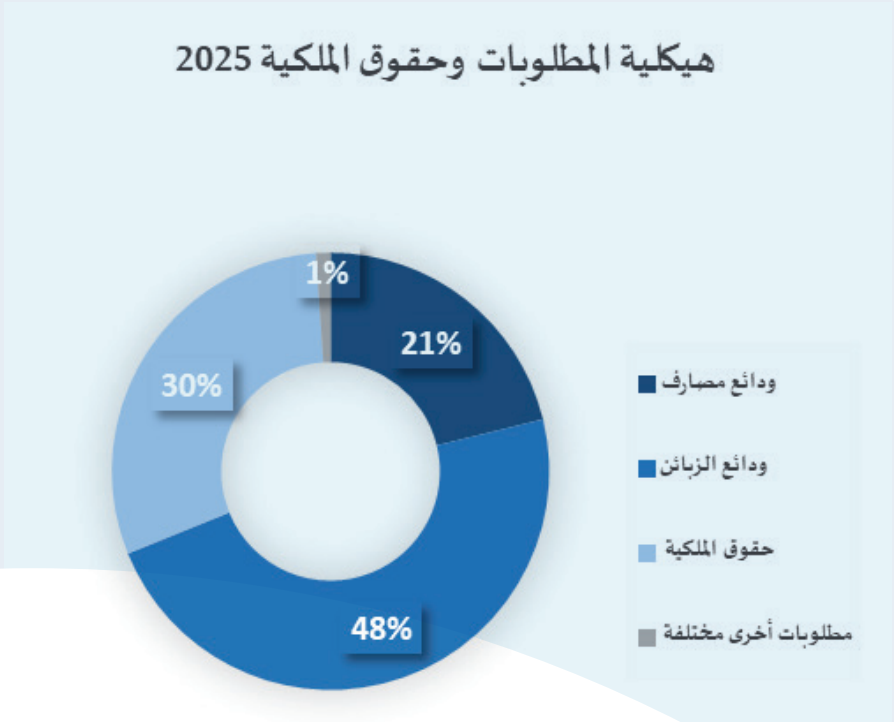

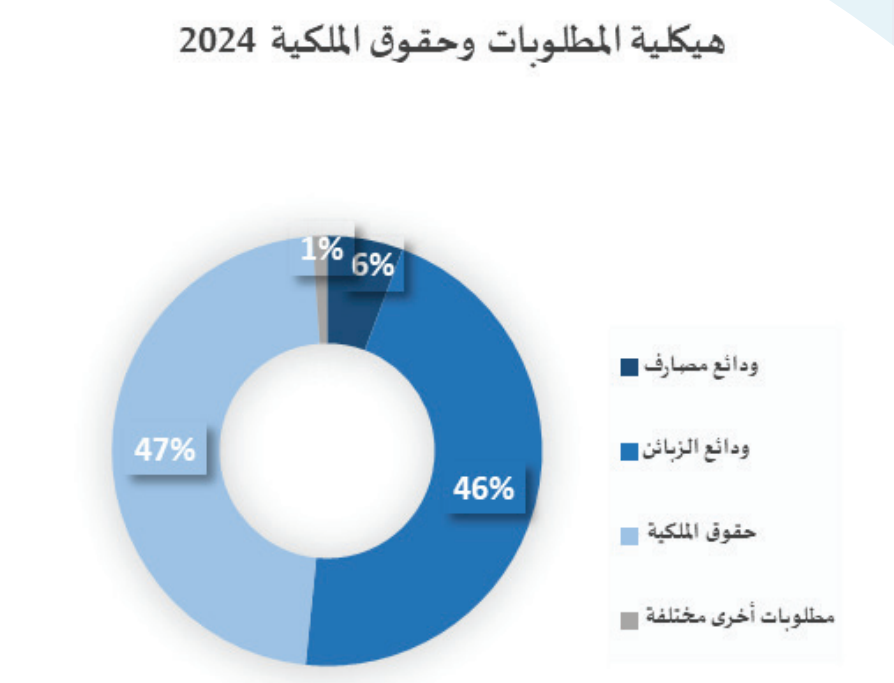

صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة

ارتفعت صافي التسهيلات الائتمانية بنسبة ٨٦٪، ويعود هذا الارتفاع إلى منح تسهيلات جديدة ، بالليرة السورية والدولار الأمريكي خلال العام ٢٠٢٥.

وتجدر الإشارة إلى أن قطاع الصناعة احتل المساحة الأكبر ضمن هيكلية صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة حسب القطاعات الاقتصادية خلال العام الحالي، حيث شكل هذا القطاع ما نسبته ٦٥٪ من باقي القطاعات بنهاية العام ٢٠٢٥ مقارنة مع ١٨٪ للعام السابق، في حين شكل قطاع الأفراد (بما فيه من مشاريع انتاجية) ما نسبته ١٤٪ بنهاية العام ٢٠٢٥ مقارنة مع ٣٥٪ للعام السابق ، أما قطاع التجارة فقد شكل ما نسبته ٨٪ بنهاية العام ٢٠٢٥ مقارنة مع ١٤٪ للعام السابق.

وفيما يلي رسم بياني يوضح توزع صافي التسهيلات الإئتمانية المباشرة حسب القطاعات الرئيسية للعامين ٢٠٢٥ و ٢٠٢٤.

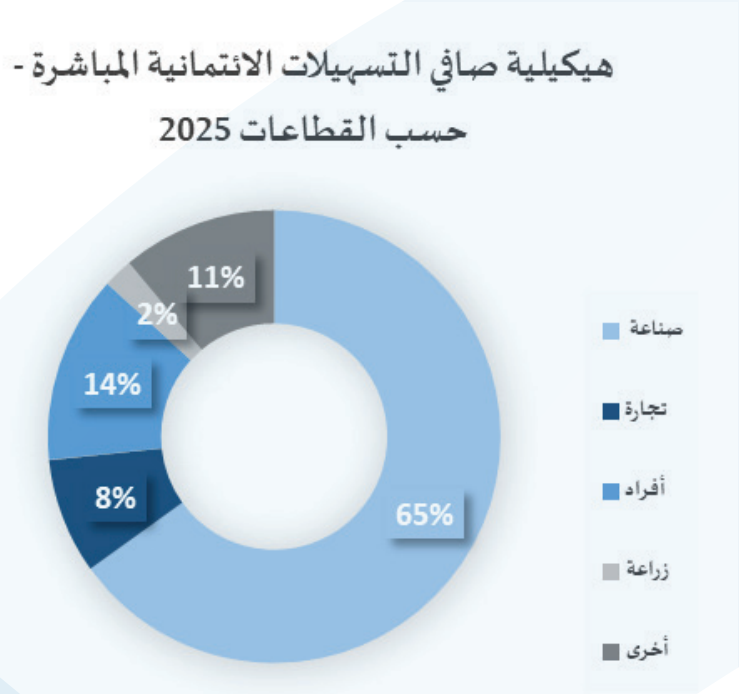

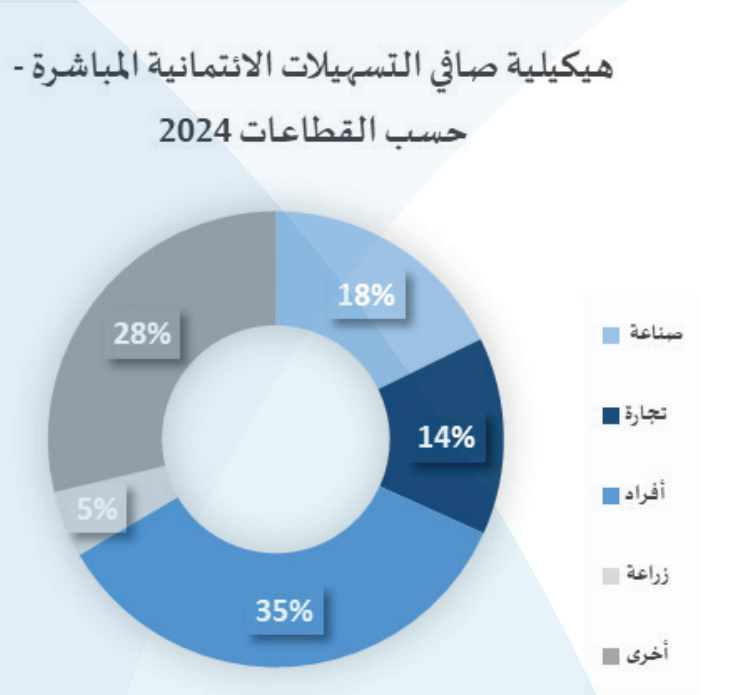

ودائع الزبائن

ارتفع إجمالي حجم ودائع العملاء خلال العام ٢٠٢٥ بنسبة ٣٣٪، ويعود ذلك إلى ارتفاع ودائع العملاء بالدولار الأمريكي لتشكل ٧٠٪ بنهاية العام ٢٠٢٥ مقارنة مع ٥٢٪ للعام السابق.

ويبين الرسم البياني هيكلية ودائع الزبائن حسب العملة للعامين ٢٠٢٥ و ٢٠٢٤.

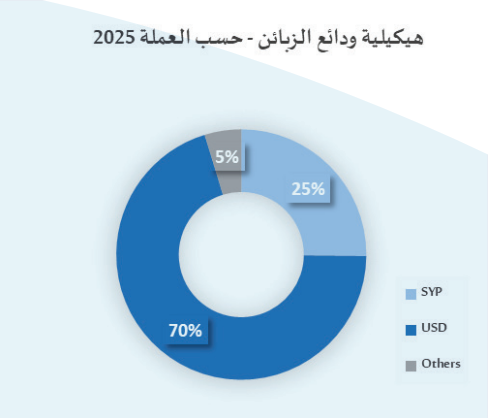

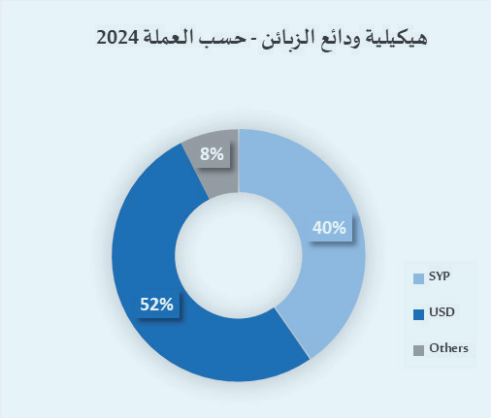

أما فيما يتعلق بهيكلية ودائع الزبائن حسب النوع فتجدر الإشارة إلى أن الحسابات الجارية مازالت تستحوذ على الحصة الأكبر من ودائع الزبائن، لتشكل ٧٩٪ من إجمالي الودائع بنهاية العام ٢٠٢٥ مقارنة ب ٧٢٪ للعام ٢٠٢٤، في حين بلغت حصة الودائع لأجل ١٩٪ من إجمالي الودائع بنهاية العام ٢٠٢٥ مقارنة ب ٢٥٪ للعام ٢٠٢٤، كما هو موضح بالرسم البياني أدناه.

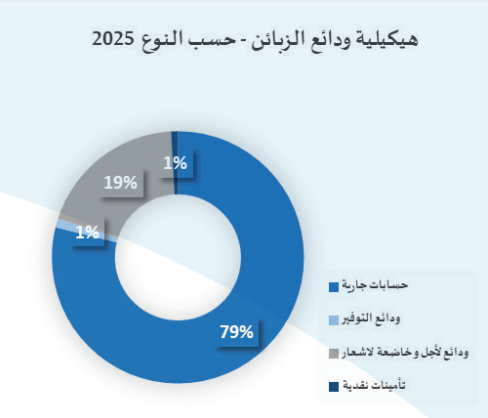

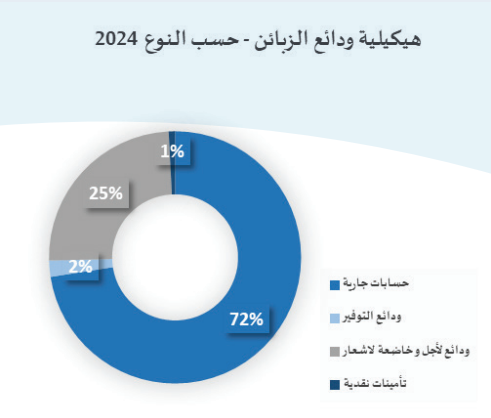

حقوق الملكية

يبين الشكل البياني أدناه مكونات حقوق الملكية للعامين ٢٠٢٥ و ٢٠٢٤، حيث هناك انخفاض في الأرباح المدورة غير المحققة بنسبة ١٩٪ نتيجة انخفاض سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية بنهاية العام ٢٠٢٥ عن العام السابق، مقابل ارتفاع بالخسائر المتراكمة المحققة نتيجة الخسائر المحققة للعام ٢٠٢٥، بالإضافة لزيادة رأس المال المكتتب به والمدفوع ليصل إلى ٩,٧٥ مليار ليرة سورية قديمة مقابل ٥,٠٥ مليار ليرة سورية قديمة.

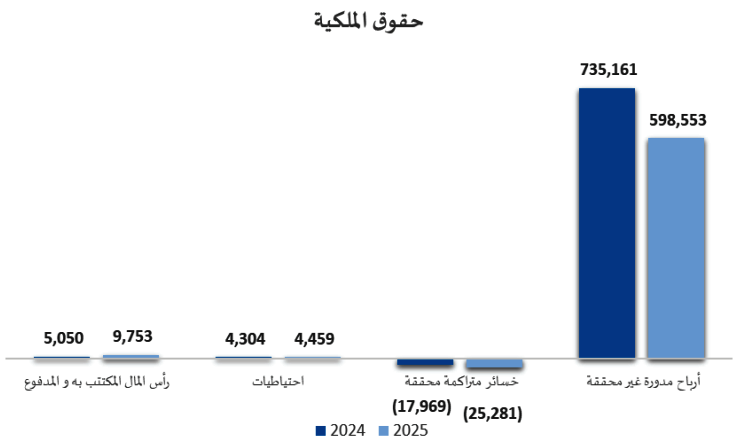

تحليل بيان الدخل للعام ٢٠٢٥

الدخل التشغيلي

شهد إجمالي الدخل التشغيلي باستثناء (خسائر) / أرباح مركز القطع البنيوي للعام ٢٠٢٥ ارتفاعاً بحدود ٤ مليار ليرة سورية قديمة وبنسبة ٧٪ ليصل إلى ٥٧ مليار ليرة سورية قديمة مقارنة مع العام السابق حيث بلغ ٥٣ مليار ليرة سورية قديمة.

المصاريف التشغيلية

ارتفع إجمالي المصاريف التشغيلية بنسبة ١٥٪ للعام ٢٠٢٥ مقارنة مع العام السابق، يعود هذا الارتفاع إلى ارتفاع نفقات الموظفين بنسبة ٩٪، وارتفاع استهلاك الموجودات الثابتة نتيجة رسملة الأصول الثابتة خلال العام ٢٠٢٥، بالإضافة إلى ارتفاع المصاريف التشغيلية الأخرى التي كان أبرزها التبرع لإنشاء مركز التدريب والتأهيل المصرفي، كما تجدر الإشارة إلى التزام إدارة البنك بسياسة ضبط ورقابة النفقات الرشيدة.

(مصروف) / استرداد مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة

تتم المتابعة المستمرة من قبل إدارة البنك للتعرضات الائتمانية وتصنيفها تجنباً للمخاطر المحتملة، حيث تم تشكيل مخصصات خسائر ائتمانية متوقعة ما يعادل ٥٤٨ مليون ليرة سورية قديمة خلال العام ٢٠٢٥، مقابل استرداد ما يعادل ٣,٩ مليار ليرة سورية قديمة خلال العام ٢٠٢٤.

(الخسائر) المحققة قبل الضريبة و(خسارة) / ربح مركز القطع البنيوي

بلغت الخسائر المحققة خلال عام ٢٠٢٥ قبل الضريبة و(خسارة) / ربح مركز القطع البنيوي ما يعادل ١٣,٥ مليار ليرة سورية قديمة، مقابل خسائر محققة بما يعادل ٣,٦ مليار ليرة سورية قديمة بنهاية العام السابق.

(الخسائر) / الأرباح الصافية

شهد العام ٢٠٢٥ خسائر صافية بما يعادل ١٤٤ مليار ليرة سورية قديمة مقابل أرباح صافية تعادل ٤٧ مليار ليرة سورية قديمة بنهاية العام السابق، حيث بلغت خسائر مركز القطع البنيوي للعام ٢٠٢٥ ما يقارب ١٣٧ مليار ليرة سورية قديمة مقابل أرباح ٥٥ مليار ليرة سورية قديمة للعام ٢٠٢٤ نتيجة انخفاض سعر الصرف خلال العامين.

السلسلة الزمنية

بيان المركز المالي

يوضح الجدول أدناه السلسلة الزمنية للبنود الرئيسية لبيان المركز المالي خلال الخمسة أعوام الماضية

المبالغ بملايين الليرات السورية القديمة	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥
مجموع الموجودات	٢٩٠,٧٠١	٣٦٧,٥٦٤	١,٢٩١,١٦١	١,٥٣٤,٨٧٥	١,٩٥٥,٩٦٤
صافي التسهيلات الائتمانية	١٦,٥١٠	٤٩,٣٠٦	٦٤,٣١٥	٨٨,١١٢	١٦٤,١٨٥
استثمارات مالية	٢٦,٣٧٤	٣٢,٦٦٢	١٤٠,٩٣١	١٥٣,٥٧٢	١٢٦,٣٤٣
ودائع وتأمينات الزبائن	١٦٣,٧٣٤	٢٠٣,٧٧٣	٥٥٨,٥٠٥	٧٠٤,٣٣٥	٩٣٣,٣٦٥
حقوق الملكية	١١٨,٧٨٦	١٤٦,٧٩٤	٦٧٩,٠٥١	٧٢٦,٥٤٦	٥٨٧,٤٨٣

بيان الدخل

توضح الرسوم البيانية أدناه السلسلة الزمنية للبنود الرئيسية لبيان الدخل خلال الخمسة أعوام الماضية

إجمالي الدخل التشغيلي

بلغ إجمالي الدخل التشغيلي ٥٧ مليار ليرة سورية للعام ٢٠٢٥ بتحسن ملحوظ عن الأعوام السابقة، كما يوضح الرسم البياني أدناه.

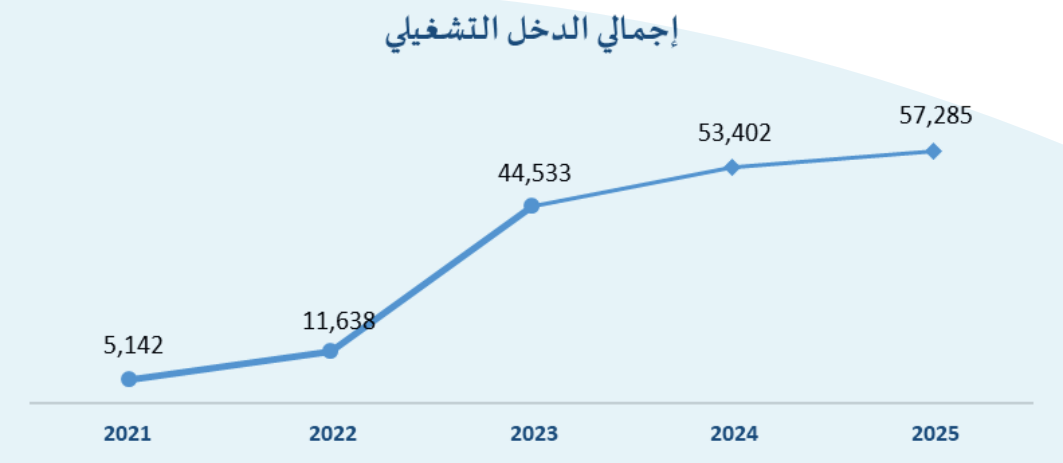

إجمالي المصاريف التشغيلية

حسب الرسم البياني أدناه نلاحظ ارتفاع المصاريف التشغيلية خلال أعوام المقارنة بشكل عام وهذا يعود بشكل رئيسي إلى انخفاض القوة الشرائية لليرة السورية.

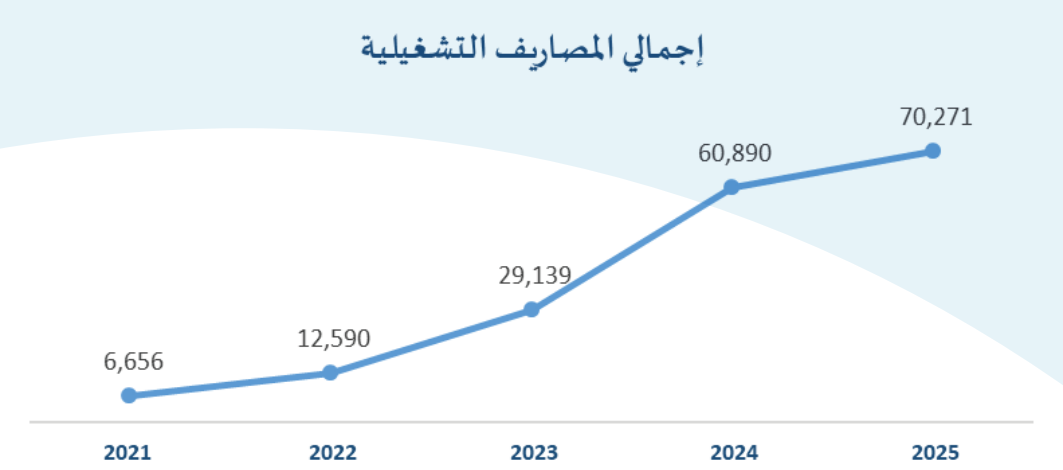

مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة

تم تشكيل مخصص خسائر ائتمانية متوقعة ماقيمته ٥٤٨ مليون ليرة سورية قديمة خلال العام ٢٠٢٥، مقارنة باسترداد ٣,٩ مليار ليرة سورية قديمة بنهاية العام السابق وتغيرات بين استرداد وتشكيل خلال الأعوام السابقة، والرسم البياني أدناه يوضح ذلك.

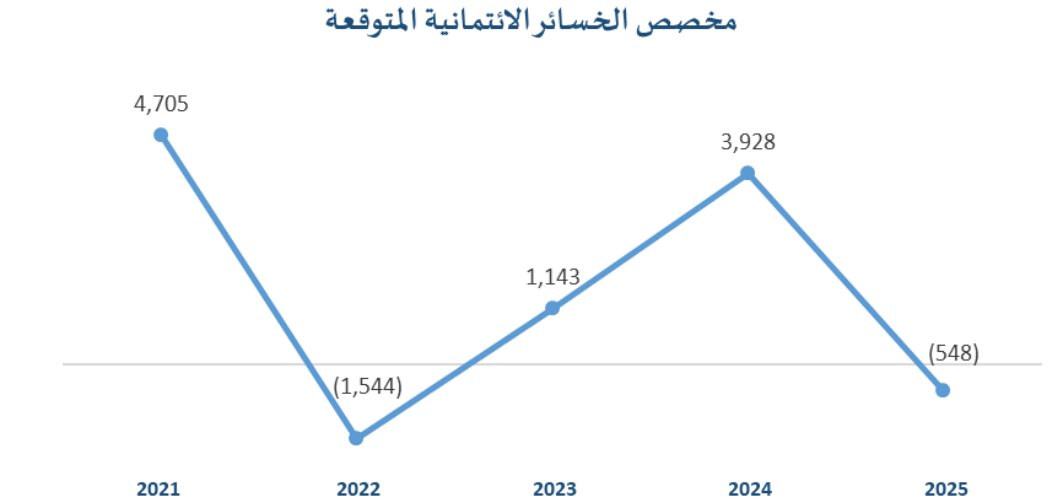

(الخسائر) / الأرباح بعد الضريبة وبعد استبعاد (خسائر) / أرباح غير محققة ناتجة عن تقييم مركز القطع البنيوي

يوضح الرسم البياني تحقيق المصرف خسائر بمقدار ٧ مليار ليرة سورية قديمة لكلا العامين ٢٠٢٥ و ٢٠٢٤.

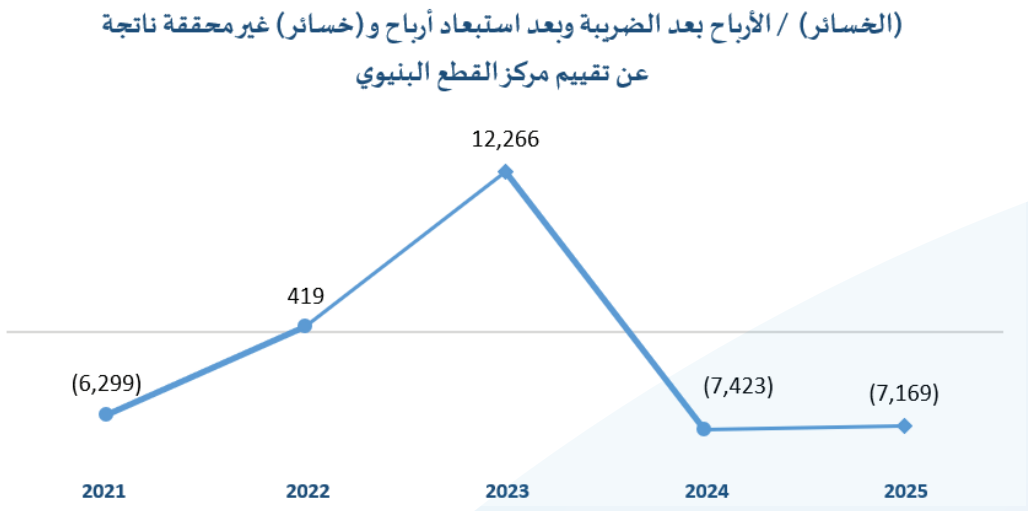

صافي (خسارة)/ ربح السنة

يوضح الرسم البياني أدناه حجم (الخسائر) / الأرباح الصافية (بعد إضافة (خسائر) / أرباح مركز القطع البنيوي)، وهو يعود بشكل رئيسي تغيرات سعر الصرف خلال فترات المقارنة.

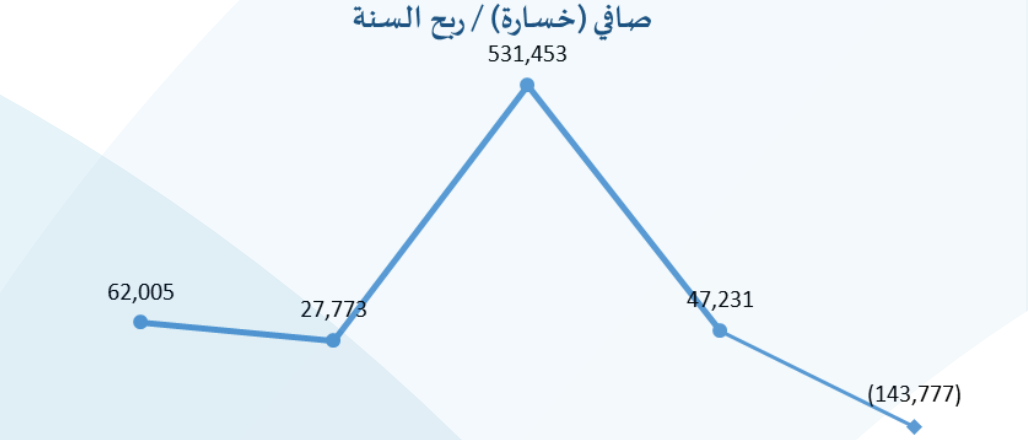

المؤشرات المالية

فيما يلي أهم المؤشرات المالية (الأسهم، جودة الموجودات، والسيولة) خلال الخمسة أعوام الماضية:

القيمة السوقية للسهم

انخفضت القيمة السوقية للسهم بنهاية العام ٢٠٢٥ لتصل إلى ٦,٠٩٩ ليرة سورية قديمة للسهم الواحد مقارنة مع ٦,٩٧٣ ليرة سورية قديمة في نهاية ٢٠٢٤.

القيمة الدفترية للسهم

تعبر القيمة الدفترية للسهم عن حصة السهم من مجموع حقوق الملكية، وقد بلغت ٥,٨٧٥ ليرة سورية قديمة للسهم الواحد بنهاية العام ٢٠٢٥.

الأسهم	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥
القيمة السوقية للسهم بالليرة السورية القديمة	٦٧٠	١,١٢٢	٢,٩٦٣	٦,٩٧٣	٦,٠٩٩
القيمة الدفترية للسهم بالليرة السورية القديمة	٢,٣٥٢	٢,٩٠٧	١٣,٤٤٧	١٤,٣٨٧	٥,٨٧٥

كفاية رأس المال

يحافظ المصرف على رأس مال مناسب لمواجهة المخاطر التي تلازم أنشطته المختلفة، حيث يتم متابعة كفاية رأس المال ومدى توافقها مع النسب الصادرة بموجب مقررات بازل الدولية والتي يتم تبنيها من قبل مصرف سورية المركزي، ويلتزم المصرف بالمحافظة على معدلات تفوق الحد الأدنى لمتطلبات كفاية رأس المال والبالغة ٨٪ حسب قرار مجلس النقد والتسليف رقم (٢٥٣/م ن/ب٤) الصادر بتاريخ ٢٤ كانون الثاني ٢٠٠٧.

ويوضح بالرسم البياني أدناه كيفية تطور نسبة كفاية رأس المال لتصل إلى ٤١٪ بنهاية العام ٢٠٢٥.

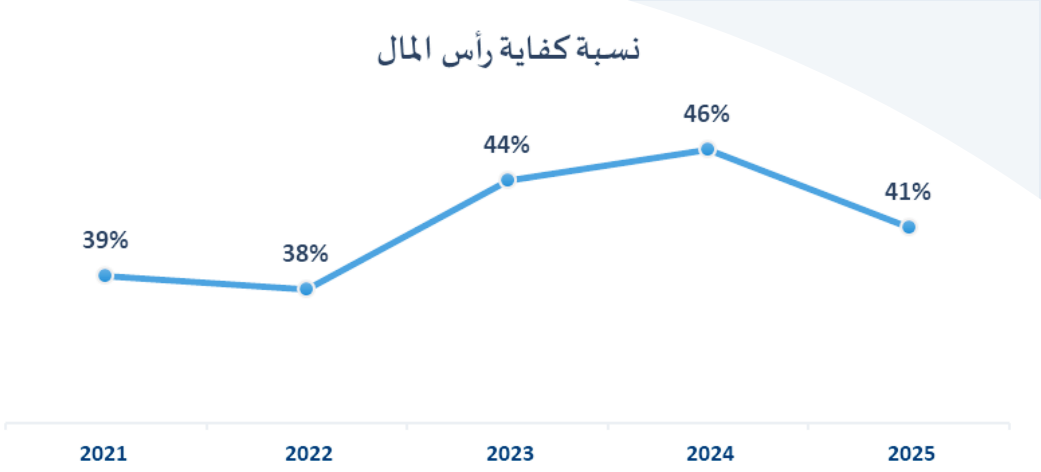

السيولة

حافظ البنك على نسب سيولة جيدة ومريحة وذلك من خلال الإجراءات والمتابعات الدورية من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات في البنك للحد من مخاطرها وتأمين احتياجات عملاء البنك في أي وقت وبأي عملة ومن خلال أي فرع من فروع البنك المنتشرة ضمن معظم محافظات القطر، حيث بلغت نسبة السيولة بكافة العملات ١٠٨٪ وبالليرات السورية ٥١٪ وذلك بنهاية العام ٢٠٢٥، وتجدر الإشارة إلى أن هذه النسب تفوق الحدود الدنيا المفروضة من قبل مصرف سورية المركزي والمحددة بنسبة ٣٠٪ لكافة العملات و ٢٠٪ لليرات السورية حسب قرار مجلس النقد والتسليف رقم (٥٨٨/م ن/ب٤) الصادر بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني ٢٠٠٩.

السيولة	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥
نسبة السيولة السريعة بالليرة السورية	٣٩٪	٢٧٪	٤٣٪	٥٠٪	٥١٪
نسبة السيولة السريعة بكافة العملات	١٢١٪	١٠٩٪	١٤٣٪	١٣٧٪	١٠٨٪

الوضع التنافسي

يوضح الجدول أدناه الحصة السوقية للمصرف من التسهيلات الائتمانية المباشرة وودائع الزبائن والموجودات خلال الخمسة أعوام الماضية.

الحصة السوقية*	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥
التسهيلات الائتمانية المباشرة	١٦٪	١٦٪	٣٩٪	٣١٪	٣١٪
ودائع الزبائن	٥٪	٥٪	٥٪	٥٪	٥٪
الموجودات	٥٪	٥٪	٦٪	٦٪	٦٪

* تم الاستناد إلى بيانات المصارف التقليدية المنشورة على الموقع الإلكتروني لهيئة الأوراق والأسواق المالية بتاريخ ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٤، وذلك بديلاً عن البيانات المتوقعة بتاريخ ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥، نظراً لعدم قيام عدد من المصارف بنشر بياناتها حتى تاريخه مما يؤثر على دقة احتساب الحصة السوقية.

حضرات المساهمين الكرام

و أخيراً لايسعنا إلا أن نقدم لكم جزيل الشكر والامتنان لدعمكم الموصول لنا ولمؤسستكم البنك العربي –سورية، كما نتقدم بالشكر و العرفان لعملائنا الكرام لما أولونا به من ثقتهم الغالية، كما لايفوتنا شكر جميع العاملين في البنك العربي- سورية لما أبدوه من إخلاص و تفاني في العمل.

مجلس الإدارة

البنك العربي - سورية
شركة مساهمة مغفلة عامة
البيانات المالية وتقرير مدقق الحسابات المستقل
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

جدول المحتويات

تقرير مدقق الحسابات المستقل	60 - 58

البيانات المالية

بيان الوضع المالي	62 - 61
بيان الدخل	63
بيان الدخل الشامل الآخر	64
بيان التغييرات في حقوق الملكية	65
بيان التدفقات النقدية	67 - 66

شهادة محاسب قانوني

إلى السادة المساهمين المحترمين
البنك العربي سورية
شركة مساهمة مغفلة عامة
دمشق - سورية

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية المرفقة للبنك العربي سورية شركة مساهمة مغفلة سورية عامة "المصرف" والتي تشمل بيان الوضع المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥، وكل من بيان الدخل، وبيان الدخل الشامل، وبيان التغييرات في حقوق الملكية وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وملخص للسياسات المحاسبية الهامة ومعلومات تفسيرية أخرى.

في رأينا، إن البيانات المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، الوضع المالي للمصرف كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، والقوانين المصرفية السورية النافذة وتعليمات وقرارات مجلس النقد والتسليف.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. لقد تم شرح مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير في فقرة مسؤولية مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية من تقريرنا. إننا مستقلون عن المصرف وفق قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين وقواعد السلوك المهني في الجمهورية العربية السورية والمتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية للمصرف. هذا، وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات. نعتقد بأن بيّنات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية بموجب تقديرنا المهني، هي الأكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية للفترة المالية الحالية. وتم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية ككل، وفي تكوين رأينا حولها، ولا نبدي رأياً منفصلاً بشأنها.

مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة

تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩)

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولي المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) الأدوات المالية والذي يحل محل معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩).

قام المصرف بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) اعتباراً من أول كانون الثاني ٢٠١٩ بأثر رجعي مع إعادة عرض أرقام المقارنة بما يتفق مع المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١).

إن التغيرات الرئيسية الناتجة عن تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) هي أن الخسائر الائتمانية للمصرف تستند حالياً على نهج الخسارة المتوقعة بدلاً من نهج الخسارة المتكبدة، والتغير في تصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية للمصرف.

إن التسهيلات الائتمانية تشكل جزءاً رئيسياً من موجودات المصرف، ونظراً لأهمية الاجتهادات المستخدمة في تصنيف التسهيلات الائتمانية في المراحل المختلفة المنصوص عليها في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) وتحديد متطلبات المخصصات ذات الصلة، تم اعتبارها من مخاطر التدقيق الرئيسية.

تمارس إدارة المصرف اجتهادات مهمة وتستخدم افتراضات لتحديد كلاً من التوقيت ومقدار المخصص الذي يتوجب تسجيله كخسائر ائتمانية متوقعة

لقد قمنا بفهم سياسة المصرف لتصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية المعدة وفقاً لمعيار التقارير المالية رقم (٩) وقمنا بمقارنتها مع متطلبات المعيار رقم (٩) والتعليمات الرقابية بهذا الخصوص.

كما قمنا بفهم منهجية الخسائر الائتمانية المتوقعة المتبعة من قبل المصرف من خلال الاستعانة بالخبراء حيثما كان ذلك مناسباً لإرضاء أنفسنا حول تلك البيانات والتي اشتملت على عدة بنود أهمها:

- الإطلاع على سياسة تحديد مخصصات الخسائر الائتمانية للمصرف وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩). والتعليمات الصادرة عن مصرف سورية المركزي.
- تحديد حدوث زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان تصنيف التعرضات الائتمانية الممنوحة من قبل المصرف.
- فهم مصادر البيانات الرئيسية والافتراضات للبيانات المستخدمة في نماذج الخسارة الائتمانية المتوقعة، وافتراضات النظرة المستقبلية المستخدمة في احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة الخاصة بها.
- مراجعة مبلغ التعرض عند التعثر في السداد لعينة من التعرضات.
- مراجعة احتمال حدوث التعثر في السداد المستخدم في احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة والمحتسب بناءً على عدة دورات اقتصادية محددة.
- مراجعة احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة في حالة حدوث التعثر في السداد المستخدمة في احتسابها بما في ذلك مدى ملائمة الضمانات والعمليات الحسابية الناتجة عن ذلك.
- مراجعة اكتمال التسهيلات الائتمانية والأوراق المالية الاستثمارية والإيداعات المستخدمة في عملية احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة.
- فهم العمليات الائتمانية الرئيسية للمصرف المشتملة على منح وإثبات ومراقبة وتحديد المخصصات ومراجعة نظام الرقابة الداخلي على تلك العمليات.
- مراجعة وفهم المنهجية المستخدمة من قبل المصرف لتحديد المخصصات المرصودة مقابل التعرضات المصنفة على أنها ضمن المراحل (الأولى والثانية والثالثة)، وتقييم مدى معقولية الافتراضات الأساسية ومدى كفاية البيانات المستخدمة من قبل المصرف.

فروقات أسعار الصرف

لدى المصرف أصول والتزامات نقدية مهمة بالعملات الأجنبية، والتي يتم تحويلها الى الليرة السورية (العملة التشغيلية وعملة اعداد البيانات المالية) حسب أسعار الصرف الرسمية الصادرة عن مصرف سورية المركزي بنهاية كل دورة مالية.

بسبب التغير المستمر والحاد في سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية، هناك خطر من أن يتم تطبيق أسعار صرف خاطئة عند إعادة تحويل الأصول والالتزامات النقدية، أو خطر عدم تحويل جميع الحسابات النقدية المعنونة بالعملات الأجنبية إلى الليرة السورية. ما يمكن أن يؤدي الى أخطاء جوهرية في البيانات المالية.

تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها:

- التأكد من أن أسعار الصرف المطبقة في المصرف مطابقة لأسعار الصرف الرسمية الصادرة عن مصرف سورية المركزي.
- القيام بتحديد المعاملات والأرصدة المعنونة بالعملات الأجنبية والتأكد، على أساس العينة، من:
  - اعتماد أسعار الصرف المناسبة
  - دقة عملية التحويل الى عملة إعداد البيانات المالية
  - قيد فروقات الصرف الى الحسابات المناسبة في بيان الوضع المالي وبيان الدخل.

معلومات أخرى

إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى التي يتم تضمينها في التقرير السنوي من خارج القوائم المالية المرفقة مع تقرير مدقق الحسابات. إننا نتوقع أن يتم تزويدنا بالتقرير السنوي بتاريخ لاحق لتقريرنا ولا يشمل رأينا حول القوائم المالية هذه المعلومات الأخرى وإننا لا نبدي أي نوع من التأكيد أو استنتاج حولها . تنحصر مسؤوليتنا في حدود قراءة المعلومات الأخرى المذكورة أعلاه عندما تصبح متاحة لنا، بحيث نُقدّر فيما إذا كانت غير متوافقة بشكل جوهري مع القوائم المالية أو المعلومات التي اطلعنا عليها من خلال تدقيقنا أو أن هذه المعلومات الأخرى تتضمن أخطاء جوهرية.

مسؤوليات الإدارة والقيمين على الحوكمة في إعداد البيانات المالية للمصرف

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض البيانات المالية بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، كذلك إن الإدارة مسؤولة عن الضبط الداخلي الذي تراه ضرورياً لتمكينها من إعداد بيانات مالية خالية من أخطاء جوهرية سواء كانت ناشئة عن غش أو عن خطأ.

عند إعداد البيانات المالية تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المصرف على الاستمرار كمنشأة مستمرة والإفصاح حيث ينطبق، عن المسائل المتعلقة بالاستمرارية واعتماد مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم تنوي الإدارة تصفية المصرف أو وقف عملياته، أو عندما لا يتوفر لديها بديل واقعي إلا القيام بذلك.

إن القيمين على الحوكمة مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمصرف.

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية

إن هدفنا الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية خالية بصورة عامة من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن غش أو عن خطأ، وكذلك إصدار تقرير المدقق الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، ولكن لا يضمن أن عملية التدقيق التي تمّت وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، وفي نطاق القوانين المصرفية المرعية الإجراء، سوف تكشف دائماً أي خطأ جوهري في حال وجوده. وقد تنشأ الأخطاء عن الغش أو عن الخطأ، وتعتبر جوهرية بشكل فردي أو مُجمّع فيما إذا كان من المتوقع تأثيرها على القرارات الاقتصادية المتخذة من المستخدمين بناءً على هذه البيانات المالية.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس التقدير المهني ونحافظ على الشك المهني طوال فترة التدقيق. كما نقوم أيضاً:

- بتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء كانت ناشئة عن غش أو عن خطأ، وكذلك التصميم والقيام بإجراءات التدقيق بما ينسجم مع تلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساساً لرأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن الغش تفوق تلك الناتجة عن الخطأ، حيث يشمل الغش التواطؤ، التزوير، الحذف المتعمد، سوء التمثيل أو تجاوز نظام الرقابة الداخلي.
- بالإطلاع على نظام الرقابة الداخلي ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة وفقاً للظروف، ولكن ليس من أجل إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للمصرف.
- بتقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات المتعلقة بها المعدة من قبل الإدارة.
- باستنتاج مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، استنتاج عما إذا كان هناك حالة جوهرية من عدم اليقين متعلقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً هامة حول قدرة المصرف على الاستمرار. وفي حال الاستنتاج بوجود حالة جوهرية من عدم اليقين، يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية، أو، في حال كانت هذه الإفصاحات غير كافية يتوجب علينا تعديل رأينا. هذا ونعتمد في استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، قد تؤدي الأحداث أو الظروف المستقبلية بالمنشأة إلى التوقف عن الاستمرار كمنشأة عاملة.
- بتقييم العرض الإجمالي بنية ومحتوى البيانات المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت البيانات المالية تظهر العمليات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل.

نقوم بالتواصل مع القيمين على الحوكمة فيما يتعلق على سبيل المثال لا الحصر بنطاق وتوقيت ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي خلل جوهري في نظام الرقابة الداخلي يتبين لنا من خلال تدقيقنا.

كما نقوم بإطلاع القيمين على الحوكمة ببيان يظهر امتثالنا لقواعد السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية، والتواصل معهم بخصوص جميع العلاقات وغيرها من المسائل التي يحتمل الاعتقاد بتأثيرها على استقلاليتنا بشكل معقول وإجراءات الحماية ذات الصلة، حيث ينطبق.

من الأمور التي تم التواصل بشأنها مع القيمين على الحوكمة، نقوم بتحديد أكثر هذه الأمور أهمية في تدقيق البيانات المالية للفترة الحالية، والتي تعد أمور تدقيق رئيسية. نقوم بتوصيف هذه الأمور في تدقيقنا حول التدقيق إلا إذا حال القانون أو الأنظمة دون الإفصاح العلني عنها، أو عندما نقرر في حالات نادرة للغاية، أن لا يتم عرض أمر معين في تقريرنا في حال كان للإفصاح تأثيرات سلبية يتوقع منها بشكل معقول أن تفوق منفعتها المصلحة العامة.

إفصاح حول متطلبات قانونية وتنظيمية

إن نطاق تدقيقنا يتضمن أيضاً التأكد من مدى التزام المصرف بتطبيق أنظمة وتعليمات هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وخصوصاً المتعلقة منها بالبيانات المالية ومدى التزام المصرف بالضوابط القانونية والتنظيمية والرقابية الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب.
يحتفظ المصرف بقيود وسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية وأن البيانات المالية متفقة معها ونوصي بالمصادقة عليها.

المحاسب القانوني
أحمد رضوان الشرابي

دمشق – سورية
٢٦ نيسان ٢٠٢٦

البنك العربي - سورية
شركة مساهمة مغفلة عامة
بيان الوضع المالي

الموجودات	إيضاح	كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ ألف ل.س.ق	٢٠٢٤ ألف ل.س.ق
نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي	٥	٤٦٢,٢٦٩,٧١٠	١٦٦,٢٢٨,٨٧٠
أرصدة لدى المصارف	٦	٩٨٦,١٧٤,٩٩٢	٢٨٣,٤٩٩,٦٧٧
إيداعات لدى المصارف	٧	٧٧,٠٧٢,٢٣١	٦٩٦,٨٣٨,٤٨٣
صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة	٨	١٦٤,١٨٥,٢٧٩	٨٨,١١١,٦٢٨
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	٩	٢,١٩٥,٦٧٠	١,٥٨٦,٨٠١
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	١٠	١٢٤,١٤٧,٣٢٦	١٥١,٩٨٥,٦٠٦
موجودات ثابتة ملموسة	١١	٣٥,٣٢١,٤٤٩	٣٣,٥٤٣,٦٢٥
موجودات غير ملموسة	١٢	١,٥٧٩,٩٣٠	٩٠١,٦٤٢
حق استخدام أصول مستأجرة	١٣	٢,٤٢٠,٤٨١	٢,٨١٧,٠٥٧
موجودات ضريبية مؤجلة	١٤	٩,٦٦٣,٥٤٣	—
موجودات أخرى	١٥	١٦,٩٥٣,١٧٠	١٨,٦١١,٦١٤
وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي	١٦	٧٣,٩٨٠,٢١٤	٩٠,٧٤٩,٨٢٦
مجموع الموجودات		١,٩٥٥,٩٦٣,٩٩٥	١,٥٣٤,٨٧٤,٨٢٩

الدكتور خالد واصف الوزني
رئيس مجلس الإدارة

أحمد جمال زيدان
المدير العام

محمد يمان مسلم عرنوس
النائب الثاني للمدير العام

بيان الوضع المالي (تتمة)

	إيضاح	كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ ألف ل.س.ق	٢٠٢٤ ألف ل.س.ق
المطلوبات			
ودائع مصارف	١٧	٤١٤,٥٢١,٣٥٨	٨٧,٥٤٣,٣٢٣
ودائع الزبائن	١٨	٩٢٥,١٧٠,٩١١	٦٩٨,٥٩٧,٤٩١
تأمينات نقدية	١٩	٨,١٩٣,٩٠٠	٥,٧٣٧,٩٣٩
مخصصات متنوعة	٢٠	٥,٦٥٧,٥٠٧	٦,٧٢٢,٣٢٢
مطلوبات أخرى	٢١	١٤,٩٣٧,٢٧٤	٩,٧٢٧,٧٧١
مجموع المطلوبات		١,٣٦٨,٤٨٠,٩٥٠	٨٠٨,٣٢٨,٨٤٦
حقوق الملكية			
رأس المال المصرح به	٢٢	١٠,٠٠٠,٠٠٠	٥,٠٥٠,٠٠٠
رأس المال الغير مكتتب به	٢٢	(٢٤٧,٢٥٠)	—
رأس المال الصادر والمكتتب به والمسدد بالكامل	٢٢	٩,٧٥٢,٧٥٠	٥,٠٥٠,٠٠٠
احتياطي قانوني	٢٣	١,٢٦٢,٥٠٠	١,٢٦٢,٥٠٠
احتياطي خاص	٢٣	١,٧٦٧,٣٠٤	١,٧٦٧,٣٠٤
احتياطي التغير في القيمة العادلة	٢٤	١,٤٢٩,٠٠٥	١,٢٧٤,٠٤٨
خسائر متراكمة محققة	٢٥	(٢٥,٢٨١,٤٢٤)	(١٧,٩٦٨,٧٦٥)
أرباح مدورة غير محققة	٢٥	٥٩٨,٥٥٢,٩١٠	٧٣٥,١٦٠,٨٩٦
مجموع حقوق الملكية		٥٨٧,٤٨٣,٠٤٥	٧٢٦,٥٤٥,٩٨٣
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		**١,٩٥٥,٩٦٣,٩٩٥**	**١,٥٣٤,٨٧٤,٨٢٩**

الدكتور خالد واصف الوزني
رئيس مجلس الإدارة

أحمد جمال زيدان
المدير العام

محمد يمان مسلم عرنوس
النائب الثاني للمدير العام

بيان الدخل

	إيضاح	٢٠٢٥ ألف ل.س.ق	٢٠٢٤ ألف ل.س.ق
الفوائد الدائنة	٢٦	٥٣,٦٣٥,٤٥١	٥٨,٢٣٤,٣٤٦
الفوائد المدينة	٢٧	(١٥,٠٩٨,٠٠٦)	(١٠,٥٥٦,٦٨٩)
صافي الدخل من الفوائد		٣٨,٥٣٧,٤٤٥	٤٧,٦٧٧,٦٥٧
الرسوم والعمولات الدائنة	٢٨	٤,٣٨٠,٦٠٢	٦,٣٦٦,٧٩١
الرسوم والعمولات المدينة	٢٩	(٢٩٤,٧٨٠)	(٤١٦,٢٠١)
صافي الدخل من الرسوم والعمولات		٤,٠٨٥,٨٢٢	٥,٩٥٠,٥٩٠
صافي الدخل من الفوائد والرسوم والعمولات		٤٢,٦٢٣,٢٦٧	٥٣,٦٢٨,٢٤٧
صافي الأرباح / (الخسائر) الناتجة عن التعاملات بالعملات الأجنبية		١٤,٣٥٩,٨٢٩	(٣٢٥,٥١٣)
(خسائر) / أرباح غير محققة ناتجة عن تقييم مركز القطع البنيوي		(١٣٦,٦٠٧,٩٨٦)	٥٤,٦٥٤,٠٧١
إيرادات تشغيلية أخرى	٣٠	٣٠١,٤٩٦	٩٩,٦٠٣
إجمالي الدخل التشغيلي		(٧٩,٣٢٣,٣٩٤)	١٠٨,٠٥٦,٤٠٨
نفقات الموظفين	٣١	(٣٨,٠٤٧,٤٢٨)	(٣٥,٠١٦,٥٩١)
استهلاكات موجودات ثابتة ملموسة	١١	(٦,٨١٦,٣٤٩)	(٣,٥٢٨,٣٩٢)
إطفاءات موجودات غير ملموسة	١٢	(٣٣٩,٨٥٣)	(٢٨١,٦٨٢)
استهلاكات حق استخدام أصول مستأجرة	١٣	(٩٠١,٠٤١)	(٩٧١,٥١٣)
مصروف مخصصات متنوعة	٢٠	(١,٣٩٧,٠١٥)	(٢,٠٩٥,٣٠٨)
(مصروف) استرداد/ مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	٣٢	٥٤٧,٧٤٤	٣,٩٢٧,٦١٧
مصاريف تشغيلية أخرى	٣٣	(٢٢,٧٦٨,٨٧٢)	(١٨,٩٩٦,٢٣١)
إجمالي المصروفات التشغيلية		(٧٠,٨١٨,٣٠٢)	(٥٦,٩٦٢,١٠٠)
(الخسارة) / الربح قبل الضريبة		(١٥٠,١٤١,٦٩٦)	٥١,٠٩٤,٣٠٨
مصروف ضريبة ربع رؤوس الأموال في الخارج	١٤	(٣,٢٩٨,٥٠٧)	(٣,٨٦٢,٩٩٧)
إيراد ضريبي مؤجل	١٤	٩,٦٦٣,٥٤٣	—
صافي (خسارة) / ربح السنة		(١٤٣,٧٧٦,٦٦٠)	٤٧,٢٣١,٣١١
حصة السهم الأساسية والمخفضة (ليرة سورية قديمة)	٣٤	(٢,٥٧١.٥١)	٩٣٥.٢٧

الدكتور خالد واصف الوزني
رئيس مجلس الإدارة

أحمد جمال زيدان
المدير العام

محمد يمان مسلم عرنوس
النائب الثاني للمدير العام

بيان الدخل الشامل الآخر

	كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ ألف ل.س.ق	كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤ ألف ل.س.ق
(خسائر) / أرباح السنة	(١٤٣,٧٧٦,٦٦٠)	٤٧,٢٣١,٣١١
مكونات الدخل الشامل الآخر التي لا يمكن تحويلها لاحقاً إلى بيان الدخل:		
صافي التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية من خلال الدخل الشامل الأخر	١٥٤,٩٥٧	٢٦٣,٣٤٢
الدخل الشامل للسنة	(١٤٣,٦٢١,٧٠٣)	٤٧,٤٩٤,٦٥٣

الدكتور خالد واصف الوزني
رئيس مجلس الإدارة

أحمد جمال زيدان
المدير العام

محمد يمان مسلم عرنوس
النائب الثاني للمدير العام

بيان التغيرات في حقوق الملكية

	رأس المال الصادر والمكتتب به والمسدد بالكامل	احتياطي قانوني	احتياطي خاص	احتياطي التغير في القيمة العادلة	صافي (خسارة) / ربح السنة	خسائر متراكمة محققة	(خسائر) / أرباح مدورة غير محققة	المجموع
	ألف ل.س.ق	ألف ل.س.ق	ألف ل.س.ق	ألف ل.س.ق	ألف ل.س.ق	ألف ل.س.ق	ألف ل.س.ق	ألف ل.س.ق
الرصيد كما في ١ كانون الثاني ٢٠٢٥	٥,٠٥٠,٠٠٠	١,٢٦٢,٥٠٠	١,٧٦٧,٣٠٤	١,٢٧٤,٠٤٨	ـــــ	(١٧,٩٦٨,٧٦٥)	٧٣٥,١٦٠,٨٩٦	٧٢٦,٥٤٥,٩٨٣
الدخل الشامل للسنة	ـــــ	ـــــ	ـــــ	١٥٤,٩٥٧	(١٤٣,٧٧٦,٦٦٠)	ـــــ	ـــــ	(١٤٣,٦٢١,٧٠٣)
الزيادة في رأس المال	٤,٧٠٢,٧٥٠	ـــــ	ـــــ	ـــــ	ـــــ	ـــــ	ـــــ	٤,٧٠٢,٧٥٠
مصاريف زيادة رأس المال	ـــــ	ـــــ	ـــــ	ـــــ	ـــــ	(١٤٣,٩٨٥)	ـــــ	(١٤٣,٩٨٥)
تخصيص ربح السنة	ـــــ	ـــــ	ـــــ	ـــــ	١٤٣,٧٧٦,٦٦٠	(٧,١٦٨,٦٧٤)	(١٣٦,٦٠٧,٩٨٦)	ـــــ
الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥	٩,٧٥٢,٧٥٠	١,٢٦٢,٥٠٠	١,٧٦٧,٣٠٤	١,٤٢٩,٠٠٥	ـــــ	(٢٥,٢٨١,٤٢٤)	٥٩٨,٥٥٢,٩١٠	٥٨٧,٤٨٣,٠٤٥
الرصيد كما في ١ كانون الثاني ٢٠٢٤	٥,٠٥٠,٠٠٠	١,٢٦٢,٥٠٠	١,٧٦٧,٣٠٤	١,٠١٠,٧٠٦	ـــــ	(١٠,٥٤٦,٠٠٥)	٦٨٠,٥٠٦,٨٢٥	٦٧٩,٠٥١,٣٣٠
الدخل الشامل للسنة	ـــــ	ـــــ	ـــــ	٢٦٣,٣٤٢	٤٧,٢٣١,٣١١	ـــــ	ـــــ	٤٧,٤٩٤,٦٥٣
تخصيص ربح السنة	ـــــ	ـــــ	ـــــ	ـــــ	(٤٧,٢٣١,٣١١)	(٧,٤٢٢,٧٦٠)	٥٤,٦٥٤,٠٧١	ـــــ
الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤	٥,٠٥٠,٠٠٠	١,٢٦٢,٥٠٠	١,٧٦٧,٣٠٤	١,٢٧٤,٠٤٨	ـــــ	(١٧,٩٦٨,٧٦٥)	٧٣٥,١٦٠,٨٩٦	٧٢٦,٥٤٥,٩٨٣

الدكتور خالد واصف الوزني
رئيس مجلس الإدارة

أحمد جمال زيدان
المدير العام

محمد يمان مسلم عرنوس
النائب الثاني للمدير العام

بيان التدفقات النقدية

	إيضاح	٢٠٢٥ ألف ل.س.ق	٢٠٢٤ ألف ل.س.ق
التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية			
(الخسارة) / الربح قبل الضريبة		(١٥٠,١٤١,٦٩٦)	٥١,٠٩٤,٣٠٨
تعديلات			
اهتلاك حق استخدام أصول مستأجرة	١٣	٩٠١,٠٤١	٩٧١,٥١٣
استهلاكات واطفاءات	١١ - ١٢	٧,١٥٦,٢٠٢	٣,٨١٠,٠٧٤
(أرباح) / خسائر بيع موجودات ثابتة		(٦٠٦)	٢٠٨,٢٢٥
التغير في مخصص مصاريف قضائية مستحقة من مقترضين متعثرين		١,٤٦٤,٧٤٦	٥٥,٣٤٤
مصروف مخصصات متنوعة	٢٠	١,٣٩٧,٠١٥	٢,٠٩٥,٣٠٨
مصروف / (استرداد) مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	٣٢	٥٤٧,٧٤٤	(٣,٩٢٧,٦١٧)
خسائر / (أرباح) غير محققة ناتجة عن تقييم مركز القطع البنيوي		١٣٦,٦٠٧,٩٨٦	(٥٤,٦٥٤,٠٧١)
الخسارة قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية		(٢,٠٦٧,٥٦٨)	(٣٤٦,٩١٦)
التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية			
الزيادة في إيداعات لدى مصرف سورية المركزي (احتياطي نقدي إلزامي)		(١٠,٩٨٧,٧٨٧)	(٧,١٣١,٠٠٠)
النقص / (الزيادة) في إيداعات لدى مصارف		٤٨٨,١٤٧,٢٩٠	(٤٠,٨٦٣,٦٢٦)
الزيادة في التسهيلات الائتمانية المباشرة		(٧٣,٩٧١,٣٥٣)	(٢٢,٣١٥,٤٩١)
(الزيادة) / النقص في موجودات أخرى		(١,٩٦٢,٦٠٣)	١٣٠,٩٥١
الزيادة في ودائع بنوك التي يزيد استحقاقها الأصلي عن ثلاثة أشهر		٨٨,٣٣٦,٠٤٣	٢٧,٧٩٢,٠٠٠
الزيادة في ودائع الزبائن		٣٠٠,٤٧٧,٩٧٤	١١٧,٢٠٩,٢٧٥
الزيادة / (النقص) في التأمينات النقدية		٣,٣٥٩,١٩٠	(١,٠٧٥,٠٥٧)
الزيادة / (النقص) في مطلوبات أخرى		٦,٣٩٠,٦١٤	(٥,٠٠٥,١٧٦)
صافي الأموال الناتجة من الأنشطة التشغيلية قبل الضريبة		٧٩٧,٧٢١,٨٠٠	٦٨,٣٩٤,٩٦٠
التزامات ضريبية إضافية مدفوعة		(٢,٢٠٣,٦٥٤)	(١٤٥,٦٤٤)
ضريبة الريع على إيرادات خارج القطر المدفوعة		(٤,١٨٥,٤٤٩)	(٣,١٧٥,٤١٨)
صافي الأموال الناتجة من الأنشطة التشغيلية بعد الضريبة		٧٩١,٣٣٢,٦٩٧	٦٥,٠٧٣,٨٩٨

	إيضاح	٢٠٢٥ ألف ل.س.ق	٢٠٢٤ ألف ل.س.ق
الأنشطة الاستثمارية			
شراء موجودات ثابتة مادية	١١	(٨,٦٨٥,٥٩٧)	(١٩,٧٩٧,٠٩١)
شراء موجودات غير ملموسة		(١,٠١٨,١٤١)	(٤٢٦,٨٦٠)
بيع موجودات ثابتة مادية		٩٢,٠٣٠	٨٩,٥٩٨
الزيادة في موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		(٤٥٣,٩١٢)	ـــــ
صافي الأموال المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية		(١٠,٠٦٥,٦٢٠)	(٢٠,١٣٤,٣٥٣)
الأنشطة التمويلية			
مدفوعات التزامات التأجير		(٥٠٤,٤٦٥)	ـــــ
مصاريف زيادة رأس المال		(١٤٣,٩٨٥)	ـــــ
زيادة رأس المال		٤,٧٠٢,٧٥٠	ـــــ
صافي الأموال الناتجة من الأنشطة ا لتمويلية		٤,٠٥٤,٣٠٠	ـــــ
تأثير تغيرات أسعار الصرف على النقد وما يوازي النقد		(٤٦,١١٩,٧٢٤)	٨٤,١٨٩
صافي الزيادة في النقد وما يوازي النقد		٧٣٩,٢٠١,٦٥٣	٤٥,٠٢٣,٧٣٤
النقد وما يوازي النقد في بداية السنة		٣٧٣,٤٤٧,٧١٧	٣٢٨,٤٢٣,٩٨٣
النقد وما يوازي النقد في نهاية السنة	٣٥	١,١١٢,٦٤٩,٣٧٠	٣٧٣,٤٤٧,٧١٧
التدفقات النقدية التشغيلية من الفوائد			
فوائد مقبوضة		٥٤,٢٨٠,٢٤٤	٥٩,١٥٣,٤٥٨
فوائد مدفوعة		١٤,٠٦٩,٧٩٢	١٠,٢٧٧,١٨١

الدكتور خالد واصف الوزني
رئيس مجلس الإدارة

أحمد جمال زيدان
المدير العام

محمد يمان مسلم عرنوس
النائب الثاني للمدير العام

عملاً بأحكام الفقرة (ك) من المادة رقم (٨) نظام الإفصاح والشفافية الصادرة عن مجلس مفوضي هيئة الأوراق و الأسواق المالية فإن مجلس إدارة البنك العربي – سورية يقر بعدم وجود أية أمور جوهرية قد تؤثر على استمرارية البنك خلال السنة المالية القادمة ٢٠٢٦ ويقر بمسؤوليته عن إعداد البيانات المالية و توفر نظام رقابة في البنك.

إقرار بصحة و اكتمال المعلومات و البيانات الواردة في التقرير السنوي

عملاً بأحكام الفقرة (ك) من المادة (٨) من نظام الإفصاح والشفافية للجهات الخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة الصادرة عن مجلس مفوضي هيئة الأوراق و الأسواق المالية فإننا نقر بصحة و دقة واكتمال المعلومات والبيانات الواردة في التقرير.

الدكتور خالد واصف الوزني	أحمد جمال زيدان	محمد يمان مسلم عرنوس
رئيس مجلس الإدارة	المدير العام	النائب الثاني للمدير العام